دورية دولية محكمة

مجلة
الدراسات
الإستراتيجية والعسكرية

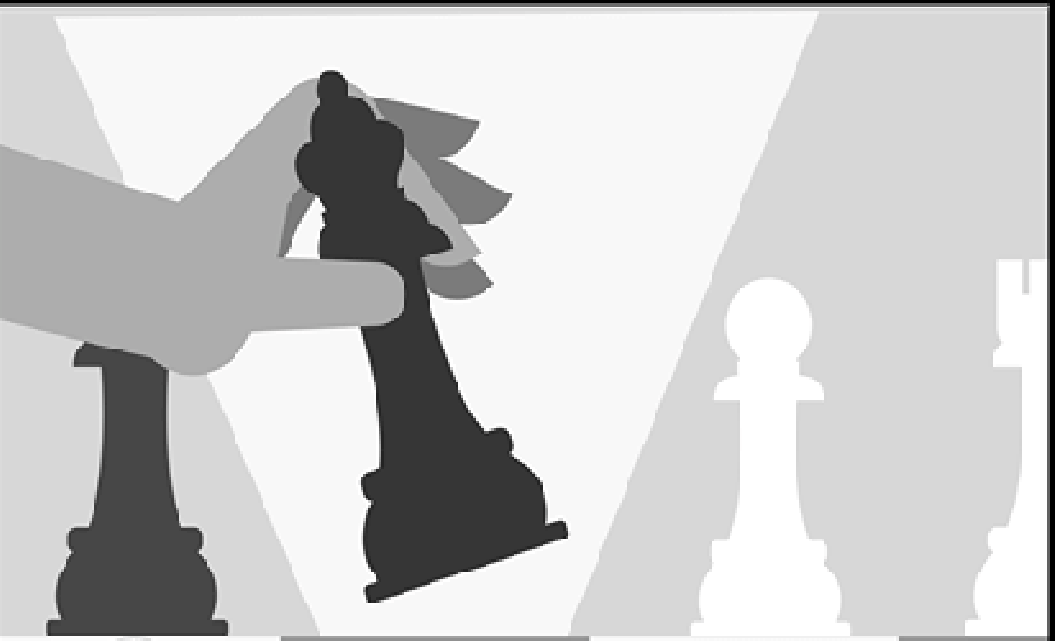

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Strategic and military studies
International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

مجلة دورية دولية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية.

المجلد الأول– العدد الرابع– يونيو 2019

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-093X

Journal of Strategic and Military Studies

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717

رئيس المركز

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

د. لبيد عماد – جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف 2/ الجزائر

نائب رئيس التحرير

د. محمد المغير

مدير التحرير

أ.سيد علي بن عومر–جامعة معسكر/الجزائر

مدير التحرير المساعد

أ.عبدي اسماء–جامعة وهران2/الجزائر

سكريتير التحرير(أمانة التحرير)

ب.د محمد سنوسي–جامعة الجزائر 3

هيئة التحرير

أ.كمال بولعراس–جامعة نجم الدين أربكان/ قونيا.تركيا

أ.يوسف بوزار–جامعة البليدة2/الجزائر

أ.مصطفى دموش–جامعة وهران2/الجزائر

أ.إسماعيل بونيف–جامعة سلجوق/قونيا.تركيا

أ.محمد نبيل بخدومة–جامعة البليدة/الجزائر

التدقيق اللغوي

أ.بن عوالي فوزية–تعليمية اللغة الفرنسية،جامعة تيسنسيلت/الجزائر

رئيس اللجنة العلمية

د.لطفي صور،أستاذ الدراسات الدولية–جامعة معسكر/الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د. هاني إلياس خضر الحديثي، كلية العلوم السياسية، جامعة جينا، ألمانيا

أ.د محمد كريم كاظم، أستاذ في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

د.زهير بوعمامة،أستاذ العلاقات الدولية–جامعة سكيكدة/الجزائر

د. العربي العربي، أستاذ العلاقات الدولية– جامعة مستغانم/الجزائر

د. محمد عياد سمير، أستاذ العلاقات الدولية–جامعة تلمسان/الجزائر

د. سعد عبيد السعيدي: كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد/العراق

د . عبد الكريم هشام ، أستاذ محاضر أ ، جامعة باتنة1، الجزائر

د.عادل أورابح، باحث في الدراسات الأمنية الدولية/جامعة الجزائر3

د.محمد حسان دواجي، أستاذ العلاقات الدولية–جامعة مستغانم/الجزائر

د. آمال بن صويلح،باحثة في القانون العام – جامعة قالمة /الجزائر

د.نور الهدى بن تقة، باحثة في الدراسات الأمنية الدولية/جامعة الجزائر3

د.حفيظة عابر، أستاذة علم الإجتماع السياسي–جامعة وهران2/الجزائر

د.يوسف بوزار، أستاذ علم إجتماع جنائي – جامعة البليدة2/الجزائر

د.بركة محمد ، باحث في العلاقات الدولية – جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر

د.صادق حجال، باحث في الدراسات الإقليمية/ جامعة الجزائر3

د. بن عائشة محمد الأمين ، باحث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

قواعد النشر:

- أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وأن لا يكون جزءًا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- أن لا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسّق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الالكتروني **strategy@democraticac.de**
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم ، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي **(ISSN 2626-093X)**

- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة ، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية اعداد البحث للنشر:

– يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

عنوان جهة الباحث:

–الملخص التنفيذي باللغة العربية– الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

– تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

– كما يجب أن يكون البحث مرفوقًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

– ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقًا للاتي:

أ– إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب– إذا كان المرجع كتابًا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج– إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د– إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس(A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

– نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic

– حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

– حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

– نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ، 9 عادي للملخص والهوامش.

– يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

فهرس المحتويات

م	الباحث/ين	عنوان الدراسة	الصفحة
1	أ. رمزي فايز أبو علي د. صباح أحمد أبو شرخ د.م محمد محمد المغير	دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة The Role of Evacuations and SheltersProcess on the Internal Front in Gaza Strip	10
2	أ. أحمد المرابطي	التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية: قراءة في محدودية آليات التنظيم والرقابة Global Arms Trade: The limits of Regulatory and Control Mechanisms	30
3	أ. بسام علي راضي أ. د. محمد رمضان الأغا د.م محمد محمد المغير	دور نظم المعلومات الجغرافية في دقة حصر الأضرار الزراعة في قطاع غزة بعد الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية في 2014م – الدفيئات الزراعية The role of geographic information systems in the accuracy of the assess of agricultural damage in the Gaza Strip after the Israeli military attacks in 2014 - Agricultural greenhouses	39
4	أ. فادي محمد الدحدوح	دور المؤسسات الأكاديمية في محاربة الإرهاب The Role of Institutions Academic for Fighting Terrorism	61
5	أ. سعودي مفتاح	محددات العقل السياسي العربي عند الجابري Determinations of the Arab Political Mind According to El-jabiri	77
6	د.ذيب اسليم القرالة	النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى 2016 Arab Oil in the US Strategy Since World War II Until 2016	107
7	أ. رشيدة بدق	اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول The Maghreb Union Between the Reality and Hopefully	125

دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة

The Role of Evacuations and SheltersProcess on the Internal Front in Gaza Strip

رمزي فايز أبو علي[1] – صباح أحمد أبو شرخ[1] – د.م محمد محمد المغير[1،2]

Ramzy F. Abu Ali[1], Sabah A. Abu Sharekh[1], Mohammed M. El Mougher[1،2]

(1)برنامج إدارة الأزمات والكوارث الجامعة الإسلامية، غزة (2) كلية الهندسة – جامعة فلسطين – غزة

(1) Master Program of Crisis and Disaster Management- (2) Faculty of Engineering, Palestine University

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان دور عمليات الاخلاء والإيواء على الجبهة الداخلية في قطاع غزة، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المقابلات مع ذوي الاختصاص والملاحظة المباشرة، وتوصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أهمها أن عمليات الاخلاء والإيواء المبنية على التخطيط تساهم في فعالية حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير خطط وسيناريوهات متعددة وفق تقييم المخاطر المسبقة لكل أزمة من المحتمل وقوعها في قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: مراكز الإيواء– عمليات الإخلاء والإيواء– عناصر الجبهة الداخلية

Abstract

The study aimed at explaining the role of evacuations and sheltersprocess on the internal front in Gaza Strip.through used of analytical descriptive method using interviews with specialists and direct observation. The researchers reached a number of results, the most important is that the evacuation and shelters based on planning contribute to the effectiveness of the protection of the internal front in Gaza Strip. And the study recommended the need to provide multiple plans and scenarios according to risk assessment of each crisis that have high probability to occur in Gaza Strip.

key words: Shelters-Evacuations and Sheltersprocess- Home Front Elements.

1. الإطار العام

1.1 مقدمة

تشكل الحروب تهديداً واقعياً على حياة المدنيين في العالم وذلك لما ينتج عنها قتل المواطنين وتدمير البنية التحتية ونزوح المجتمع المتضرر نحو مناطق مختلفة إما داخل البلد أو خارجها، مما يسبب انهيار الجبهة الداخلية، يهتم العالم بحقوق الإنسان وحماية المدنيين والنازحين والمشردين من خلال إصدار التشريعات، والقوانين الدولية التي تتكفل بتوفير مقومات الحياة الأساسية في مراكز الإيواء ومسارات الإخلاء لحفظ أمنهم وسكنهم لحين انتهاء النزاعات والمواجهة المسلحة[1].

تعرض الشعب الفلسطيني لنزوح عن أرضه بالتهديد والقتل منذ عام 1948م، إذ أنه أصبح مشرداً في كل بقاع الأرض حيث انهارت الجبهة الداخلية؛ مما أدى إلى تفريغ المدن والقرى خوفاً وترهيباً من المجازر التي ارتكبها الاحتلال الاسرائيلي، ويعتبر قطاع غزة ذو مساحة 365 كم^2 أحد المناطق التي تجمع فيها المهجرين تاركين خلفهم كافة مقدراتهم وأموالهم، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن وهو يتعرض للاعتداءات العسكرية التي استخدم بها الاحتلال معظم أنواع الذخائر العسكرية التي تفتك بحياة المدنيين سواء أثناء الاعتداءات أو مخلفاتها التي تؤثر بعد انتهاء الكارثة العدوانية وكان آخرها التصعيدات العسكرية على قطاع غزة خلال عامي 2018-2019م. [(2)، (3)]

يتم تنفيذ إخلاء للمدنيين بالشكل المنظم أو العشوائي، إذ تحولت العديد من المدارس والمؤسسات إلى مراكز للإيواء، وشاركت المؤسسات المحلية والدولية في البقية احتياجات المجتمع الحضري النازح، وشُكلت اللجان لترعى تنفيذ خطط الاستجابة في مراكز الإيواء، حيث بقي أكثرها مأهول بالمواطنين بعد انتهاء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بسبب الدمار الحاصل في المباني السكانية، وبرزت أشكال تماسك الجبهة الداخلية بأغلب مكوناتها المجتمعية وقد كانت عمليات النزوح داخل حدود القطاع أثناء الاعتداءات العسكرية السابقة على القطاع[4]

---

[1] محمد المغير، (2018): تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس، مجلة الدراسات للإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي- برلين ص ص 42-58

[2] محمد المغير، محمد العطار، هبة الباشا (2018): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس والعشرون العدد الثاني، ص ص 67-80

[3] ميشيل إسبوزيتو(2009): سنة على حرب غزة العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة 2000-2008م.بيروت- لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد العشرون العدد 80-81.

[4] Alburai, D. Z. (2018). Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study-BeitHanoun Area) . Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza.

1.2 مشكلة الدراسة التساؤلات البحثية

من خلال الملاحظة المباشرة التي عايشها الباحثون خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلي على قطاع غزة واستنادًا لدراسة (Alburai، 2018)، و (شيخ العيد، 2018)، ظهر للباحث أن الإيواء والإخلاء لم تكون بالشكل المطلوب وذلك وفق المعايير المحددة لذلك وحسب التقارير الصادرة من الجهات المختصة لذا انبثق التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو أثر عمليات الاخلاء والإيواء على حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة؟**

ومنه تفرعت التساؤلات التالية:-

- ما مدى توفر التجهيزات المسبقة لعمليات الإيواء والإخلاء؟
- هل يوجد مسارات حددتها المؤسسات المختصة لحركة المواطنين؟
- ما هي المرجعيات المختصة لتنفيذ عمليات الإيواء والإخلاء؟
- ما أدور الإيواء والإخلاء على تحصين الجبهة الداخلية خلال الاعتداءات العسكرية؟

1.3 أهداف الدراسة

بيان أثر عمليات الإخلاء والإيواء على الجبهة الداخلية في قطاع غزة.

1.4 أهمية الدراسة

- حاجة المكتبة المحلية للربط بين عمليات الاخلاء والإيواء والجبهة الداخلية.
- رفع مهارة الباحثون في الربط بين متغيرات الدارسة.

1.5 منهجية الدراسة

استخدم الباحثون المنهج الوصف التحليلي الذي من خلاله وصف الظاهرة وقام بتحليل مؤثراتها والربط بين مكوناتها ومتغيرات العنوان وذلك باستخدام المقابلات مع ذوي الاختصاص والملاحظة أثناء الزيارات الميدانية للمدارس التي تم تطويرها لتكون مراكز للإيواء.

1.6 مصطلحات الدراسة

1.6.1 مراكز الإيواء : الأماكن التي يلجأ الأشخاص إليها؛ لحماية أنفسهم من الضرر الواقع عليهم إذ أنها يمكن أن تكون لمدة قصيرة كأيام وقد تمتد لأشهر، بحيث يتبع في إدارتها وتصممها المعايير العالمية لتوفير سبل العيش للأشخاص وغالبًا ما تتبع للمنظمات الحكومية أو الغير حكومية أو الدولية. [1]

[1] المجلس الترويجي للاجئين (2015): مقدمة لتدريب إدارة مراكز الإيواء (دليل المدرب)، برنامج بناء القدرات في إدارة مراكز الإيواء، قطاع غزة فلسطين.

1.6.2 الملاجئ: نوع من المأوى مخصصة لفترات قصيرة أو طويلة بحيث على المدى القصير يكون على شكل خيمة بسيطة أو مأوى مؤقتة بعد الكارثة لعدة أسابيع وقد تكون انتقالية بحيث يتم تطويره من قبل النازحين، وتمتد لأشهر ومنها الملاجئ الأساسية والتي تحتوي على غرفة واحدة و يكون هذا النوع بمثابة مسكنًا دائمًا في المستقبل[1].

1.6.3 الجبهة الداخلية: هي القوة الشعبية للدول أثناء الصراعات حيث تمثل النشاطات البشرية الداعمة أثناء الحروب من أجل تحقيق النصر[2]، وهي القوة المجتمعية الشعبية لدعم الجيش والمؤسسات المدنية والأهلية والوطنية وتعمل على تعزيز صمود المجتمع[3]

1.6.4 التعريف الإجرائي لعمليات الإخلاء والإيواء: هي عمليات الاستقرار البشري في مكان الإقامة بشكل مؤقت خلال حالات الطوارئ؛ وذلك بغية تحييد المواطنين للمخاطر الناتجة عن الكوارث والأزمات التي تتعرض لها الدولة، وتقوم بتنفيذ تلك العمليات كل من الجهات الحكومية المختصة في حماية المجتمع بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة بمجموعة الإيواء.

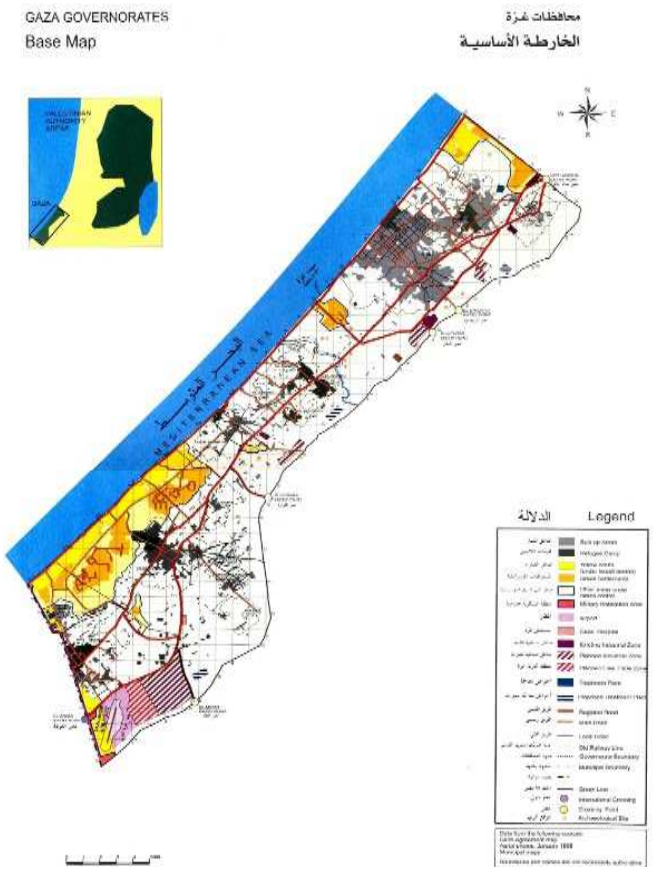

شكل رقم (1) يوضح خارطة قطاع غزة الأساسية، المصدر: (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2015)

1.6.5 نبذة عن قطاع غزة

يعتبر قطاع غزة ملتقى قارتي آسيا وأفريقيا، وهو خط الدفاع الجنوبي لفلسطين، ويقع في المنطقة الجنوبية للساحل الفلسطيني حيث تبلغ مساحة القطاع 365كم^2، ويحده من الجنوب جمهورية مصر العربية، ويطل على البحر الأبيض من الغرب، ويحده شمالًا وشرقًا الأراضي الفلسطينية

[1] وزارة الداخلية والأمن الوطني (2017): الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.

[2] هيكل، محمد. حسنين .(1967/11/17) *صحيفة الأهرام*– تاريخ الوصول (2019/3/5) بصراحة– مقالات الأهرام : http://ahram.org.eg/media/malafat/besaraha/besraha/AHRAM/67/19671117/10078.HTM

[3] الدخيل، يوسف.(2016)مارس 18، صحيفة الجزرة السعودية، تاريخ الدخول (2019/2/10م) أهمية تقوية الجبهة الداخلية من خلال الحصانة الداخلية: *D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9%20&URL=:HTTP://WWW.AL-*. Retrieved, from

المحتلة عام 1948م، إذ أنه يقع بين إقليمين متباينين مما يزيد من أهميته الساحلية على مستوي فلسطين[1].(وزارة التخطيط الفلسطينية، 2015). انظر شكل رقم (1) يوضح خارطة قطاع غزة الأساسية.

1.7 الدراسات السابقة

1.7.1 دراسة (المغير، 2018م)، بعنوان: تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس.

هدفت الدراسة لتوضيح ماهية حروب الجيل الخامس وأهم العوامل المؤثرة في انتشار آثارها السلبية على الجبهة الداخلية بغية الوصول إلى آليات تحصين الجبهة الداخلية من مخاطرها، وتحقيق الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل عناصر الجبهة الداخلية وأهم التحديات والتهديدات التي تعمل على ضعف استقرار الجبهة الداخلية. خلصت الدراسة إلى تنوع أجيال الحروب وذلك بتعدد الوسائل والأساليب المستخدمة في بيان سمات كل جيل منها، وأن الحروب تؤثر سلبًا على الجبهة الداخلية وتستنزف الموارد الطبيعية والمادية والبشرية وتنشر الفساد الأمني والفكري أن استخدام المعالجات الأمنية ضد الاحتجاجات تساهم في التأثير السلبي على المجتمع. أوصت الدراسة بالبعد عن الترويج لنظرية المؤامرة للضغط المتزايد على الجبهة الداخلية، والحد من المعالجات الأمنية للمشكلات المجتمعية وخاصة الاقتصادية، والتقليل من معارك استنزاف الموارد العسكرية، وفهم المخاطر التي تتسبب بها أجيال الجيل الخامس على الجبهة الداخلية وفق منهجيات علمية.

1.7.2 دراسة (الشيخ العيد، 2018) بعنوان: "متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح"

هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي واستخدم المقابلات كأحد أهم الأدوات الرئيسية لجمع البيانات و تحليل محتوى الخطط الإستراتيجية المحلية ومطابقتها لمضمون الإطار الوطني لمواجهة الكوارث في قطاع غزة. استنتج الباحث أن هناك حاجة مرتفعة إلى القدرة على التأهيل لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث وإيجاد خطة محلية تتلاءم مع المؤشرات الوطنية في مستوى الاستجابة العاجلة.ومن أهم ما أوصى به الباحث بأن هناك مستوى جيد من تأهيل الجبهة الداخلية ولكن بشكل متفرق بين الأجهزة والإدارات التنفيذية والمجتمعية دون وجود جسم ناظم لتحديد مسارات التأهيل المستدام للجبهة الداخلية من مخاطر الأزمات والكوارث في محافظة غزة. وعدم وجود مرجعية واضحة لتأهيل الجبهة الداخلية مهمة لتحديد السياسات الوطنية والمحلية

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية. (2015). المخطط الإقليمي المحدث (2005–2020).غزة: وزارة الحكم المحلي.

لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة.وتتوفر العديد من الأنشطة المشتركة بين الأجهزة ذات الصلة لحماية الجبهة الداخلية من المخاطر.

1.4.3 دراسة (Alburai، 2018) بعنوان: "واقع وتحديات العمل الاغاثي في مراكز الإيواء خلال عدوان 2014 من وجهة نظر المستفيدين ومقدمي الخدمة (دراسة حالة منطقة بيت حانون)"

هدفت الدراسة لبيان واقع العمل الإنساني في مراكز الإيواء خلال الاعتداءات العسكرية 2014م، من وجهة نظر النازحين ورؤساء القطاعات الاغاثية **(6 Clusters)**، بغية التعرف على معوقات العمل الاغاثي وضعف التنسيق بين قيادة المجموعات الستة، لتحقيق الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة مع النازحين في مراكز إيواء بيت حانون والمقابلات مع مسئولي المنظمات المسئولة عن القطاعات الاغاثية. توصلت الدارسة إلى عدم وجود سياسات وطنية واضحة تربط بين قيادة القطاعات الإنسانية وقيادة المنظمات الحكومية، وضعف البنية التحتية للعمل الإنساني، ولا تتوفر أنظمة محوسبة للتعامل مع النازحين وتلبية احتياجاتهم، وقد ظهر تأثر التنسيق بين القطاعات والمنظمات المختلفة على جودة الخدمات المقدمة للنازحين، أوصت الدراسة بتشكيل غرفة علميات مشتركة للمؤسسات الدولية والإنسانية والحكومية والمحلية التي تعتبر الذراع التنفيذي لإدارة المساعدات وتتدرج المستويات مروراً بالغرف المحلية للمحافظات، والتنسيق مع لجان الطوارئ المركزية التي تقودها البلديات الكبرى، وتصميم البرامج المحوسبة للربط بين النازحين والمؤسسات التي تدير عمليات الإيواء، وتحمل المؤسسات الحكومية دورها في عمليات الإخلاء بالتنسيق مع الصليب الأحمر.

1.7.4 دراسة (Elran, 2016) بعنوان: " قيادة الجبة الداخلية الإسرائيلية: البعثات والتحديات والآفاق المستقبلية"

The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects

هدفت الدراسة إلى لتحديد مراحل تطور الجبهة الداخلية الإسرائيلية ومستويات الاستجابة لكافة التحديات الأمنية في إطار حمايتها وتحصينها الاختراقات، وبيان مستوى الاستعدادات المستقبلية للوكالات الحكومية لتعزيز صمود المجتمع الداخلي، ولتحقيق الأهداف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة المشكلة واستعدادات المؤسسات الوطني وتحليل المخاطر الأمنية وانعكاساتها على الجبهة الداخلية. خلصت الدراسة إلى وجود دور واضح في الحد من التهديدات الأمنية والعسكرية، كما عمد الجيش الاسرائيلي لتوجيه الخطوات الوطنية للحد من المخاطر التي من شأنها توسيع دائرة الاختراق في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وهناك إستراتيجية تكاملية بين قيادة الجيش وقيادة الجبهة الداخلية والمجتمع من أجل خفض منسوب

التهديدات الخارجية وخاصة على الجبهة الجنوبية والشمالية فيما يتعلق بالقذائف الصاروخية التي لا يمكن أن تتعامل معها المنظومة العسكرية.

1.7.5 التعقيب على الدراسات السابقة

تعتبر الدارسات السابقة أحد الركائز الأساسية في بيان الفجوة البحثية إبراز مشكلة الدراسة إذ أنها لم يتم الربط بين متغيرات الدراسة المستقل والتابع والمتعلق بعمليات الإيواء والإخلاء وعلاقته بالجبهة الداخلية وتعزيز صمود المجتمع أثناء الكوارث والأزمات السابقة، إذ أنها سوف تعزز فهم عناصر الجبهة الداخلية وأدبيات الدراسة المتعلقة بعمليات الإيواء، وذلك بهدف الوصول إلى أسس إدارة العمليات قبل وأثناء وبعد الكارثة في قطاع غزة.

لقد اتضح للباحث أن معظم الدراسات السابقة لم تناقش متغيرات الدراسة البحثية هنا ولكن ناقشت متغيرات الفرعية للدراسة كل على حدا حيث أن دراسة **(Alburai، 2018)** ناقشت فقط عمليات الإيواء في قطاع غزة ودراسة (شيخ العيد، 2018) ناقشت تأهيل الجبهة الداخلية في الأزمات والكوارث وهذا سوف يساعد الباحث في فهم عناصر وأبعاد الجبهة الداخلية ، أما دراسة **(Elran, 2016)** ناقشت المعيقات والتحديات التي تواجه الجبهة الداخلية لدى الاحتلال الإسرائيلي كأحد العوامل الخارجية المؤثرة في الجبهة الداخلية الفلسطينية، إن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تناقش أهم عمليات الاخلاء والإيواء ودورها في تحصين وحماية الجبهة الداخلية مما يعزز قوة الحاضرة المجتمعية في المؤسسات الوطنية.

2. الإطار النظري

2.1 تمهيد

تساهم الأحداث الطارئة بشكل سلبي على الجبهة الداخلية خاصة المجتمع المتضرر من آثارها، ويعتبر قطاع غزة من المناطق غير المستقرة نتيجة تعدد المخاطر والتهديدات التي تواجه السكان وذلك على صعيد الاحتلال الممتد منذ ما يزيد عن سبعة عقود، وتهالك البنية التحتية الفلسطينية وما ينتج عن التغيرات المناخية والعوامل الجوية من سيول ومنخفضات في قطاع غزة، وبعض المشكلات الاجتماعية الأخرى للفئات المهمشة[1]

إن أحد أهم مخرجات الأزمات والكوارث التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني نزوح الآلاف من المواطنين نتيجة انتشار وتوسع المخاطر، وهذا بدوره يتطلب الجهوزية والاستعداد المتقن لعمليات الإخلاء والإيواء من

[1] لجنة الطوارئ الحكومية .(2018) .خطة الطوارئ الحكومية لموسم الشتاء 2018م.غزة: الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني بغزة

قبل المؤسسات الوطنية؛ وذلك بالتشارك مع المنظمات الدولية والإنسانية ذات العلاقة المباشرة بتلك العمليات؛ مما يؤثر على تحصين وحماية المجتمع الفلسطيني من الخسائر المتوقعة[1].

يرى الباحثون أن التخطيط الفعال لعمليات الاخلاء والايواء يؤثر بشكل إيجابي على حماية الجبهة الداخلية من اسستنزاف الاصول والموارد المادية والبشرية، وبالتالي يمكن تحصين المجتمع من التهديدات الخارجية المرافقة للاحداث الميدانية الطارئة، ويقع على عاتق المؤسسات الحكومية تنفيذ التدريب المجتمعي للإخلاء والإيواء، وتوجيه المواطنين إلى مراكز الإيواء المحددة لهم. أما المؤسسات غير الحكومية فلها دور فعال في توفير الموارد المالية والغذائية.

2.2 الإخلاء والإيواء

يعتبر كل من المديرية العامة للدفاع المدني ووزارة التنمية الاجتماعية والمديرية العامة للعمليات المركزية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من أهم المؤسسات الحكومية المساهمة في الأدوار ذات الفعالية والجودة في عمليات الإخلاء والإيواء ومن أهم أعمالهم هي[2]:

- وضع الخطط التشاركية لعمليات الإخلاء والإيواء، وبناء الملاجئ وتحديد المناطق الآمنة، وتحديد المخاطر وإدارتها بشكل سليم بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة.
- الاستجابة السريعة من خلال تطبيق الخطط السابقة من عمليات التدخل السريع والإنقاذ والإطفاء والإسعاف والإخلاء، والتغيرات البيئية والمناخية ورفع الأنقاض من طرق الأودية ومجاري تصريف السيول، ورصد أماكن الاستهدافات الحربية.
- التنسيق مع وزارة الصحة للعمل على إخلاء طبي آمن للمرضى أو الموتى.
- تنظيم حركة السير أثناء تنفيذ خطط عمليات الإخلاء والإيواء، وتحديد الطرق البديلة لتسهيل عمل فرق الطوارئ.
- المساهمة في عمليات الإخلاء وتوجيه المتضررين لمواقع التجمع حسب توجيهات الدفاع المدني.
- رفع وعي المجتمع وتدريبه وعمل سيناريوهات لمواجهة الكوارث والتدريب على عمليات الإخلاء والإنقاذ والإسعاف، والقدرة على الاستجابة السريعة وتقديم الخدمة للمتضررين.

أما الجهات غير الحكومية كالأونروا **(UNRWA)**، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)**، والأوتشا **(OCHA)**، والصليب الأحمر **(ICRC)**، جميعهم يعمل على تقديم الدعم المادي والغذائي من خلال لجان

[1] محمد المغير، محمد العطار، هبة الباشا (2018): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، مرجع سابق

2 وزارة الداخلية والأمن الوطني (2017): الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، مرجع سابق

الطوارئ الخاصة بالمؤسسات الدولية. ويعتبر الصليب الأحمر الجهة الوحيدة للتنسيق لكافة عمليات الاستجابة والتدخل والإخلاء في المناطق العسكرية التي يعلنها الاحتلال الإسرائيلي مناطق أمنية أو عسكرية مغلقة وبين مقدمي الخدمات الإنسانية في قطاع غزة.[1]

2.3 الجبهة الداخلية:

تتنوع أبعاد الجبهة الداخلية الفلسطينية وذلك من خلال التخطيط الفعال لكافة عناصرها، بما يتلاءم مع مقدراتها، إذ انقسمت أبعادها إلى البعد الأمني والذي يهتم في الحد من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية؛ وذلك من خلال اللجان الأمنية المشتركة بين الأجهزة الأمنية، بغية حماية الجبهة الداخلية من كافة الاختراقات، والبعد العسكري الذي تهتم فيه الفصائل الفلسطينية في تحصين الجبهة الداخلية من التهديدات العسكرية الداخلية أو دعم الأجهزة الأمنية العسكرية، والبعد الثالث يتمثل في العمل الإنساني وكافة مكوناته الحضرية والاجتماعية والخدماتية وهو يتعلق بالمجتمع بشكل مباشر[2،3]

2.3.1 عناصر الجبهة الداخلية الفلسطينية:[4،5]

تتنوع عناصر الجبهة الداخلية وفق الدراسات السابقة حيث أنها تعتبر أهم العناصر الأساسية المساهمة في التكوين الوطني للجبهة الداخلية بما يعزز الترابط المجتمعي والتكامل الشعبي في صد التهديدات التي تواجه الدولة، ويوضح شكل رقم (2) عناصر الجبهة الداخلية وفق دراسة (المغير، 2018م)، ودراسة (عامر 2015م)، والتي حدد عناصر الجبهة الداخلية الفلسطينية بأربعة عناصر يمكن شرحها فيما يلي:

[1] Alburai, D. Z. (2018). Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study-Beit Hanoun Area) . Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza.

[2] بكر شيخ العيد (2018): متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى ، غزة

[3] محمد المغير، (2018): تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس، مجلة الدراسات للإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي- برلين ص ص 42-58.

[4] محمد المغير، (2018): تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس، مرجع سابق

[5] عامر، إسماعيل. (2015). دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره.غزة-فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة.

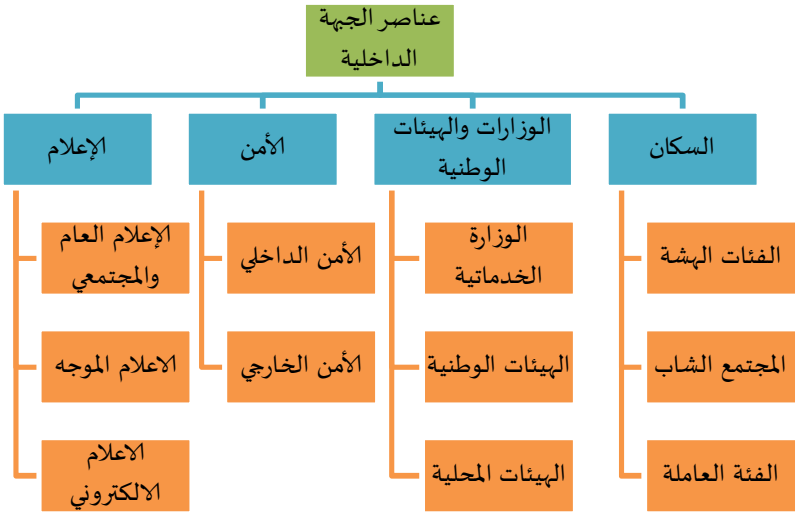

شكل رقم (2) عناصر الجبهة الداخلية، اعداد الباحث بالاستناد لدراسة (المغير، 2018م) ودراسة (عامر، 2015م)

- **السكان:** هم كافة المواطنين الذين يعيشون في الحدود الجغرافية للدولة ويتفرع منه الفئات الهشة والتي تشمل كبار السن وذوي الإعاقة والمرضى والأطفال والفئات العاملة في القطاع العام ذات الدور البارز في إدارة الحالات الطارئة، وفئة الشباب الذين يمثلوا التطوع في الظروف غير الاعتيادية.
- **الوزارة والهيئات الوطنية:** تساهم في تلبية كافة الخدمات والاحتياجات والمتطلبات الأساسية لدعم واستقرار الحياة اليومية البشرية، بما يحفظ كرامة المجتمع ويحميهم من المخاطر المتعددة، إذ تعتبر الهيئات الوطنية الدعائم الأساسية المؤثرة بفعالية في الحد من استنزاف الأصول والممتلكات العامة والخاصة؛ لتحقيق الحماية الشاملة للمجتمع والإنذار بقدوم المخاطر المتوقعة.
- **الأمن:** تتنوع التهديدات الأمنية على الصعيد الداخلي والخارجي بحيث يمكن أن تؤدي المخاطر الأمنية لاستنزاف المقدرات البيئية والاقتصادية واستهداف المجتمع، وتساهم الأجهزة الأمنية في حماية المقاومة من التهديدات المتعلقة بالأمن الداخلي من خلال أجهزة الأمن الداخلي والتهديدات الخارجية والتي تتسبب في التهديدات الخارجية، ويتم التعامل مع تلك التهديدات بواسطة أجهزة المخابرات، وأجهزة الاستخبارات والفصائل الفلسطينية.
- **الإعلام:** يمثل الإعلام السلطة الرابعة في توجيه المجتمع المحلي وحمايته من الإشعاعات ودعم المنظومة الوطنية الإدارية في مواجهة التحديات والاستهدافات المباشرة، وتنوعت وسائل الإعلام في الفترات الأخيرة وقد كان لها تأثير مباشر في توجيه المجتمعات أثناء الثورات العربية نهاية العام 2011م، كما وأن الاحتلال الاسرائيلي أصبح يوجه المجتمع الفلسطيني من خلال الصفحات المشبوهة والتي تديرها أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

يرى الباحثون أن المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة أحد أهم المرتكزات الأساسية في حماية وتحصين الجبهة الداخلية حيث أن الأونروا تعتبر من أكثر المؤسسات التي تعمل على تلبية احتياجات المجتمع النازح من خلال مراكز الإيواء وقد شهد لها كافة المنظمات الدولية بذلك، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والتي تعمل على الاستجابة الإنسانية الطارئة بالتنسيق مع المنظمات الحكومية، والمؤسسات الدولية في إطار المسئولية المجتمعية أمام لجان الطوارئ التي تعمل في المحافظات.

2.2 النزوح داخل قطاع غزة:

بعد الهجمات الإسرائيلية العسكرية المتتالية على قطاع غزة والأخيرة كانت أكثرها شراسة والتي خلفت ورائها أكثر مما يقارب نصف مليون مشرد، وبلغت الخسائر أكثر من ألفي شهيد وآلاف الجرحى وتضررت 60 ألف وحدة سكنية ما بين 10,000 هدم كلي، و10,000 هدمت بشكل جزئي وتقريبا 40,000 تضررت ما بين جزئي وطفيف وتدمير 22 مدرسة بشكل كلي وتضررت 119 مدرسة بشكل جزئي و25 مدرسة تضررت نتيجة استخدامها كمراكز إيواء، وقدرت الخسائر ما يقارب 6 مليار دولار[1].

نتيجة المخاطر المصاحبة للاعتداءات العسكرية رفعت معدلات النزوح الداخلي في قطاع غزة؛ وذلك وفق مستوى الحوادث والهجمات الإسرائيلية الجوية والبرية والبحرية التي صاحبها تدمير وتجريف للأراضي الزراعية والمساكن، مما تطلب إلى توفير مساكن للبعض مقابل إيجار شهري يصرف من قبل الأونروا للاجئ الفلسطيني والبعض يصرف له من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال وزارة الأشغال العامة والإسكان. ولقد فتحت أبواب المدارس أبوابها خلال الاعتداء الأخير على القطاع لإيواء النازحين والمتشردين خاصة ممن يسكنوا المناطق الحدودية[2].

من الملاحظ أثناء الاعتداءات العسكرية وما لازمها من الهجمة العسكرية الشرسة في عام 2014م نزوح ما يقارب 500.000 فرد، أغلبهم نزح عند الأقارب والأصدقاء أو إلى مراكز إيواء حكومية وأخرى تابعة الأونروا أنواع أخرى من الإيواء كالكرافانات والخيم والبيوت المستأجرة[3].

[1] اللجنة الوزارية العليا للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة (2014): الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، المؤتمر الدولي لدعم إعادة الإعمار في غزة، القاهرة، مصر.

[2] أسامة أبو نقيرة (2015): إدارة الأزمات والكوارث واقع واحتياجات، منشورات ندوة آليات إعادة إعمار غزة (ندوة المرحوم سعد الدين خرما)، المجلس الفلسطيني للإسكان بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، 8–9 يونيو 2015م.

[3] وزارة التنمية الاجتماعية (2015): تقرير تدخلات الاستجابة الطارئة للعدوان على قطاع غزة 2014م، تقرير داخلي غير منشور، غزة.

3. الإطار العملي وتحليل المقابلات

بالاستناد إلى مؤتمر الكوارث والأزمات الطبية الذي عقد في نوفمبر 2017م، ومقابلة ذوي الاختصاص (السرحي، 2018)، (الدهشان، 2018)، (فرحات، 2018)، (الطرشاوي، 2018)،(مدير طوارئ الأنروا في الجنوب، 2018)، وبالاستناد لمشروع (إسفير ، 2018م) وخطة الطوارئ لوزارة التنمية الاجتماعية 2017م توصل الباحثون لما يلي:

لم يكن هناك معدات كافية لتوجيه إنذارات جماعية لإخلاء السكان والمتضررين من مساكنهم.وأوعز الباحث ذلك إلى الحصار وتقييد الاحتلال على المعدات التي تدخل القطاع.

- عدم وجود منظومة وطنية للتعامل مع توجيه إنذارات جماعية لإخلاء السكان والمتضررين من مساكنهم. وأوعز الباحث ذلك إلى الحصار وتقييد الاحتلال على المعدات التي تدخل القطاع.
- ضعف الاستجابة المجتمعية والمؤسساتية والأهلية للحوادث الناجمة عن التهديدات الخارجية نتيجة قلة الوعي بتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالجبهة الداخلية والآثار الكارثية المتوقعة.
- اهتم السكان بعدم ترك أماكن سكنهم وذلك حفاظاً على الاستقرار للمناطق المعرضة للخطر في بداية الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية خلال 2014م.
- ظهر التكييف الاجتماعي بين المجتمع المتضرر مع المجتمع الحضري المحيط بمراكز الإيواء وقد كانوا السند والعون لهؤلاء المجتمع مما ساهم في تعزيز صمود المتضررين.
- تكاثفت جهود الجهات العاملة في مجال الاستجابة العاجلة من خلال لجان الطوارئ المركزية في المحافظات مما حافظ على استقرار الجبهة الداخلية في قطاع غزة.
- هناك بعض التنسيقات التي أجرتها الجهات المختصة للاستجابة العاجلة مع التنسيق الأحمر للدخول إلى المناطق المغلقة والتي يتوفر بها السكان المتضررين تم استهداف الطواقم الطبية والإطفاء والإنقاذ بشكل مباشر خلال عمليات الاخلاء وخاصة في خانيونس.
- تم إبلاغ المواطنين بأن هناك مناطق تعتبر عسكرية مغلقة، وقد سيطرت قوات الاحتلال الإسرائيلية البرية على مسارات الاخلاء في منطقة خزاعة والشجاعية ورفح والمناطق الحدودية شمال قطاع غزة وذلك بمساندة من غطاء الطيران والقصف المدفعي المتواصل.
- تعرضت عناصر الجبهة الداخلية وخاصة المجتمع النازح أثناء عمليات الاخلاء القسري إذ أنه تم استهدافهم في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية في محافظة رفح مما تسبب في استشهاد 250 مواطن وجرح العشرات حسب ما أفادت تقارير الدفاع المدني بمحافظة رفح، وهذا بدوره ساهم في

تهديد عناصر الجبهة الداخلية، كما وأن جثثت الشهداء لم يتم الوصول لها إلا بعد انتهاء الحملة العسكرية البرية.

- تعرضت المنشآت الحكومية المختصة في الاستجابة الأولية ومعالجة المصابين إلى الاستهداف المباشر والإخلاء الإجباري من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي مما ساهم في ارتفاع معدلات الضغط المتزايد على المؤسسات الحكومية الأخرى.
- واجهت الطواقم العاملة في عمليات الإخلاء عدة مشكلات منها محاولات كثيرة التزم البعض بعمليات الاخلاء، وجزء منهم بقي بمنزله وكانت الوفاة هي النتيجة الحتمية للبعض، ومنهم من تم انتشاله مصاب تحت الأنقاض ويعزو الباحثون ذلك لنقص المعرفة والخبرة وضرورة عمليات الإخلاء للحفاظ على الأرواح وسلامتها.
- أظهرت الجهات المختصة عدم وجود خطط معدة مسبقا للإخلاء ويكون التصرف ارتجالي من قبل العاملين في الميدان حتى حرب 2014م ويعزو الباحثون ذلك إلى عدم تحديد الأماكن المستهدفة من قبل الاحتلال حيث أن بعض المناطق والأماكن تستهدف لأول مرة دون إنذار مسبق بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى استمرار تدريب العاملين بالميدان على آليات الإخلاء وكيفية التعامل مع المتضررين والمعرضين للإخلاء.
- من الأمور التي تم التطرق لها عدم وجود مناطق محددة مسبقا لتجمع المتضررين خلال الحرب الأخيرة. ويعزو الباحثون ذلك إلى أيضا أن بعض المناطق تستهدف لأول مرة وأن أغلب المناطق تكون مستهدفة وغير آمنة لعدم التزام الاحتلال بالقوانين الدولية وقوانين حقوق الإنسان وحماية المدنيين.
- تقسم المرجعيات لعمليات الإخلاء والإيواء مابين عناصر الجبهة الداخلية:

أ. يكون الدور الأساسي والبارز لعمليات الاخلاء إلى(المديرية العامة للدفاع المدني ثم المديرية العامة للعمليات المركزية ثم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني). ويشارك المجتمع من خلال المتطوعين والمؤسسات الشبابية في تنفيذ عمليات الإخلاء ومساندة الفئات الهشة.

ب. تنقسم أدوار عمليات الإيواء مابين الجهات التالية:

1. المؤسسات الحكومية متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية والتي تقود الخطة الوطنية لإيواء النازحين الذين لا تنطبق عليهم شروط ومعايير النزوح لدي الأونروا وخاصة غير المسجلين في سجلاتها، وكما يتم فتح مراكز الإيواء التابعة للحكومة بعد امتلاء مراكز إيواء الأونروا، ويدعم

وزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ خطط الإيواء للعديد من المؤسسات الدولية أهمها (منظمة الغذاء العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة الأمم المتحدة للتنسيق الإنساني، المجلس النرويجي للاجئين، مفوضية الأمم المتحدة للاجئين)، وذلك لتوفير احتياجات المجتمع النازح ومتطلبات الحماية وفق المعايير الدولية.

2. وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين لها الدور البارز والأكبر في إيواء النازحين وبرز ذلك خلال الاعتداءات العسكرية السابقة 2014 والتي بلغ عدد النازحين في مراكز الإيواء التابعة للأونروا ما يقارب نص مليون نازح. وكما أن إمكانيات الأونروا التعامل مع النزوح ومتطلبات الحماية أقوى من القطاع الحكومي.
3. بعد الأعمال العسكرية للعام 2014 أشرفت مجموعة المأوى **(Shelter cluster)** التابعة ل**(OCHA)** بالتنسيق مع المجلس النرويجي للاجئين **(NRC)** لإعداد الدليل المعياري لعمليات الإيواء وتوحيد النماذج والمنظومة الإدارية الخاصة بعمليات الإيواء لدي جميع الأطراف ذات العلاقة.
4. تم إنشاء مراكز الإيواء بعد الأعمال العسكرية لعام 2014 لتلبي متطلبات المجتمع النازح وفق معايير اسفير الذي يحدد المساحات والفراغات المطلوبة داخل مركز الإيواء،وذلك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الفاخورة والهيئات الدولية المختصة.

- اهتمت المؤسسات الدولية والمحلية بتوفير متطلبات الإيواء وذلك بالتنسيق والتشاور مع مجموعة الإيواء في القطاع الحكومي وبما يراعي كافة المتطلبات وهذا بدوره يساهم في تحسين استعداد الجبهة الداخلية لتنفيذ عمليات الإيواء والإخلاء.
- أقامت وزارة الداخلية والأمن الوطني العديد من المناورات التدريبية وذلك وفق السيناريوهات التي فرضتها لجنة الطوارئ الحكومية من أجل تحسين الجهوزية والاستعداد وذلك كل ستة شهور.
- تؤثر عمليات الإيواء والإخلاء المبنية على التخطيط على فاعلية حماية وتحصين الجبهة الداخلية من الاختراقات الخارجية
- ضعف عمليات التدريب والتوعية المجتمعية المتكاملة والتي يبنى عليها سيناريوهات الإيواء والإخلاء وفق خطة وطنية تشارك فيها عناصر الجبهة الداخلية في إطار البعد الإنساني.
- صعوبة تحديد مسارات الإخلاء والإيواء ويرجع ذلك للتنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي بواسطة الصليب حيث تم تقديم عشرات أوامر التنسيق بين الاحتلال الإسرائيلي واللجنة الدولية للصليب

الأحمر وخاصة في المناطق التي أعلنت منطقة عسكرية مغلقة (خزاعة– بيت حانون– الشوكة – الشجاعية).

- خلص الباحثون إلى أن هناك دور وأثر مباشر في عمليات الاخلاء والإيواء خلال الاعتداءات العسكرية المتلاحقة على قطاع غزة كما هو موضح في جدول رقم (1)

عناصر الجبهة الداخلية	قبل عملية الإخلاء والإيواء	أثناء عملية الإخلاء والإيواء	بعد عملية الإخلاء والإيواء
السكان	التأكد من فاعلية الخطط الموضوعة لعمليات الإخلاء والإيواء ومدى جهوزية مراكز الإيواء في الظروف الطارئة.	بدء عمل لجان الطوارئ والتأكد من فاعليتها والعمل على تجاوز أي إخفاقات ناتجة عنها.	متابعة النازحين ومتطلباتهم وأخذ الدروس المستفادة من بعد عمليتي الإخلاء والإيواء
الوزارات والهيئات الوطنية	التأكد من الخطط ومن الجهوزية لحالات الطارئة. العمل على تدريب عناصرها المستمر للتعامل مع الأزمات والكوارث. تدريب لجان الأحياء على التعامل مع الأزمات والكوارث الكشف عن مواطن القوة والضعف في الخطط الموضوعة لعمليات الإخلاء والإيواء.	متابعة حالات الإخلاء والإيواء ومتابعة سير العمليات المركزية لها بشكل دقيق. مشاركة لجان الأحياء على التعامل مع الأزمات والكوارث في عمليات الإخلاء والإيواء.	تحديد المناطق المحددة للإخلاء والإيواء ومناطق التجمع للنازحين. حصر الأضرار والمشكلات الناجمة عن عمليات الإخلاء والإيواء. المتابعة والتقييم المستمرين.
الأمن	التأكد من جهوزية الخطط الأمنية لعمليات الإخلاء والإيواء. التدريب الدائم لعناصر الأمن في حال العامل مع مراحل الإخلاء والإيواء	متابعة الحالة الأمنية ومكافحة التجاوزات الأمنية أثناء عمليات الإخلاء والإيواء. متابعة سير العمليات المركزية بشكل دقيق.	حصر القضايا الأمنية بعد عمليات الإخلاء والإيواء بعد انتهاء الهجمات أو الحالات الطارئة. رفع التقارير الأمنية لجهات الاختصاص.

عناصر الجبهة الداخلية	قبل عملية الإخلاء والإيواء	أثناء عملية الإخلاء والإيواء	بعد عملية الإخلاء والإيواء
الإعلام	تفعيل الإعلام بالتعريف بأهمية العمل الفعال لحالات الطوارئ لحالات الإخلاء والإيواء ووضع الخطط المناسبة لذلك. توفير قناة اتصال مفتوحة للمواطنين وتوجيههم لمسارات الإخلاء وتحديد أماكن التجمع للسكان حسب مناطق سكناهم. تجهيز فيديوهات ومسموعات إذاعية للتعامل مع حالات الطوارئ	تنفيذ الخطط الموضوعة لتوعية الناس بأماكن التجمع للسكان حسب مناطق سكناهم. تفعيل قنوات الاتصال بين الإعلاميين والجمهور والإذاعة. بث الفيديوهات التوجيهية للتعامل مع الحدث ومع الإخلاء والإيواء. تغطية عمليات الإخلاء والإيواء إعلاميا.	توثيق مراحل عمليات الإخلاء ورصدها إعلاميا. تزويد الجهات المختصة بالتقارير الخاصة. المتابعة والتقييم وأخذ الدروس المستفادة.
المؤسسات الدولية	وضع خطط تنسيق بين المؤسسات الأخرى. وضع خطط تواصل مع الجانب الإسرائيلي. وضع الخطط لعمل دعم مادي وغذائي للمراكز الإيواء والنازحين	تنفيذ الخطط الموضوعة من تنسيق بين المؤسسات أثناء عمليات الإخلاء والإيواء التعامل مع الجانب الإسرائيلي والتنسيق معه لضمان سلامة النازحين. تقديم الدعم المادي والغذائي للنازحين	عمل تقارير خاصة بعمليات الإخلاء والإيواء. عمل متابعة وتقييم مستمرة لعمليات التنسيق وتقديم الخدمات المادية والغذائية للنازحين.

4. النتائج

- عدم وجود خطط إخلاء معدة وجاهزة مسبقًا للمناطق الحدودية وبعض المؤسسات والمنشآت مما يؤدى الجبهة الداخلية.
- نقص الوعي لدي السكان بضرورة إخلاء أماكنهم وقت الكارثة لحماية أرواحهم لعدم التزام الاحتلال بحماية المدنيين.
- يلعب الاحتلال دورًا كبيرًا في تدمير البنية التحتية للقطاع واستنزاف مقدراته مما يؤثر على عمليات الإخلاء والإيواء ويؤثر سلبًا على الجبهة الداخلية.
- استهداف الاحتلال بشكل مباشر للإعلام والذي يعتبر من أهم عناصر الجبهة الداخلية ولمؤثر في نشر الوعي أثناء الكارثة والموجه للسكان المتضررين.
- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والتي تعمل على الاستجابة الإنسانية الطارئة بالتنسيق مع المنظمات الحكومية من أهم لجان الطوارئ التي تعمل في المحافظات والتي تعمل على حماية الجبهة الداخلية بأنواعها.
- المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة من أهم المرتكزات الأساسية في حماية وتحصين الجبهة الداخلية ومن أهمها الأونروا والصليب الأحمر.
- يعيق الاحتلال عمليات الإخلاء والإيواء في كثير من المناطق مما يؤثر بشكل سلبي على السكان ويزيد من حجم الكارثة والضرر.

5. التوصيات

- تفعيل المجلس الأعلى للدفاع المدني لمتابعة الإخلاء والإيواء وفق قانون رقم 3 لعام 1998م.
- ضرورة توفير وإعداد خطط مسبقة للإخلاء والطوارئ للمناطق الحدودية والمؤسسات والمنشآت المحتمل استهدافها من قبل الاحتلال.
- العمل على زيادة وعي السكان المستهدفة أماكن سكناهم ومنشآتهم بضرورة الاخلاء والالتزام بتعليمات الطواقم العاملة في الميدان لضمان سلامتهم.
- عمل مناورات تدريبية إجرائية لمراحل الكارثة الثلاث قبل وأثناء وبعد انتهاء الكارثة.
- العمل على حفظ كرامة النازحين أثناء تنقلاتهم وحركتهم.
- تحديد مسارات محددة وطرق بديلة في حال استهداف الطرق الرئيسة للعمل على نقل المصابين والإخلاء المناسب وسير سيارات الإسعاف.

- العمل على تنظيم عمليات الإخلاء والإيواء لحماية وتحصين الجبهة الداخلية بمختلف عناصرها.
- تحديد مناطق تجمع للمواطنين الذين يسكنون المناطق الحدودية والمناطق المهمشة لضمان سلامتهم.

8. المراجع

1. Alburai, D. Z. (2018). Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study-Beit Hanoun Area) . Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza.
2. Meir Elran. .(2016) *The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects.*Tal Aviv- Israeli : Military and Strategic Affairs, Volume 8, No. 1 .
3. Sphere Association .(2018) .The Sphere Handbook: Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response, fourth edition .Geneva, Switzerland: CHS Alliance ,Sphere Association and Groupe URD.

4. أسامة أبو نقيرة (2015): إدارة الأزمات والكوارث واقع واحتياجات، منشورات ندوة آليات إعادة إعمار غزة (ندوة المرحوم سعد الدين خرما)، المجلس الفلسطيني للإسكان بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، 8–9 يونيو 2015م.
5. إسماعيل عامر. (2015). دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره. غزة– فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة.
6. اعتماد الطرشاوي. (17 أكتوبر، 2018). مدير عام في وزارة التنمية الاجتماعية. (رمزي ابو علي، المحاور)
7. الرائد/ أحمد السرحي. (10 أكتوبر، 2018). مديرقسم المشاريع والدراسات بالمديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني. (رمزي أبو علي، المحاور)
8. الرائد/ وائل فرحات. (10 أكتوبر، 2018). مدير قسم التخطيط والجودة بالمديرية العامة للدفاع المدني. (رمزي أبو علي، المحاور)
9. المقدم/ رائد الدهشان. (10 أكتوبر، 2018). مير إدارة العمليات المركزية. (رمزي أبو علي، المحاور)
10. المجلس الترويجي للاجئين (2015): مقدمة لتدريب إدراة مراكز الإيواء (دليل المدرب)، برنامج بناء القدرات في إدارة مراكز الإيواء، قطاع غزة فلسطين.
11. اللجنة الوزارية العليا للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة (2014): الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، المؤتمر الدولي لدعم إعادة الإعمار في غزة، القاهرة، مصر.
12. بكر شيخ العيد. (2018). *متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح.* غزة: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
13. لجنة الطوارئ الحكومية .(2018). خطة الطوارئ الحكومية لموسم الشتاء 2018م.غزة: الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني بغزة
14. مشروع اسفير. (2018). *الميثاق الإنساني، والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية.* فرنسا: www.sphereproject.org.
15. محمد المغير، (2018): تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس، مجلة الدراسات للإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي– برلين ص ص 42–58
16. محمد المغير، محمد العطار، هبة الباشا (2018): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس والعشرون العدد الثاني، ص ص 67–80
17. ميشيل إسبوزيتو(2009): سنة على حرب غزة العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة 2000–2008م.بيروت– لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد العشرون العدد 80–81.
18. مدير طوارئ الأنروا في الجنوب. (15 أكتوبر، 2018). رفض ذكر اسمه بسبب سياسات الأنروا. (رمزي أبو علي، المحاور)

19. وزارة التنمية الاجتماعية. (2017). *خطة الطوارئ الوطنية لمجموعة الإيواء*. غزة: الإدارة العامة للسياسات الوطنية.

20. وزارة التخطيط الفلسطينية. (2015). المخطط الإقليمي المحدث (2005–2020).غزة: وزارة الحكم المحلي.

21. وزارة الداخلية والأمن الوطني (2017): الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.

22. وزارة التنمية الاجتماعية (2015): تقرير تدخلات الاستجابة الطارئة للعدوان على قطاع غزة 2014م، تقرير داخلي غير منشور، غزة.

23. هيكل، محمد. حسنين .(1967/11/17) .صحيفة *الأهرام*– تاريخ الوصول (2019/3/5) بصراحة– مقالات الأهرام : http://ahram.org.eg/media/malafat/besaraha/besraha/AHRAM/67/19671117/10078.HTM

24. يوسف الدخيل، (16 مارس 2016م)، صحيفة الجزرة السعودية، تاريخ الدخول (2019/2/10م) أهمية تقوية الجبهة الداخلية من خلال الحصانة الداخلية: *D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9%20&URL=HTTP://WWW.AL*–. Retrieved, from:

التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية:قراءة في محدودية آليات التنظيم والرقابة

Global Arms Trade: The limits of Regulatory and Control Mechanisms

أحمد المرابطي

Ahmed EL Morabety

باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

Doctor of International Law and International relations, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco

ملخص:

لاشك أن توصل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقرار معاهدة لتنظيم تجارة السلاح يُعد إنجازًا كبيرًا في حد ذاته، غير أن محدودية وعدم كفاية آليات تنظيمها وتفعيلها وتطبيقها يبقى تحديًا أساسيًا ينعكس سلبًا على سعي هذه الأخيرة نحو تحقيق أهدافها ومقاصدها، المتمثلة بشكل عام في تقنين التسلح على الصعيدين الدولي والإقليمي، خدمة لأهداف الأمن والسلم والتنمية.في هذا الإطار، يحاول هذا المقال معالجة آليات تنظيم تجارة الأسلحة ونظام الرقابة على تصديرها، ويهدف بالأساس إلى تسليط بعض الأضواء على الثغرات التي تعتري أحكام معاهدة تجارة الأسلحة وكذا سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

الكلمات المفتاحية: معاهدة تجارة الأسلحة؛ التسلح الدولي؛ آليات التنظيم؛ نظام الرقابة؛ الأمن الدولي.

ABSTRACT :

There is no doubt that the adoption of the Arms Trade Treaty by the General Assembly is one of the unprecedented achievements in the field of regulating arms transfers, however, the limited and inadequate control mechanisms remain major challenges that negatively affect this UN instrument's goals, namely, the regulation of trade in conventional weapons at the international and regional levels, in the interest of security, peace and development. This article explores the regulatory mechanisms of the arms trade and its export control system. It aims to shed lights on the gaps in the provisions of both the ATT and the United Nations Register of Conventional Arms.

KEYWORDS: Arms Trade Treaty; I*nternational Armaments; Regulatory mechanisms; Control system; International security.*

مقدمة

رغم المجهودات المبذولة على مستوى الأمم المتحدة بشأن تنظيم تجارة السلاح، فإن آليات التنظيم هذه تبقى محدودة، كما أن آليات المراقبة تبقى بدورها ضعيفة. وفي الواقع، لم تحظ تجارة الأسلحة إلا باهتمام قليل فقط من قبل القانون الدولي، وذلك لأسباب عديدة منها كون الأسلحة التقليدية ظلت تعتبر وإلى عهد قريب أدوات مشروعة في يد الدولة للدفاع عن أمن الوطن.[1] وقد تم استحداث أول آلية دولية لتنظيم تجارة السلاح في سنة 1991م، وهي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية **(UNCRA)** الذي صدر بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2] وتتمثل مهمة هذه الآلية في دعوة الدول إلى إيداع تقارير دورية تتضمن معلومات وبيانات حول تصدير واستيراد الأسلحة إلى هذا السجل. إلا أن هذا الإجراء الأممي ظل يفتقد إلى قوة الإلزام ولم يؤكد على أدنى الضمانات التي تلزم الدول برفع كل بياناتها إلى سجل الأمم المتحدة، فضلًا عن كونه لا يفرض رقابة قبيل عمليات تصدير الأسلحة، أو تقنين تصديرها إلى المناطق التي يسود فيها الاضطراب، أو تحديد نوع وطبيعة الأسلحة المصدرة. وبناء على ذلك، فإن إمكانية التأثير لهذه الآلية الأممية تبقى محدودة للغاية حتى ولو التزمت جميع الدول بنظامها.[3]

وبدوره، يبقى تأثير "بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة "المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، محدودًا أيضًا،[4] رغم ما ينص عليه من إجراءات عملية وآليات ملموسة تعالج إشكالية الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أن "برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه" الذي اتفق عليه في عام 2001، يبقى كذلك غير فعال، على الأقل فيما يتعلق بمحدودية الموارد المخصصة لتنفيذ البرنامج، وكذلك ما يخص منع السمسرة غير المشروعة في هذه الأسلحة ومكافحتها.

للتوسع في هذا الموضوع، سنلقي بعض الأضواء على تجليات القصور في تنظيم تجارة السلاح خاصة على مستوى نظام المعاهدة الدولية التي تم إبرامها في 2013، على أن نتطرق بعد ذلك لبعض مكامن الضعف في الرقابة على المعاملات التجارية بشأن تصدير الأسلحة.

---

[1] Stohl RACHEL. &Grillot SUZETTE, *The International Arms Trade*, Policy Press, Cambridge, 2009, pp.138-139.
[2] United nations General Assembly Resolution 46/36 L, "Transparency in armaments", the General Assembly, 65th plenary meeting, 6 December 1991.
[3] Jozef. GOLDBLAT, *Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements*, 2nd Edition, SAGE Publications Ltd, London, 2002, p.248.
[4] Mikko HUTTUNEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, Master's Thesis, University of Lapland, Autumn 2014, p.4.

أولا: محدودية آليات التنظيم:

أمام هذه الثغرات أو بالأحرى هذا الفراغ التشريعي الدولي بشأن تنظيم وتقنين تجارة السلاح، عمدت الأمم المتحدة منذ 2006 إلى بذل جهود حثيثة من أجل إقرار آلية قانونية شاملة وجامعة ومعتمدة على معايير دولية لتنظيم المعاملات التجارية في هذا المجال.[1] هكذا، يعتبر إقرار معاهدة تجارة الأسلحة من قبل الجمعية العامة (بتاريخ 2 أبريل 2013 ودخولها حيز النفاذ في 24 دجنبر2014) مكسبا مهما للمجتمع الدولي في إطار سعيه لتنظيم سوق السلاح ومنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة. وتتمثل الدواعي الأساسية وراء إبرام معاهدة تجارة الأسلحة في عدة اعتبارات، من بينها: الآثار السلبية لتجارة السلاح على الأمن والتنمية، وتغير طبيعة تجارة الأسلحة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بالإضافة إلى عدم كفاية وفعالية آليات تنظيم مراقبة تصدير واستيراد الأسلحة القائمة قبل إبرام هذه المعاهدة.[2] وتهدف هذه الاتفاقية الدولية أساسًا إلى الإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، والحد من المعاناة الإنسانية، وتعزيز التعاون والثقة والشفافية بين الدول الأطراف في مجال التجارة الدولية للأسلحة التقليدية.[3]

بيد أنه ثمة صعوبات وإشكاليات كثيرة تثار بصدد تأويل أحكام هذه المعاهدة وتنزيل بنودها على أرض الواقع. وفي هذا الإطار، نجد أن المادة الثانية في (فقرتها الثانية) تنص على "أنشطة التجارة الدولية تشمل عمليات التصدير، والاستيراد، والمرور العابر، وإعادة الشحن، والسمسرة" فقط، دون أن تتضمن المساعدات والقروض العسكرية،[4] التي بدورها تساهم في تقويض السلم والأمن والاستقرار وغيرها من الأهداف المنصوص عليها في المادة الأولى من المعاهدة.

كما أن الطبيعة العامة والفضفاضة للمعيار الذي يحرّم تحويل بعض الأسلحة؛ كاستخدام عبارات من قبيل "الالتزامات الدولية ذات الصلة" و"تقويض السلم والأمن" و"انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني" و"تقويض بشكل خطير للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" وغيرها من التعابير غير الدقيقة، تجعل هذا المعيار محط تأويلات مختلفة من قبل الدول الأعضاء،[5] الأمر الذي سيفتح الباب أمام

---

[1] نذكر من بين هذه الجهود الأممية ما يلي:
United Nations General Assembly Resolution **67/234**"*The Arms Trade Treaty* "; UNGAR **64/48** "*The Arms Trade Treaty* "; UNGAR **63/240**"*Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms* "; UNGAR **61/89** "*Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms*"…etc.

[2] Sarah PARKER, *Implications of States's Views on an Arms Trade Treaty,* United Nations Institute For Disarmament Research (UNIDR), January 2008, p.6.

[3] *Final United Nations Conference on the Arms Trade Treaty*, United Nations-General Assembly, New York, 28 March 2013, p.3.

[4] Mikko HUTTUNEN, *The Arms Trade Treaty: an interpretive Study*, *op. cit*., p.33.

[5] Marc FINAUD, *The Arms Trade Treaty: Half Full or Half Empty*?,*Geneva Center for Security Policy*, GCSP Policy Paper, 20132/6, 13 August 2013, p.4. Pour plus de details sur les problèmes de l'interpretation de traités,

تأويلات وطنية متعددة من شأنها أن تحيد عن روح ومقاصد نصوص المعاهدة الدولية. ونفس الشيء ينسحب على أنواع الأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المادة الثانية من المعاهدة، التي لم تقدم لها هذه الأخيرة تحديدات مفاهيمية محددة.[1] ويجدر الذكر في هذا الإطار أن البعض قد وصف القائمة التي تحصر الأسلحة التقليدية المعنية في هذه المعاهدة ب **"الواسعة جدا"**،[2] والآخر يصفها ب **"الضيقة"**، بينما يرى البعض الآخر أن هذه القائمة تبقى **"جد محدودة"**.[3] ولا شك أن هذه التقييمات المتباينة يمكن أن تفتح الباب أمام بعض الدول كي تجد ما يبرر عدم انضمامها، أو حتى انسحابها من المعاهدة، وهو الشيء الذي سيؤثر سلبًا على مستقبل هذه الأخيرة.

كما أن تطبيق بنود المعاهدة –بما تتضمنها من إجراءات التسجيل والتقرير والرقابة وكذا التدابير الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ التزاماتها– تعترضه أيضًا صعوبات وأعباء تتعلق بقلة الموارد، خاصة عند الدول الأعضاء ذات القدرات المتواضعة. ومن جهة أخرى، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وخاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة يبقى بمثابة تحدي صعب أمام تطبيق المعاهدة،[4] لاسيما وأن الأسلحة المتداولة في السوق السوداء تساهم بل تؤجج شروط اللاستقرار والحرب الأهلية في الدول النامية، كما تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية باعتبارها أكبر زبون لهذه الأسلحة،[5] خصوصًا وأن المعاهدة لم تتناول ولم تعالج بما فيه إشكالية تجارة السلاح التي تقوم بها الأطراف الأخرى من غير الدول.

وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة السادسة–التي تنص على حظر أي عملية لنقل أسلحة تقليدية من شأنها أن تنتهك الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة الطرف بموجب تدابير اتخذها مجلس الأمن– تبدو مهمة ما دام أنها تؤكد على مسألة تندرج في إطار تقنين وممارسة الرقابة على تجارة السلاح، فإنها، مع ذلك، تبقى في آخر مطاف نصًا زائدًا وغير ضروري ومكررًا لأنه أصلًا كان موجودًا من قبل،[6] ضمن التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فالمعاهدة لم تضف شيئا يذكر في هذا المضمار إلى الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق الدول.

---

voir: Oliver DORR, «General rule of Interpretation», in Oliver DORR & Kirsten SCHMALENBACH, *Vienna Convention on the Law of Treaties: A commentary*, Springer, Heidelberg, 2012, pp.521-604.

[1]Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, *op. cit*., p.24.

[2]Stuart CASEY-MASLEN, Gilles GIACCA & Tobias VESTNER, *The Arms Trade Treaty*, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights & Graduated Institute of International and Development Studies, Academy Briefing, N°3, 2013, p.18.

[3]Clare DA SILVA, *Arms Trade Treaty Shows Remarkable Progress*, JURIST - Hotline, May 1, 2013, <http://jurist.org/hotline/2013/05/clare-da-silva-armstrade.php>accessed on 15/2/2019).

[4] Marc FINAUD, *The Arms Trade Treaty: Half Full or Half Empty?,op. cit.,* p.4.

[5]Devin C. STREETER, *The International Arms Industry: the dangers posed by Increased Small Arms Sall*, Strategic Informer, October 2012, p.4.

[6]Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, *op. cit*., p.43.

ورغم تنصيص الفقرة الثانية من هذه المادة على أن "لا تأذن الدولة الطرف بأي نقل للأسلحة الذي من شأنه أن تنتهك التزامات دولية واقعة على عاتق هذه الدولة بموجب اتفاقات دولية تكون هذه الأخيرة طرفا فيها"، فإن ذلك لم يعمل إلا على التذكير بوجود القانون الدولي الاتفاقي الذي يفرض على الدول احترام أحكامه في كل المجالات بما فيها المجال المتعلق بالتجارة الدولية للسلاح.

وتنص الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على حظر نقل الأسلحة إذا كان من شأن ذلك أن ينتهك أحكام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.[1] ويعتبر هذا النص أساسيًا ويشكل "حجر الزاوية في صرح المعاهدة"،[2] بيد أن صياغة هذه الفقرة تثير الكثير من الغموض خاصة على مستوى تأويل عبارة "العلم وقت النظر في الإذن بأن الأسلحة المصدرة ستستخدم في ارتكاب انتهاكًا ما"، التي تبقى، إلى حد ما، صياغة إشكالية. وكان من الأجدر بمكان أن يستعمل المشرّع الدولي عوض "وقت النظر في الإذن" عبارة "وقت النقل"، لاسيما إذا كانت تفصل بين الإذن والنقل مدة طويلة.[3]

وحسب المعاهدة، فإن كل دولة طرف تقدم تقريرًا إلى **الأمانة** عن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ أحكام هذه الأخيرة، بما في ذلك القوانين المحلية وقوائم المراقبة الوطنية وغير ذلك من اللوائح والتدابير الإدارية. وتتولى **الأمانة** إتاحة هذه التقارير للدول الأطراف وتوزيعها عليها. غير أنه وإن كانت المعاهدة تؤكد على إجراء الإبلاغ هذا، فإنها تجيز للدول المستوردة إمكانية استبعادها من التقارير التي تقدمها إلى الأمانة "المعلومات الحساسة من الناحية التجارية أو المعلومات المتعلقة بالأمن القومي"، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب أكثر أمام الدول الأطراف كي تمعن في إخفاء سياسة تسلحها الحقيقية وحجب حجم وارداتها وصادراتها العسكرية الفعلية، لاسيما إذا تعلق الأمر بدول تعيش على إيقاع سباق حاد نحو التفوق العسكري مثلما هو الشأن بالنسبة للدول المغاربية موضوع هذه الدراسة. كما أن نص المعاهدة على "احترام المصالح المشروعة للدول في الحصول على الأسلحة التقليدية لممارسة حقها في الدفاع عن النفس" من شأنه أن يفهم ويؤول ب "سوء النية" من طرف الدول التي قد تعمل على تمطيطه وتطويعه بالشكل الذي ينسجم مع سياساتها الدفاعية القائمة على الإفراط في الإنفاق على قواتها المسلحة وتجهيزاتها العسكرية.

---

[1] تنصّ**الفقرة الثالثة** من المادة السادسة على أن "لا تأذن الدولة الطرف بأي عملية لنقل أسلحةٍ تقليدية منصوص عليها في المادة 1(2) أو أصنافٍ منصوص عليها في المادة 3 أو المادة 4، إذا كانت على علم وقت النظر في الإذن بأنّ الأسلحة أو الأصناف ستُستخدم في ارتكاب جريمة إبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أوجرائم حرب، أو مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، أو هجمات موجهة ضد أهداف مدنية أو ضد مدنيين يتمتعون بالحماية بتلك الصفة، أو جرائم حرب أخرى على النحو الوارد تعريفه في الاتفاقات الدولية التي تكون طرفا فيها".

2Mikko HUTTENEN, The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study, *op. cit.,* p.48.

3Ibid, p.49.

ثانيا: ضعف آليات الرقابة

لاشك أن توصل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقرار معاهدة لتنظيم تجارة السلاح يُعد إنجازًا كبيرًا في حد ذاته، غير أن ضعف آليات تفعيلها وتطبيقها يبقى تحديًا أساسيًا ينعكس سلبًا على سعي هذه الأخيرة نحو تحقيق أهدافها ومقاصدها، المتمثلة بشكل عام في تقنين التسلح الدولي والحد منه، خدمة لأهداف الأمن والسلم والتنمية.

في هذا المضمار، تعتري نظام اشتغال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي تطرقنا إليه آنفا، الكثير من الثغرات والنواقص؛ **أولها**، كون هذا السجل يبقى معنيًا فقط بفئة محددة من الأسلحة التقليدية ولا يغطي كل الفئات التي من المفروض أن تندرج ضمن هذه الأخيرة (مثل المدفعيات ذات العيار المتوسط أو الصغير والصواريخ التي يتراوح مداها أقل من 25 كيلومتر)، و**ثانيها**، كون نظام هذا السجل يدعو الدول لرفع التقارير فقط عن الأسلحة التي تستوردها دون الأسلحة التي تنتجها على المستوى المحلي، كما أنها لا تشمل مخزوناتها العسكرية، و**ثالثها**، كون التقرير لا يتضمن إجراءات التنفيذ وتدابير الرقابة والفحص المضاد، ولا يقوم على أساس الإلزام. ونظرًا لطبيعته الطوعية هذه، فإن أغلب الدول قد لا ترفع أي تقرير عن ما تصدره أو تستورده من المنتوجات العسكرية كما أنها قد تنهج أسلوب الانتقائية **Cross-checking** في بياناتها وتقاريرها، و**رابعها**، كون التقرير لا يتعدى الحد الأدنى من المعلومات: اسم الدولة المصدرة والدولة المستوردة والعدد الإجمالي للأسلحة المحولة في حين يبقى ذكر جيل نوعية الأسلحة وغيرها من المعلومات الإضافية مسألة غير ملزمة،[1] وذلك بالرغم من كون هذه البيانات مهمة لكونها تؤثر على التوازنات العسكرية، ما دام أن بعض الدول تشير في بياناتها إلى أن الأسلحة التي تقتنيها مستعملة في حين أن أغلب الدول لا تشير إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، في سنة 2001، فقط دولتان من أصل 192 دولة من ضمنتا تعليقًا مرفقًا يذكر أن السلاح الذي اقتنته هو سلاح **'جديد'**، ودولة واحدة من أشارت إلى أن السلاح الذي اقتنته سلاح **'مستعمل'**،[2] في حين أن كل تقارير الدول الأخرى تضمنت بيانات ومعلومات بصيغة عامة. وعمومًا، تبقى المعلومات المتضمنة في البيانات التي ترفع إلى السجل الأممي ناقصة،[3] دون أن ترقى إلى مستوى الكشف الشامل.[4]

[1]Siemon WEZEMAN, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI policy paper, N°4, Stockholm, August 2003, p.5.
[2]*United Nations Register of Conventional Arms*, Report of the General Secretary, United Nations Document A/57/221, 17 July 2001.
[3]United Nations Office for Disarmament Affairs, *Assessing the United Nations Register of Conventional Arms,* UNODA Occasional Papers, N°16, April 2009, p.18. p.22.
[4]Ibid.

ونظرًا لعدم إلزامية رفع التقارير إلى سجل الأمم المتحدة، فإن الدول قليلًا ما تشارك إن لم تشارك أصلًا في رفع البيانات التي تخص مبيعاتها وتحويلاتها العسكرية. ورغم الارتفاع النسبي لعدد الدول المشاركة، فإن السجل الأممي يبقى مع ذلك بعيدًا من تحقيق مبدأ العالمية،[1] خاصة على مستوى الدول الإفريقية التي تسجل أدنى مستويات المشاركة.[2]

ومن بين ما يؤدي إلى ضعف آليات الرقابة الأممية على تحويل الأسلحة، أيضًا، مسألة عدم التدقيق في اللغة التي صيغ بها نظام سجل الأمم المتحدة، حيث أن توظيف مفاهيم من قبيل **"excessif"** و**"déstabilisateur"** ليس بإمكانه أن يؤسس لمعيار دقيق وعتبة محددة لتقدير مدى إفراط ومساهمة هذا السلاح أو ذاك في استقرار الدول المستوردة،[3] وهو الأمر الذي يجعل مسألة تسلح الدول عصية عن المراقبة الفعلية وتتم خارج الضوابط الأممية والدولية.

عمومًا، فإن سجل الأمم المتحدة لم يستطع تحقيق سوى النزر اليسير من أهدافه، حيث لم يساهم في تخفيض تحويلات الأسلحة ولا في معالجة مشكلات الاتجار غير المشروع في السلاح وآثارها على حقوق الإنسان، ولا في تخفيف العبء العسكري على اقتصاديات الدول.[4] وبعبارة أخرى، يمكن القول أن سجل الأمم المتحدة يبقى، بحكم طبيعته الحالية، مجرد أداة لتسجيل بيانات جزئية حول تجارة الأسلحة التي تتم بين الدول، وليس آلية قانونية دولية لمراقبة هذه الأخيرة.[5]

وفي نفس الإطار، فإن نظام اشتغال المعاهدة الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة بشأن تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، يبقى بدوره غير فعال في فرض رقابة على تحويلات السلاح على المستوى الدولي، ويتجلى ذلك أساسًا في عدم إحداثها لجهاز دولي ساهر على تقييم مدى مطابقة المعاملات التجارية –في الأسلحة– لأحكام المعاهدة. كما أنه ليس هناك آلية إكراه تجبر الدول على الامتثال لهذه الأحكام والقواعد القانونية الدولية.[6] وعمومًا، ثمة مجموعة من الثغرات والمؤاخذات على مستوى نظام المراقبة والآليات العملية المتصلة به التي جاءت بها هذه المعاهدة الدولية. وفي هذا الإطار، وحسب بعض الخبراء، فإن النص على إنشاء

[1]Jihan SENIORA, *Le Registre des Nations Unies sur les Armes Conventionnelles : Limites d'un instrument de Transparence*, Groupe de Recherche et D'information Sur la Paix Et la Sécurité, Note Nations du GRIP, Bruxelles, 5 Février 2010, p.7.
[2]United Nations Office for Disarmament Affairs,*Assessing the United Nations Register of Conventional Arms ,op. cit.,* p.16.
[3]Jihan SENIORA, *Le Registre des Nations Unies sur les Arms Conventionnelles: Limites d'un Instrument de Transparence*, *op. cit*., p. 7.
[4]Siemon T. WEZEMAN, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms,op,cit.,* p.7.
[5]Jihan SENIORA, *Le Registre des Nations Unies sur les Arms Conventionnelles : Limites d'un Instrument de Transparence,op. cit*., p. 11.
[6]Ahmed ELMORABETY, "Traité sur le Commerce des Armes, droits de l'Homme et droit international humanitaire", *Revue européenne d'études militaires*, Vol.7, N°1, Hiver-printemps 2017, p.7.

نظام المراقبة في كل من المادة الثالثة، والمادة الرابعة، وكذا المادة الخامسة، يبقى نصًا غامضًا من شأنه أن يخلق خلافًا قانونيًا بين الدول بصدد تأويله ما دام أنه ليست هناك معايير دقيقة تحدد طبيعة هذا النظام، وهو الشيء الذي يفسح المجال للدول الأعضاء كي تتصرف بملء حريتها لاستعمال أي نظام رقابي تراه مناسبا لها،[1] لتنظيم أعمال تصدير الذخائر والأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المعاهدة. وجدير بالذكر أنه رغم وجود مثل هذا النظام في أغلب الدول الأكثر تصديرًا للسلاح كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن السلاح، مع ذلك، ظل يصدر ويصل إلى الدول (المشكوك فيها)، حيث تبقى هذه الآلية غير مستقلة وخاضعة بالأساس للاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية للدول المصدرة.[2]

أثناء تقييم تصدير الأسلحة المنصوص عليه في المادة السابعة، ظهرت عدة إشكاليات على مستوى التأويل أو التنزيل العملي لهذه المادة. فالفقرة الأولى (أ) التي تتعلق ب "تقييم ما إذا كانت الأسلحة المقرر تصديرها ستساهم في توطيد السلام والأمن أو تقويضهما" إذ تطرح إشكالية واضحة، حيث يصعب على الدول تأكيد ذلك. فمن جهة، تساهم الأسلحة المصدّرة إلى الدول التي تعيش أوضاع التوتر والاضطراب في إضعاف الأمن والسلم فيها، لكن من جهة أخرى قد تساهم في تحسين الأمن في حالات أخرى.[3] كما أن عبارة "وجود خطر كبير بحدوث أي من النتائج السلبية" الواردة في الفقرة الثالثة من هذه المادة تبقى من أكثر العبارات المثيرة للجدل، إذ من الصعوبة بمكان تحديد –بدقة– ما من شأنه أن يشكل "خطرًا جسيمًا" **Overriding risk**، وهل ستقاس درجة هذه الخطورة بالنظر ل"طبيعة الحق المنتهك أم بالنظر لطبيعة الانتهاك".[4]

كما أن الحصول على المعلومات التي تهم إذن التصدير –المشار إليه في الفقرة السادسة من نفس المادة– ليس متاحا لعموم الدول، إذ وحدها الدول المعنية بعملية نقل الأسلحة من يحق لها أن تطلب هذه المعلومات، الأمر الذي يحد بشكل كبير من الشفافية والحق في المعلومة التي من المفترض أن تتوفر لدى الجميع حتى تتسنى له ممارسة الرقابة بالشكل المطلوب،[5] لاسيما وأن توفير المعلومة من قبل الدولة المصدرة يعتبر شرطًا جوهريًا من شروط بناء "رقابة فعالة وناجعة على تجارة السلاح".[6] ولأن توفير المعلومة من قبل الدول المصدرة يتم وفق قوانينها وسياساتها وممارساتها الوطنية ودونما الإخلال بها، فإن ذلك قد يفسح

[1] Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, *op. cit*., p.37.
[2] Ibid, p.38.
[3] على سبيل المثال، في 1992، ارتأى مجلس الأمن في الأمم المتحدة في قراره رقم733، و"من أجل بناء الأمن والسلم في الصومال"، فرض حظر التسلح على البلاد من جميع الدول، لكن في المقابل، تم رفع الحظر جزئيا على الصومال بقرارين متتابعين من مجلس الأمن (القرار 2111 والقرار 2142)، حيث اعتبر هذا الأخير أن "الأسلحة والذخائر والتجهيزات العسكرية وكذا المساعدات والتداريب التي توجه إلى الصومال حاليا سوف تخدم أمن الشعب الصومالي".
[4] Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, *op. cit*., p.75.
[5] Ibid, p.89.
[6] Ibid, p.90.

المجال للدول كي تمعن في التكتم والتعتيم عن المعلومة متى وكيف تشاء، لاسيما وأن الفقرة السادسة من المادة أعلاه لم تنص على إلزامية تعليل قرارات الترخيص بالتصدير من عدمه.

ولا تتجلى محدودية وضعف آليات الرقابة على تجارة السلاح التي جاءت بها المعاهدة على مستوى تنظيم التصدير وتقييمه فحسب، بل تظهر، أيضًا، عند دراسة تنظيم عملية الاستيراد التي حددتها المادة الثامنة، لا سيما فيما يتعلق بجعل المعلومات متاحة بالنسبة للدول، وذلك رغم ورود عبارة "اتخاذ التدابير اللازمة" في أكثر من موضع في المعاهدة. ونظرًا لكون هذه الأخيرة تتحدث عن "المعلومات المناسبة وذات الصلة" بشكل عام وبدون تدقيق، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى خلق نوع من البلبلة والاختلاف في صفوف الدول الأعضاء على مستوى تحديد مدى صلة وملائمة هذه المعلومة أو تلك من عدمها.[1] إجمالًا، يمكن القول أن التدابير التي تنظم استيراد السلاح هي تدابير غامضة فضلًا عن كونها غير ملزمة، إذ المعاهدة التي بين أيدينا لا تلزم الدول المستوردة بتوفير المعلومات، كما أن أمر تحديد طبيعة هذه الأخيرة ترك للدولة أو الدول المعنية.[2]

خاتمة

إن تنظيم ومراقبة التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها، يستوجب تعاون جميع دول العالم، خاصة وأن النقل غير المسئول للأسلحة الذي يتم خارج الضوابط الدولية والأممية من شأنه أن يؤدي إلى استخدامها في تأجيج حدة الحروب والنزاعات المسلحة وارتكاب جرائم خطيرة في حق الإنسانية. وبالرغم من استحداث الجمعية العامة لعدة آليات قانونية لضبط دينامية التجارة الدولية في السلاح، فإن عدم كفاية وفعالية هذه الآليات يستدعي بذل مزيد من الجهود من أجل إقرار آلية قانونية وشاملة وجامعة ومعتمدة على معايير دولية دقيقة بصدد تنظيم المعاملات التجارية في هذا المجال.

[1] Ibid, p.94.
[2] Ibid, p.96.

قائمة المراجع :

-Ahmed ELMORABETY, "Traité sur le Commerce des Armes, droits de l'Homme et droit international humanitaire", *Revue européenne d'études militaires*, Vol.7, N°1, Hiver-printemps 2017.

-Devin C. STREETER, *The International Arms Industry: the dangers posed by Increased Small Arms Sall*, Strategic Informer, October 2012.

-Jihan SENIORA, *Le Registre des Nations Unies sur les Armes Conventionnelles : Limites d'un instrument de Transparence*, Groupe de Recherche et D'information Sur la Paix Et la Sécurité, Note Nations du GRIP, Bruxelles, 5 Février 2010.

-Jozef. GOLDBLAT, *ArmsControl: The New Guide to Negotiations and Agreements*, 2nd Edition, SAGE Publications Ltd, London, 2002.

-Marc FINAUD, *The Arms Trade Treaty: Half Full or Half Empty*?, *Geneva Center for Security Policy*, GCSP Policy Paper, 20132/6, 13 August 2013.

-Mikko HUTTUNEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, Master's Thesis, University of Lapland, Autumn 2014.

-Siemon WEZEMAN, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI policy paper, N°4, Stockholm, August 2003.

-Sarah PARKER,*Implications of States's Views on an Arms Trade Treaty,* United Nations Institute For Disarmament Research (UNIDR), January 2008.

-Stuart CASEY-MASLEN, Gilles GIACCA & Tobias VESTNER, *The Arms Trade Treaty*, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights & Graduated Institute of International and Development Studies, Academy Briefing, N°3, 2013.

-Stohl RACHEL. & Grillot SUZETTE, *The International Arms Trade*, Policy Press, Cambridge, 2009.

-United nations General Assembly Resolution 46/36 L, "Transparency in armaments", the General Assembly, 65th plenary meeting, 6 December 1991.

-United Nations General Assembly Resolution 67/234''*The Arms Trade Treaty* ''; UNGAR 64/48''*The Arms Trade Treaty* ''.

-United Nations General Assembly Resolution 63/240''*Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms* ''.

-UNGAR 61/89''*Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms*''.

-*Final United Nations Conference on the Arms Trade Treaty*, United Nations-General Assembly, New York, 28 March 2013.

-*United Nations Register of Conventional Arms*, Report of the General Secretary, United Nations Document A/57/221, 17 July 2001.

-United Nations Office for Disarmament Affairs, *Assessing the United Nations Register of Conventional Arms,* UNODA Occasional Papers, N°16, April 2009.

دور نظم المعلومات الجغرافية في دقة حصر الأضرار الزراعية في قطاع غزة بعد الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية في 2014م – الدفيئات الزراعية

The role of geographic information systems in the accuracy of the assess of agricultural damage in the Gaza Strip after the Israeli military attacks in 2014 - Agricultural greenhouses

بسام علي راضي
ماجستير إدارة الأزمات والكوارث
الجامعة الإسلامية – غزة

أ. د. محمد رمضان الأغا
أستاذ دكتور التنمية المستدامة
الجامعة الإسلامية – غزة.

د. محمد محمد المغير
أستاذ مساعد جامعة فلسطين – غزة،
وبرنامج ماجستير الأزمات والكوارث الجامعة الاسلامية

Bassam A. Radi
radibassam@gmail.com

Prof. Mohammad R. El-Agha
malagha@iugaza.edu.ps

Dr. Mohammed M. El-Mougher
arch.moh.elmougher@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح دور نظم المعلومات الجغرافية في دقة حصر الأضرار في الدفيئات الزراعية بقطاع غزة، حيث أظهرت كيف كانت الفجوة كبيرة بين البيانات الوصفية والبيانات المكانية على أرض الواقع. وبيّنت كيف كانت نظم المعلومات الجغرافية أداة علمية؛ تتسم بالمرونة التي تنتج الموثوقية في المعلومات، وذلك لاعتمادها على أدوات دقيقة متعارف عليها عالمياً، مما أكسب عملية حصر الأضرار للدفيئات الزراعية بقطاع غزة؛ ثقة معظم المؤسسات الدولية والمحلية العاملة في القطاع الزراعي. وتوصلت الدراسة إلى كشف الفجوة والتباين في حصر الأضرار قبل وبعد استخدام نظم المعلومات الجغرافية، وتوصلت إلى أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية أدى بدوره إلى التحقق من أضرار الدفيئات الزراعية في قطاع غزة، اعتماداً على الصور الجوية، والبيانات المكانية. وقد أوصى الباحث بوجوب توفير قاعدة بيانات زراعية تتميز بالدقة والشفافية، يتم الرجوع إليها في أي عملية حصر قادمة، وضرورة إدخال نظم المعلومات الجغرافية في أي نشاط في القطاع الزراعي؛ سعياً للدقة والشفافية والنزاهة، كذلك أوصى أصحاب القرار في وزارة الزراعة أن يهتموا بتطوير دائرة نظم المعلومات الجغرافية، وتوفير الكوادر البشرية والإمكانات الفنية، كذلك زيادة تدريب الكادر البشري من المهندسين والفنيين الذين يقومون بجمع البيانات من الميدان.

الكلمات المفتاحية: *نظم المعلومات الجغرافية، الأضرار الزراعية، الدفيئات الزراعية، اعتداء 2014، قطاع غزة.*

Abstract:

The study aimed at clarifying the role of geographic information systems in the accuracy of the assessing of damage in the agricultural greenhouses in the Gaza Strip, showing how the gap between descriptive data and spatial data on the ground was large. And demonstrated how GIS

was a scientific tool; flexible enough to produce reliability in information, relying on accurate global instruments, which gained the benefit of assessing the damage to greenhouses in the Gaza Strip; the confidence of most international and local institutions operating in the agricultural sector.The study revealed the gap and discrepancy in the inventory of damage before and after the use of geographic information systems, and found that the use of geographic information systems in turn led to the verification of the damages of agricultural greenhouses in the Gaza Strip, based on aerial photos and spatial data. The researcher recommended the need to provide a database of agricultural to arrive accuracy and transparency, and is referenced in any coming inventory, and the need to introduce GIS in any activity in the agricultural sector in an effort to accuracy, transparency and integrity, the researcher recommended decision makers in the Ministry of Agriculture to take care of the development of systems Geographic information, and the provision of human resources and technical capabilities, as well as increased training of human cadres of engineers and technicians who collect data from the field.

Keywords: *Geographic Information System-Agricultural Damages- Agricultural Greenhouses-Military Attacks in 2014- Gaza Strip.*

1. الإطار العام:

1-1 مقدمة:

لعبت نظم المعلومات الجغرافية دوراً مهماً ودقيقاً في حل مشكلة واجهت وزارة الزراعة في قطاع غزة، فيما يتعلق بحصر الأضرار ودقة المعلومات الميدانية، والوصول لطبيعة الضرر وفق الصور الجوية قبل وبعد الاعتداء العسكري، وبعد استخدام نظم المعلومات الجغرافية اتسم حصر الأضرار بالدقة والشفافية وثقة الممولين. إذ أن الاعتداءات العسكرية الطاحنة التي استهدفت كافة مناحي الحياة، ومن أبرزها القطاع الزراعي بجميع مجالاتها الرئيسية نصيب كبير من الضرر. مما تسبب في تكبد الخسائر الاقتصادية الكارثية، وذهبت ببعض المزارعين لاعتزال المهنة.

تنتشر الدفيئات الزراعية في معظم المناطق الزراعية في قطاع غزة، ويرجع ذلك لتنوع المنتوجات الزراعية ومواكبة التطور الزراعي عند الجانب الإسرائيلي والمنطقة العربية المحيطة، وكالعادة فإن قطاع الدفيئات الزراعية تعرضت لدمار وأضرار كبيرة كباقي القطاعات الزراعية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية.

لعب القطاع الزراعي دورًا مهمًّاً في الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الماضية، حيث ساهم بنسبة تزيد عن 35% في الإنتاج المحلي في فترة السبعينات، إلا أن تلك النسبة تراجعت إلى أقل من 6% في العام 2014م، يأتي هذا التراجع نتيجة لسلسلة من المعوقات الفنية والسياسية التي حالت دون تقدم هذا القطاع والنهوض به.[1]

[1] وزارة الزراعة، (2017): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، تقرير الإنجاز السنوي، قطاع غزة – فلسطين.

يمثل الاحتلال الإسرائيلي المعوق السياسي الأكثر تهديدًا للأرض عبر عدوانه المتكرر، والحصار المفروض منذ عام 2006م، وعرقلة قطاع الصيد البحري من خلال التضييق على الصيادين وتضيق مساحة الصيد المسموح بها، وغياب اليقين وزيادة المخاطر الاقتصادية والسياسية المرتبطة بأي نشاط زراعي من الممكن أن يتم، وصعوبة تبادل الخبرات والمعلومات والتنسيق مع المؤسسات البحثية الدولية والعربية.

وتتمثل المعوقات الفنية في قلة المساحات المتاحة للزراعة بسبب التوسع الأفقي، وزيادة التوسع العمراني، وتذبذب الأمطار وقلتها على مدار العام، وندرة المياه وملوحتها بسبب كثرة الآبار والاستهلاك الزائد.[1]

بعد كل اعتداء عسكري يتم حصر الأضرار الزراعية من قبل وزارة الزراعة معتمدة على الزيارات الميدانية لأماكن غير واضح في كثير منها نوع الضرر والأصل المتضرر، في اعتداء 2008م كان الحصر عبر آليات لا تعتمد على قواعد بيانات موجودة مسبقاً، تلاها اعتداء 2012م وكانت آليات حصر الأضرار أفضل من السابق. بعد الاعتداء الأخير في العام 2014م اعتمد الحصر على تقنيات جديدة وآليات ميدانية أفضل؛ مكنّت الوزارة من الحصول على دقة في البيانات لا سيما في أضرار الدفيئات الزراعية موضوع دراستنا.

1-2 المشكلة البحثية:

تمثلت المشكلة البحثية في دقة ونزاهة بيانات أضرار الدفيئات الزراعية، حيث برزت هذه المشكلة بعد حرب 2008م على قطاع غزة، وقد تبين أن البيانات التي تم جمعها من الميدان كانت غير دقيقة وغير مطابقة للواقع على الأرض مما شكل استياء وعدم مصداقية لدى كثير من المتضررين من الكارثة، وكذلك لدى المنظمات الغير حكومية العاملة في قطاع غزة.

1-3 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى مساهمة نظم المعلومات الجغرافية بما تملكه من إمكانيات التمثيل المكاني للبيانات؛ في توثيق وحصر أضرار الدفيئات الزراعية الناتجة عن اعتداء 2014م على قطاع غزة بشكل دقيق، وزيادة الموثوقية والشفافية في تقدير الأضرار الحاصلة على الأرض، ومنه تفرعت الأهداف التالية:

1. ربط البيانات التي يتم الحصول عليها من الميدان مع الصور الجوية قبل وبعد الكارثة.
2. التعرف على العوامل التي تسهم في دقة حصر بيانات أضرار الدفيئات الزراعية التي يتم الحصول عليها من الميدان.

1-4 أهمية الدراسة:

[1] وزارة الزراعة، (2018): الإدارة العامة للتربة والري، تقرير الانجاز السنوي، قطاع غزة – فلسطين.

- المساهمة في تعزيز تعلّم آلية الاستفادة من أدوات نظم المعلومات الجغرافية في حل مشكلة دقة بيانات حصر الأضرار الناتجة عن الكوارث، والمقاربة بين الجانب النظري والتطبيقي.
- تقديم معلومات مهمة دقيقة وموثوقة للعاملين في حصر الأضرار في وزارة الزراعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في تدقيق البيانات المحصورة للأضرار في الدفيئات الزراعية التي يتم جمعها من الميدان وتمثيلها بالخرائط الواضحة المعتمدة على الصور الجوية قبل وبعد الكارثة.
- تضيف للباحثين أفق جديد في البحث العلمي في مجالات الزراعة، باستخدام الأدوات العلمية الحديثة المستخدمة عالمياً كنظم المعلومات الجغرافية.

1-5 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى المعرفة التفصيلية حول المشكلة المتمثلة في دقة بيانات حصر أضرار الدفيئات الزراعية، من خلال استعراض الصور الجوية المتوفرة قبل وبعد الكارثة واسقاطات الدفيئات عليها ثم المطابقة بين البيانات القديمة والحديثة واستعراض الفجوة بينها.

1-6 حدود الدراسة:

1-6-1 الحدود الزمانية: تقع الدارسة ما بين عامي (2018-2019م).

2-6-1 الحدود المكانية: قطاع غزة، الواقع في أقصى جنوب غرب فلسطين، بمساحة (365كم^2).

1-7 الدراسات السابقة:

1-7-1 دراسة (القضاة، 2014م)، بعنوان: دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في إدارة الأزمات والكوارث، المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات والكوارث.[1]

هدفت الدراسة إلى بيان أن نظم المعلومات الجغرافية وتقنية الاستشعار عن بعد؛ محرك رئيسي في التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية بمراحلها الأربعة الرئيسية، استخدم الباحث المنهجية الوصفية والتحليلية في استعراض الخرائط المتنوعة في حالات الزلازل لتبيان دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في سرعة الاستجابة للدول والمجتمعات في حالة حدوث الكوارث، ويحقق رؤية واضحة لصانعي القرار، ثم العمل على تحقيق الأهداف المرجوة. وخلص الباحث إلى وجوب توحيد جهد الدولة على؛ خاصة بين الدفاع المدني والأمن العام والجهات الطبية تحت مظلة واحدة متخصصة في إدارة الأزمات، وتكون مزودة بكفاءات بشرية

[1] علي نوح القضاة، (2014): دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في إدارة الأزمات والكوارث، المؤتمر السعودي الدولي لإدارة الأزمات والكوارث، الصفحات (337 – 350)، السعودية.

وتقنية تمكنها من العمل بدقة وفاعلية، وإضافة البعد الجغرافي إلى قواعد البيانات المتوفرة في المؤسسات العاملة في المجال لتكون قواعد بيانات جغرافية بدلاً من قواعد البيانات التقليدية.

2-7-1 دراسة (الجماصي، 2012م)، بعنوان: استخدام نظم المعلومات الجغرافية في توثيق وإدارة الإعمار في المناطق المنكوبة "اعمار قطاع غزة نموذجاً".[1]

هدفت الدراسة إلى بيان تسهيل نظم المعلومات الجغرافية في تقدير الدمار الحاصل في المباني، والبنية التحتية، والمناطق السكنية؛ وذلك لتقديم رؤية أوضح وأشمل للعاملين في هذا المجال ومتخذي القرار لتنظيم إدارة وتحديد أولويات الإعمار. استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع البيانات ومعالجتها، والتعامل مع نظم المعلومات الجغرافية، ثم عرض النتائج التي تسهل على متخذي وصانعي القرار تحديد أولويات الإعمار. خلص الباحث إلى ضرورة توقيع مباني قطاع غزة بواسطة جهاز التوقيع العالمي GPS ليسهل رصد أي ضرر، وكذلك اختيار أفضل المواقع الجغرافية لإنشاء مشاريع مستقبلية وفق معايير تلبي احتياجات الأطراف ذات العلاقة، وضرورة إنشاء قاعدة بيانات فعالة متعلقة بالأضرار والدمار بالاعتماد على الصور الجوية عالية الدقة.

2أدبيات الدراسة :

يتعرض قطاع غزة لاعتداءات عسكرية إسرائيلية متكررة، بدورها أدت لتدمير كبير في البنى التحتية بشكل عام، وتدمير كارثي على القطاع الزراعي بشكل خاص، هذا يستدعي وجود آليات وأدوات دقيقة وشفافة في حصر الأضرار الزراعية لا سيما ما يتعلق بالدفيئات الزراعية المنتشرة على طول القطاع.

2-1 مفاهيم ومصطلحات:

2-1-1 نظم المعلومات الجغرافية: هي مجمع متناسق يضم مكونات الحاسب الآلي والبرامج وقواعد البيانات والموارد البشرية، ويقوم في مجموعة بحصر دقيق للمعلومات المجالية وتخزينها وتحديثها ومعالجتها وعرضها.[2]

2-1-2 حصر الأضرار: جمع بيانات الأضرار التي تصيب الممتلكات من خلال الملاحظة الميدانية وتسجيلها، ويتم معالجتها عبر برامج وآليات معالجة متنوعة للخروج بمعلومات ذات دلالة واضحة ومطابقة للواقع على الأرض.

[1] علاء الجماصي، (2012): استخدام نظم المعلومات الجغرافية في توثيق وإدارة الإعمار في المناطق المنكوبة، المؤتمر الدولي الهندسي الرابع – نحو هندسة القرن الواحد والعشرين، صفحة (25)، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة – فلسطين.

[2] Economic and Social Research Institute "ESRI" (1990): http://www.esri.com .

2-1-3 الأضرار الزراعية: هي دمار جزئي أو كلي مباشر أو غير مباشر، يصيب الحيازات والممتلكات الزراعية، ويهدد عناصر الإنتاج في المجال الزراعي.

2-1-4 قطاع غزة: يقع جنوب غرب فلسطين، ويشكل نحو 1.33% من مساحة فلسطين التاريخية، حيث تبلغ مساحته 365 كلم^2، ويبلغ طوله على البحر المتوسط 41 كلم، ويتراوح عرضه بين 6 و12 كلم، وتحده إسرائيل من الشمال والشرق، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومصر من الجنوب الغربي، من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، حيث يبلغ عدد سكانه 2 مليون نسمة.[1]

2-1-5 الاعتداءات العسكرية: اِعتداء: (اسم) والجمع: اعتداءات، المصدر اعتدى على، تهجُّم ظالم على شخص بالضَّرب أو غيره، تهجُّم على الآخرين رغبة في السيطرة، أو نتيجة للشعور بالظُّلم أو نحو ذلك، هجوم دولة على دولة بغير مُسوِّغ.[2]

اعتداء عسكريّ: وهي اعتداءات كبيرة للقوات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، في الأعوام 2008، 2012، 2014م.

2-1-6 اعتداء 2014م: هو هجوم كبير للقوات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في عام 2014م، أصاب جميع مناحي الحياة بضرر ودمار واسع، وكان للقطاع الزراعي نصيب كبير من الضرر، أدى إلى زيادة المعاناة وتكبد القطاع خسائر كارثية.

2-1-7 الدفيئة الزراعية: مبنى ذو جدران وسقف شفاف، عادة من الزجاج، لزراعة ومُعرِّض النباتات في ظروف خاضعة للرقابة.[3] أو هي مبنى أو غرفة أو منطقة، عادة ما تكون بشكل رئيسي من الزجاج، إذ يتم الحفاظ على درجة الحرارة ضمن النطاق المرغوب، وتستخدم لزراعة النباتات العطرية أو زراعة النباتات في غير موسمها.

2-1-8 مشاريع الدفيئات الزراعية: هي عبارة عن مشاريع ممولة من جهات دول مانحة، أو مشاريع استثمارية شخصية تتبع للمزارعين، ضمن مشروع إعادة إعمار وتأهيل قطاع غزة بعد اعتداءات القوات العسكرية الإسرائيلية عليه، وبغرض تأهيل القطاع الزراعي، ومن ضمنها تأهيل أو تركيب الدفيئات الزراعية التي تضررت بشكل جزئي أو كلي.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017): النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، رام الله – فلسطين.

[2] موقع المعاني. (2018): قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر، الرائد، لسان العرب، القاموس المحيط. تم الاسترداد موقع الويب: http://www.almaany.com

[3] موقع القاموس، (2018): تعريفات القاموس البريطاني للاحتباس الحراري، تم الاسترداد من موقع القاموس: http://wwww.dictionary.com.

2-2 نظم المعلومات الجغرافية:

تكمن أهمية نظم المعلومات الجغرافية في قدرتها على إدارة ومعالجة البيانات المكانية والبيانات الوصفية، إضافة إلى امتلاكها ديناميكية في عرض النتائج بعد المعالجة لأنها تتكون مما موضح في شكل رقم (1):

شكل (1): أنواع البيانات لإنتاج معلومات جغرافية

المصدر: Arc Advisory Group: Leena Kanickaraj, 2018[1]

2-2-1 تعريف نظم المعلومات الجغرافية:

- **الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء "NASA":** هي عبارة عن مجموعة من الأدوات المعتمدة على الكمبيوتر لتنظيم المعلومات متنوعة مصادر البيانات تهدف لتعيين التغييرات على الأرض ودراستها، وهو مصمم لالتقاط جميع أنواع البيانات الجغرافية وتخزينها وإدارتها وتحليلها وتصورها، والسماح بدمج البيانات الجغرافية المكانية وتحليلها الجماعي من مصادر متعددة، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية وتسجيلات **GPS** والسمات النصية المرتبطة بمساحة معينة.[2]
- **معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية "ESRI":** هي مجمع متناسق يضم مكونات الحاسب الآلي والبرامج وقواعد البيانات بالإضافة إلى الأفراد، ويقوم في مجموعه بحصر دقيق للمعلومات المجالية وتخزينها وتحديثها ومعالجتها وعرضها.[3]

[1]ARC Advisory Group(2018): LEENA KANICKARAJ, "Geographic Information Systems (GIS) Defined", https://www.arcweb.com/blog/geographic-information-systems-gis-defined, JANUARY 2, 2018, July 20, 2019.
[2]NASA, (2019): "What is GIS?", https://earthdata.nasa.gov/learn/gis, Jul 9, 2019. July 20, 2019.
[3]Economic and Social Research Institute "ESRI" (1990): http://www.esri.com .

2-2-2- أنواع البيانات التي تستخدم في نظم المعلومات الجغرافية:

- **البيانات الوصفية:** تشمل بيانات وجداول وإحصائيات مختلفة.
- **البيانات المكانية:** قياس مساحة الأراضي، وإحداثيات **GPS**، والتصوير المكاني، وجمع المعلومات حول المكان، والخرائط الرقمية، والخرائط الورقية، والصور الجوية.
- **الإحداثيات:** محددات الموقع المكاني للسمات على الأرض تمثيلاً لخطي الطول والعرض والارتفاع على الشكل **(X,Y,Z)**.

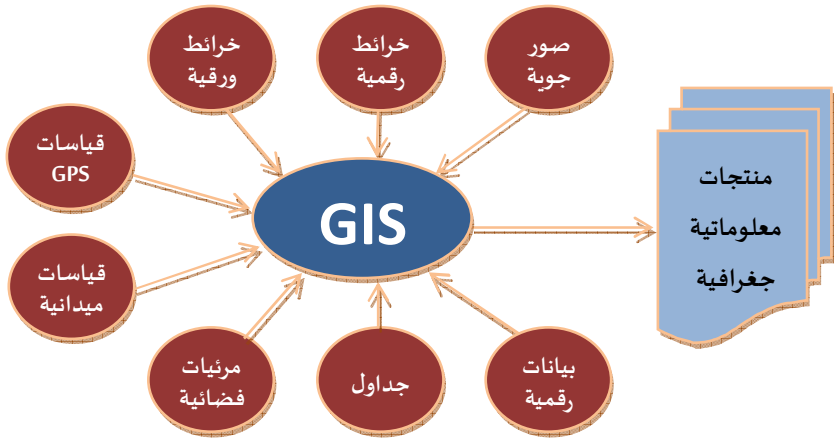

شكل (2): أنواع البيانات لإنتاج معلومات جغرافية

المصدر: مبادئ علم نظم المعلومات الجغرافية، 2014[1]

2-2-3- مرحلة دراستنا من دورة إدارة الكوارث: انظر شكل رقم (3)

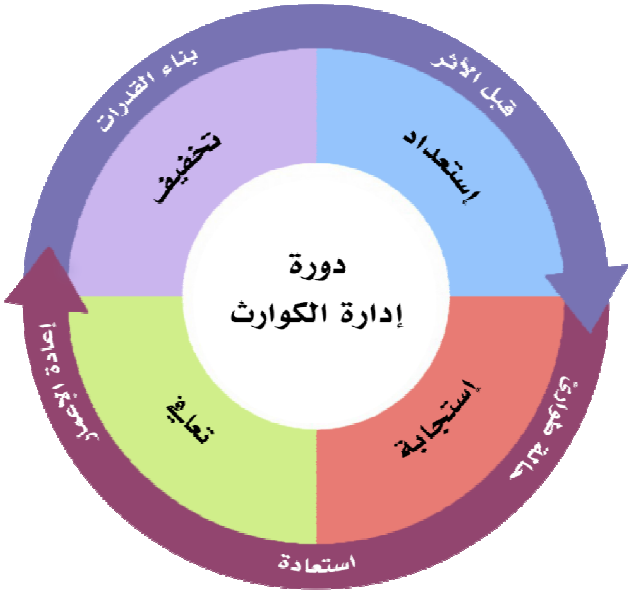

شكل (3): يوضح دورة إدارة الكوارث

المصدر: Yang Zhang, 2014: Global Risk Forum GRF Davos[2]

[1] داود، جمعة محمد، (2014): مبادئ علم نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة،السعودية.

[2] Yang Zhang, (2014): Global Risk Forum GRF Davos "Global Forum on Urban and Regional Resilience Urban Affairs and Planning Program, Virginia Tech University, USA", 24-28 August 2014 in Davos, Switzerland.

وكما هو معروف عن دورة إدارة الكارثة، فإننا في دراستنا بصدد العمل في المرحلة التي تلي وقوع الكارثة والتدخل "مرحلة التعافي **Recovery**" من آثار كارثة الاعتداء، والتي من خلالها يتم:

1. حصر الخسائر في القطاع الزراعي.
2. التأهيل واستعادة النشاط الزراعي.
3. تقييم الإجراءات التي تم اتخاذها للتعامل مع الكارثة.
4. توثيق الحدث وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة.

عند دراسة أدبيات نظم المعلومات الجغرافية، ربما يكون من الأنسب تخفيض المراحل الأربع للإدارة الشاملة للطوارئ إلى ثلاث مراحل: (التخفيف والتأهب، والاستجابة، والتعافي) هذا ببساطة لأن العديد من نظم المعلومات الجغرافية المتقدمة في مرحلة التأهب يتم استخدامها في مرحلة الاستجابة. وكثيراً ما تستخدم الأنظمة المصممة لمساعدة مديري الطوارئ على مواجهة كارثة فعلية لتدريب الموظفين ووضع الخطط.

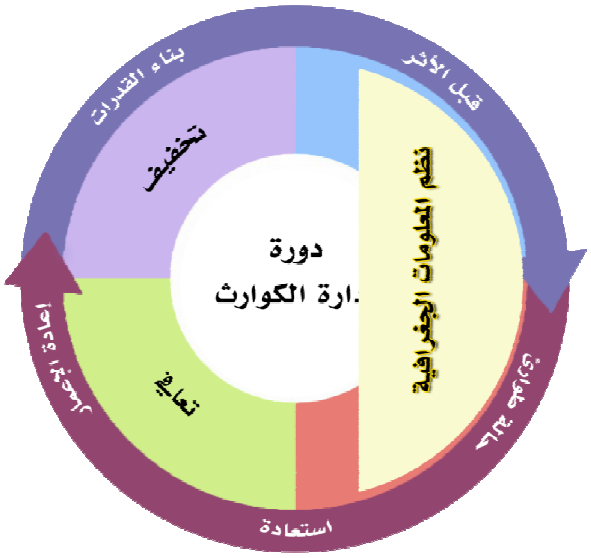

شكل (4): يوضح كيف تختصر GIS مرحلتي الاستعداد والاستجابة

المصدر: [1]Global Risk Forum GRF Davos : Yang Zhang, 2014

من منظور **GIS**، يعمل هذا على طمس مراحل الاستعداد والاستجابة في مرحلة واحدة. ومع ذلك، فإن تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في مراحل التخفيف "مثل رسم خرائط المخاطر" والانتعاش "على سبيل المثال، تقييم الضرر" متميزة بشكل واضح عن مرحلتي التأهب والاندماج المقترحتين.[2]

[1]The previous reference.
[2]Cova. (1999): Chapter in Geographical Information Systems. In T. Cova, GIS in Emergency Management, (page 846).

3. وضع القطاع الزراعي:

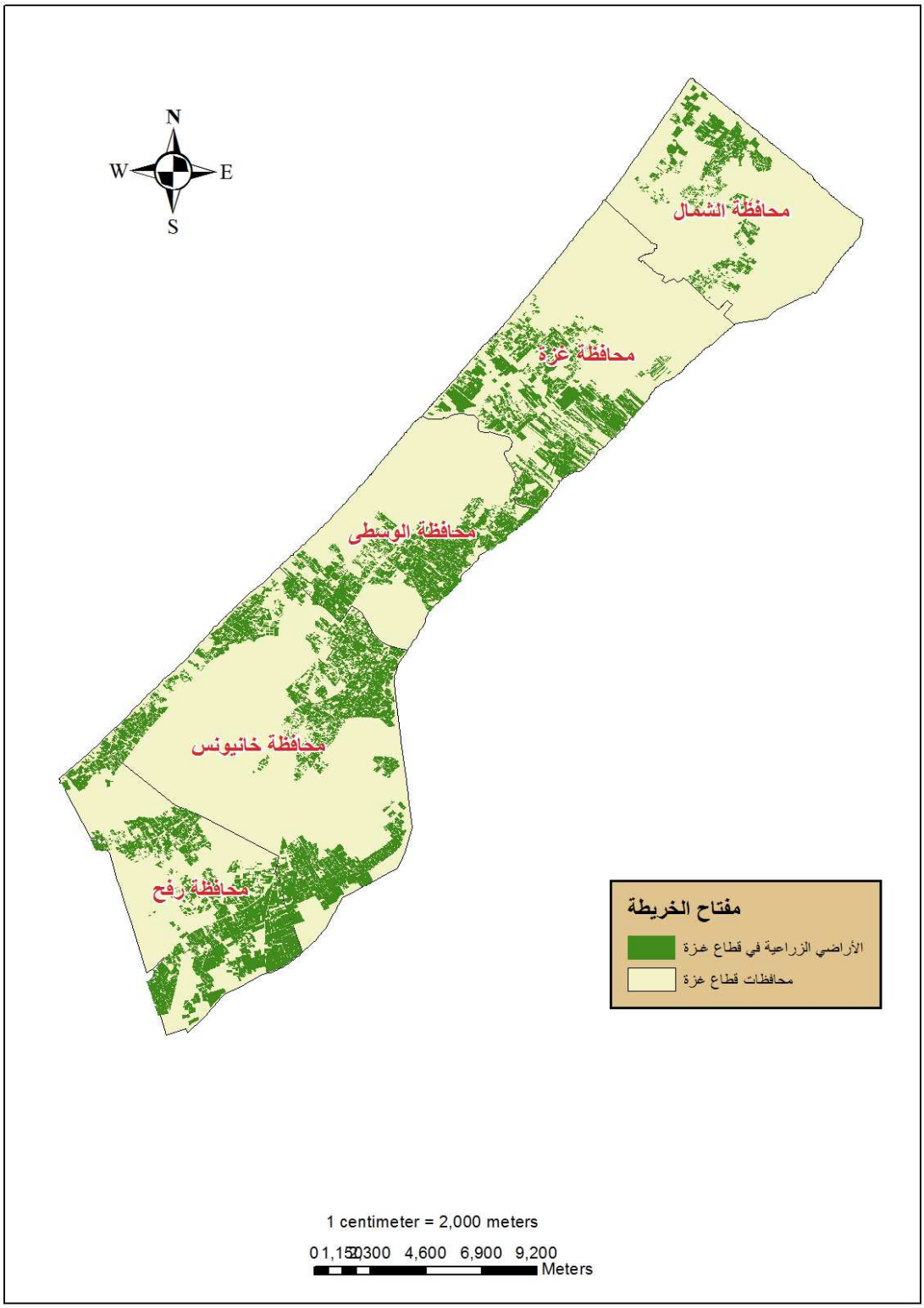

شكل (5) يوضح مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة

المصدر: مشروع بطاقة المزارع الفلسطيني، 2018[1]

[1] وزارة الزراعة، (2018): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، مشروع بطاقة المزارع الفلسطيني، قطاع غزة – فلسطين.

1-3 مساهمة القطاع الزراعي في قطاع غزة:

يساهم القطاع الزراعي بنسبة 5.02%من إجمالي الناتج المحلي لقطاع غزة، حيث إن:

- قيمة الإنتاج الزراعي427 مليون دولار للعام 2016م.
- العاملين في القطاع الزراعي 7.4% من إجمالي القوى العاملة في قطاع غزة للعام 2016.
- يعمل القطاع الزراعي على تحسين الأمن الغذائي، وتعزيز الاكتفاء الذاتي بنسب تصل إلى 96%من اللحوم البيضاء 94% من الخضار 54% من الفواكه.[1]
- بلغ عدد المتضررين من القطاع الزراعي في الاعتداء الأخيرة حوالي 24,900 متضررًا، ووفقًا لحسابات وزارة الزراعة فقد تجاوزت قيمة أضرار وخسائر القطاع الزراعي الـ 526 مليون دولار منها حوالي 326 مليون دولار أضرار وخسائر مباشرة و150 مليون دولار خسائر غير مباشرة.[2]

2-3 الأضرار التي أصابت القطاع الزراعي في قطاع غزة:

جدول (1) يوضح أضرار المساحات الزراعية في محافظات قطاع غزة

م.	المحافظة	مساحة المتضررة/ دونم	قيمة الضرر/ دولار
1	غزة	12,121.54	81,730,886.02
2	خانيونس	32,372.14	103,608,769.33
3	الوسطى	11,765.67	36,190,203.25
4	الشمال	26,284.09	110,932,217.86
5	رفح	12,792.25	38,677,867.85
الإجمالي		595,335.68	371,139,944.31$

المصدر :دائرة حصر الأضرار، 2018[3]

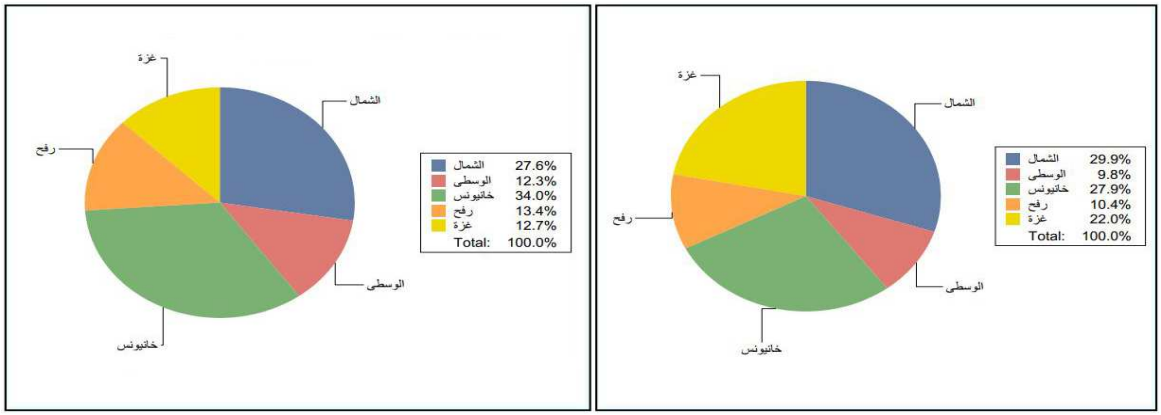

شكل (6): يوضح التوزيع النسبي للأضرار وقيمتها في محافظات قطاع غزة

المصدر: إعداد الباحث

[1] وزارة الزراعة، (2017): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، تقرير الإنجاز السنوي، قطاع غزة – فلسطين.

[2] وزارة الزراعة، (2018): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة حصر الأضرار، قطاع غزة – فلسطين.

[3] نفس المرجع السابق.

جدول (2) يوضح أضرار الدفيئات الزراعية في قطاع غزة

الدفيئات المتضررة جزئيًّا		الدفيئات المتضررة كليًّا	
الدفيئات المتضررة	الدفيئات التي تم تأهيلها	الدفيئات المتضررة	الدفيئات التي تم تأهيلها
2472	1598	376	263
64.6% من الدفيئات تأهلت جزئياً		69.9% من الدفيئات تأهلت كلياً	

المصدر:دائرة حصر الأضرار، 2018[1]

3-3 مقدار التدخل في القطاع الزراعي بقطاع غزة:

جدول (3) يوضح نسبة التدخلات في القطاع الزراعي إلى قيمة الأضرار الزراعية بعد اعتداء 2014م

صنف الضرر	قيمة الضرر	قيمة التدخلات	نسبة التدخل إلى قيمة الضرر	قيمة الفجوة	نسبة الفجوة
قطاع الإنتاج النباتي	**210,474,604**	**39,945,974**	%19	170,528,630	%81
قطاع الإنتاج الحيواني	**86,039,657**	**22,021,751**	%25.6	64,017,906	%74.4
الآبار والمياه	**27,489,289**	13,382,671	%48,7	14,106,618	%51.3
الثروة السمكية	**2,110,778**	3,900,785	%184	1,790,007-	%84-
الإجمالي	**326,114,328**	**79,251,181**	%24.3	246,863,147	%75.7

المصدر:دائرة المشاريع، 2019[2]

جدول (4) يوضح نسبة التدخلات في الدفيئات الزراعية كجزء من قطاع الإنتاج النباتي بعد اعتداء 2014م

المشروع	عدد الدفيئات	التكلفة المقدرة بالدولار	الجهة الممولة	ملاحظات
تركيب دفيئات جديدة بالكامل	31 دفيئة	310.000	مؤسسة بارسك (**Parcic**) اليابانية	تم الإنجاز
	8 دفيئة	80.000	منظمة الأغذية والزراعة **FAO**	تم الإنجاز
	52 دفيئة	520.000	مؤسسة قطر الخيرية	تم الإنجاز
	129 دفيئة	1.290.000	المنحة الكويتية لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في قطاع غزة	المرحلة الأولى/ تم الإنجاز
	43 دفيئة	430.000	المنحة الكويتية لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في قطاع غزة	المرحلة الثانية/ تم توقيع العقود في انتظار الانجاز
المجموع	263 دفيئة	2.630.000		من 376 دفيئة

المصدر: دائرة المنظمات الأهلية، 2019[3]

[1] نفس المرجع السابق.

[2] وزارة الزراعة، (2019): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة المشاريع، قطاع غزة – فلسطين.

[3] وزارة الزراعة، (2019): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة المنظمات الأهلية، قطاع غزة – فلسطين.

4. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

بعد الاطلاع من قبل الباحث على الدراسات التي تتعلق بنظم المعلومات الجغرافية، استنتج الباحث المنهجية التالية، التي تمثل الإطار العملي للدراسة.

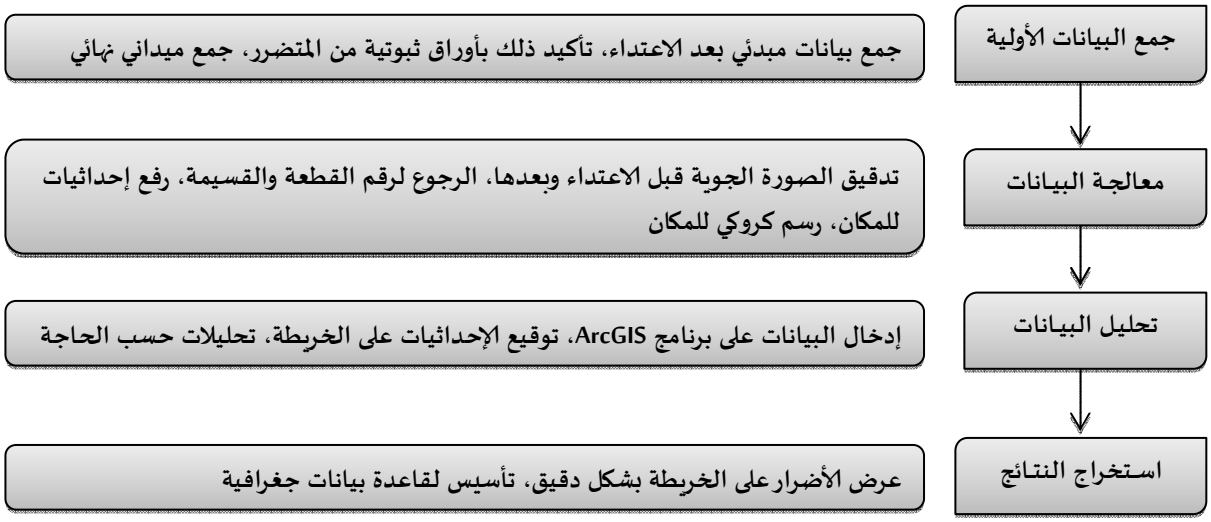

شكل (7): يوضح تسلسل منهجية العمل في حصر أضرار الدفيئات الزراعية

المصدر: إعداد الباحث

4-1 عوامل يجب توافرها لدقة حصر الأضرار:

من المؤكد خصوصية موضوع التعامل مع إدارة الكوارث تقتضي أهمية أكبر لصحة وموثوقية البيانات المستخدمة في بناء قواعد بيانات النظام ولا سيما ما يتعلق منها بالتجهيزات الفنية والموارد البشرية المتوافرة وأماكن توزعها.[1]

4-1-1 على مستوى الموارد البشرية:

- توفير طاقم مختص في المجال الزراعي ومدرب لمثل حالات التعافي.
- توفير طاقم لديه أمانة وحيادية في تدوين البيانات الأولية.
- يزيد في الدقة أيضاً أمانة المتضرر المزارع صاحب الدفيئة.
- توفير طاقم فني مختص في نظم المعلومات الجغرافية لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج النتائج حسب الاحتياج.

4-1-2 على مستوى الموارد الفنية:

- تدريب الطاقم الميداني واخضاعه لدورات في أوقات قبل الكارثة.
- توفير كل المستلزمات الفنية والأجهزة اللازمة لتحصيل المعلومات الجغرافية من الميدان.

[1] علي، القلعة، (2006): استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدعم القرار في إدارة الكوارث، مجلة جامعة دمشق للعلوم والهندسة، سوريا.

- توفير اللوجستيات كوسائل النقل وأدوات العمل في الميدان.
- توفير صور جوية دقيقة رغم كلفتها العالية، للوصول للدقة المطلوبة.
- توفير برامج تطبيقية أصلية كبرنامج **ArcGIS** الاحترافي إنتاج شركة **Esri** العالمية والرائدة في هذا المجال.

4-2- تسلسل منهجية العمل:

4-2-1- جمع البيانات:

بعد انتهاء الاعتداء مباشرة وعودة أنشطة الحياة الطبيعية، شكلت وزارة الزراعة لجان توزعت في المحافظات الخمسة "شمال غزة، وغزة، والوسطى، وخانيونس، ورفح"، وكل لجنة مكونة من:

1. مهندس زراعي إنتاج نباتي.
2. مهندس زراعي إنتاج حيواني.
3. طبيب بيطري.
4. مندوب عن دائرة حصر الأضرار.
5. إداري.

وتم تعبئة استمارة أعدت لمحاولة شمول حصر أضرار القطاع الزراعي ككل، ومن ضمنها الدفيئات الزراعية.

1. الطلب من المتضرر توفير الأوراق الثبوتية التي تؤكد ملكيته التامة للدفيئة.
2. مطابقة الأوراق الثبوتية ومراجعة البيانات والتأكد من وجود الضرر ومساحته وحجمه.
3. مطابقة الأوراق الثبوتية ومراجعة رقم القسيمة والقطعة من خلال **Shape file** تم توفيره من سلطة الأراضي زيادة في التأكيد.

شكل (8): يوضح القطع والقسائم في محافظات قطاع غزة

المصدر:سلطة الأراضي، خريطة القسائم والقطع[1]

[1] سلطة الأراضي. (2018): دائرة نظم المعلومات الجغرافية. قطاع غزة – فلسطين.

4-2-2- معالجة البيانات:

- نزل الباحث إلى الميدان ورفع احداثيات **(X,Y)** لعينة من الدفيئات المتضررة والتي تم تسجيلها من قبل اللجان المشكلة لحصر الأضرار.
- ثم رسم شكل كروكي للمنطقة مكان الضرر لتأكيد دقة الموقع، نظراً لوجود هامش خطأ في دقة نظام تحديد المواقع **GPS** في منطقة قطاع غزة، قد تصل إلى **5** متر.
- ثم فحص عينة للإحداثيات المرفوعة ومقارنتها مع الصورة الجوية المتوفرة قبل الاعتداء بيوم واحد والصورة الجوية بعد الاعتداء بيوم واحد، حيث تبين في الشكل التالي نموذج عينة في منطقة خانيونس، يتضح من خلاله كيفية التأكد من الصورة الجوية لضرر الدفيئة قبل وبعد الاعتداء.

شكل (9) يوضح صورة جوية توضح نموذج لفحص ضرر دفيئة قبل وبعد الاعتداء

قبل الاعتداء	بعد الاعتداء

المصدر: إعداد الباحث

4-3- استخراج النتائج:

بناءً على جمع البيانات من وزارة الزراعة، والتي يعمل فيها الباحث، حيث قام الباحث بتحويل البيانات الوصفية إلى شكل يوضح مدى التباين بين الحصر الأولي للدفيئات والحصر النهائي بعد المقارنة على الصورة الجوية.

شكل (10): يوضح توزيع الدفيئات الزراعية في محافظات قطاع غزة

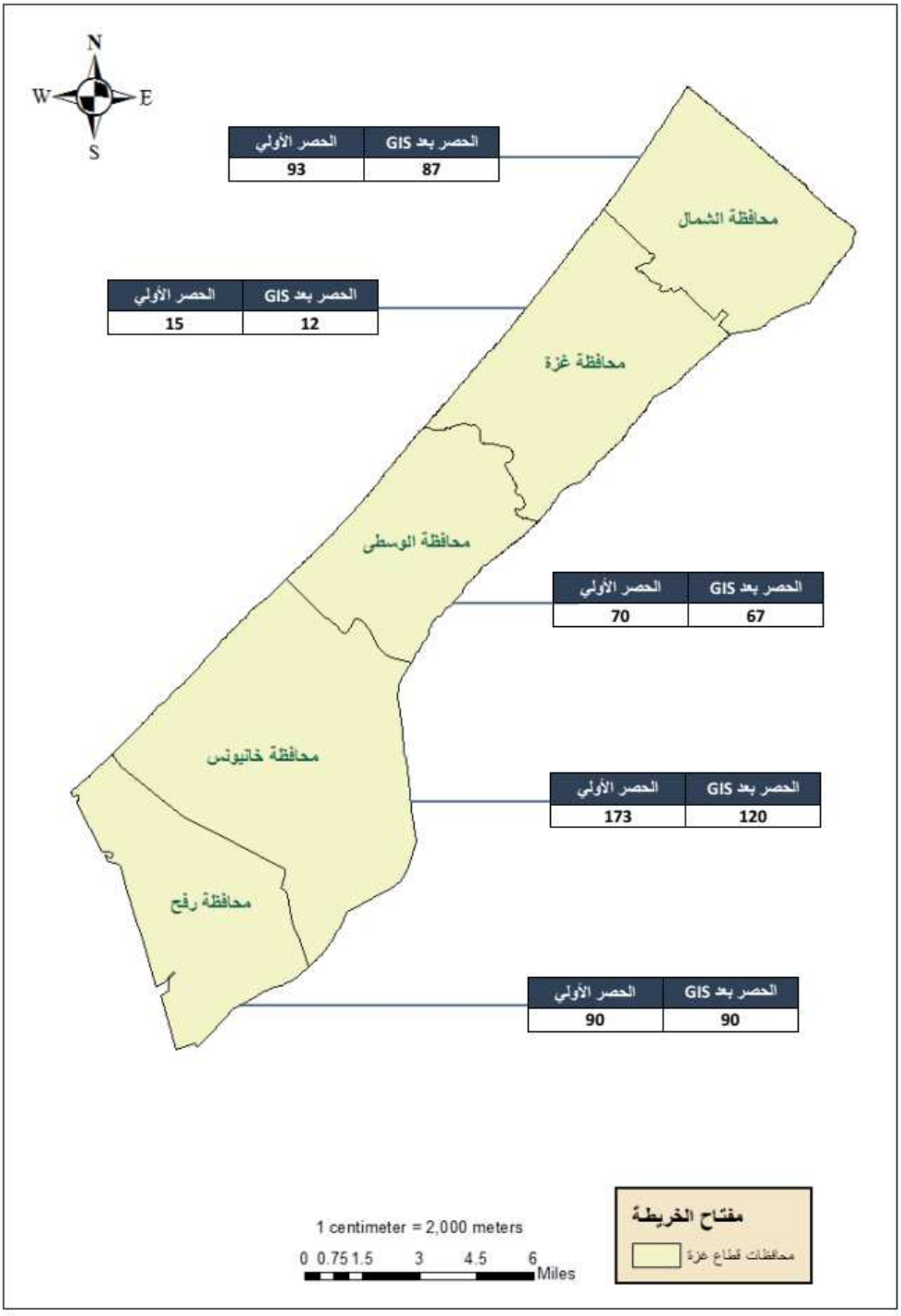

المصدر: إعداد الباحث

شكل (11): يوضح النسب في التباين بين الحصر الأولي والحصر الدقيق بعد استخدام GIS

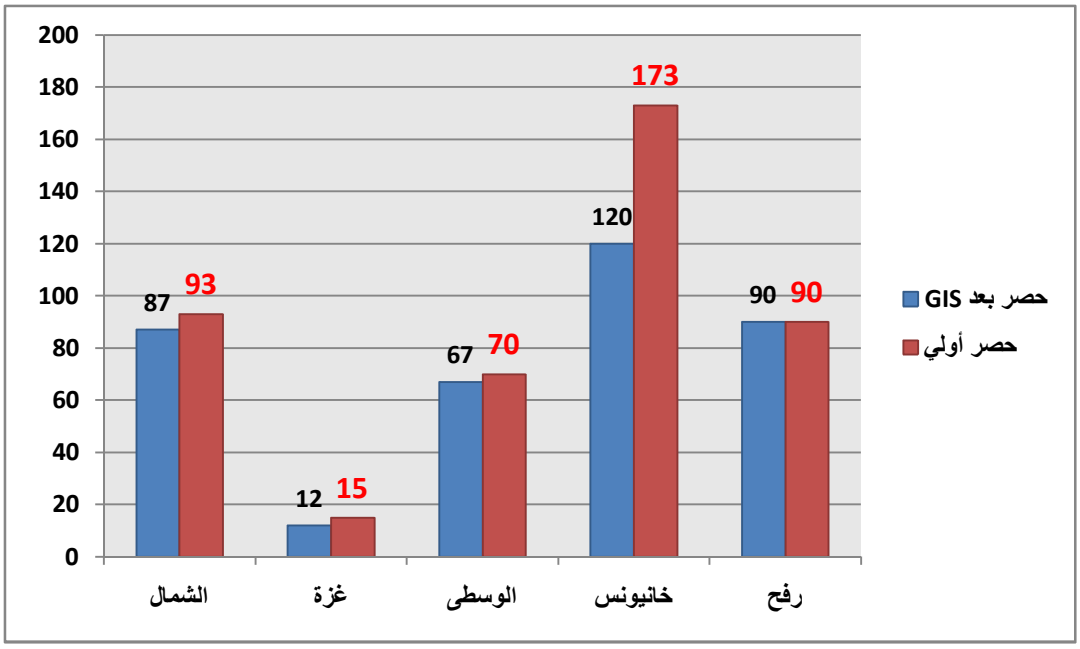

المصدر: إعداد الباحث

يظهر الشكل تباين كبير في الأرقام يرجع ذلك إلى:

- أن بعض الحالات كمحافظة خانيونس التباين فيها كبير، ويرجع ذلك إلى اتساع مساحة الأرض والمناطق الزراعية فيها.
- أن بعض الحالات يكون الضرر مبالغ فيه، وعليه سُجل الضرر في قائمة الدفيئات المتضررة جزئياً فزاد العدد الإجمالي.

5- النتائج والتوصيات:

5-1- النتائج:

- استخدام نظم المعلومات الجغرافية أدى بدوره إلى التحقق من أضرار الدفيئات الزراعية في قطاع غزة، اعتماداً على إحدى موارد بيانات نظم المعلومات الجغرافية (الصور الجوية، والبيانات المكانية).
- قطاع غزة يعاني من عدم الاستقرار ومُعرّض بشكل كبير لمثل الحروب السابقة، ككوارث من صنع البشر.
- بناءً على ما تقدم من وجود الفجوة الكبيرة التي ظهرت نتيجة الحصر الأولي للأضرار الزراعية في الدفيئات.
- معظم المؤسسات الدولية والمحلية العاملة في القطاع الزراعي، تعتمد بشكل كبير –في تقديمها الدعم والمساعدة للقطاع الزراعي– على شهادات حصر الأضرار التي تصدر من وزارة الزراعة

كجهة حكومية، ومن المهم أن تكون هذه الشهادات دقيقة لا تحتمل الأخطاء الكبيرة، وهذا ما تقوم به نظم المعلومات الجغرافية بالتحديد كأداة تحقق وتحليل قوية وعلمية.

- نتيجة لما قد يعتري البيانات المقدمة والمحصلة من الميدان؛ من مخالفة للواقع، كما ظهر في أعداد الدفيئات الزراعية الكبير الذي تم تحصيله في الحصر الأولي بعد الاعتداء.
- إن من المهم الاهتمام بمعايير ومتطلبات دقة المعلومات، وهذا يعتمد على مدى توفر الكادر البشري المدرب إضافة إلى توفير الإمكانيات الفنية واللوجستية للعمل الميداني.

5-2- التوصيات:

- وجوب توفير قاعدة بيانات زراعية تتميز بالدقة والشفافية، يتم الرجوع إليها في أي عملية حصر قادمة.
- ضرورة إدخال نظم المعلومات الجغرافية في أي نشاط في القطاع الزراعي؛ سعياً للدقة والشفافية والنزاهة.
- على أصحاب القرار في وزارة الزراعة أن يهتموا بتطوير جانب نظم المعلومات الجغرافية، وتوفير الكوادر البشرية والإمكانيات الفنية.
- زيادة تدريب الكادر البشري من المهندسين والفنيين الذين يقومون بجمع البيانات من الميدان.

5-3- تطلعات مستقبلية:

1. إعداد مشروع ممول من الجهات المانحة لتدشين برمجية ويب للحاسوب والمحمول؛ يتم من خلالها دمج الجهد الميداني لطواقم حصر الأضرار مع أدوات وتقنيات الاستشعار عن بعد، وربطها بالأقمار الصناعية، تسهيلاً للجهد والوقت، وتحقيقاً للدقة والشفافية بشكل أكبر.
2. البدء بشكل عاجل بتدشين قاعدة بيانات زراعية ضخمة (أطلس زراعي لقطاع غزة) وربطها بنظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد من خلال البرمجيات الحاسوبية العاملة على الحاسوب والمحمول؛ تكون بمثابة مرجع معلوماتي زراعي متخصص.
3. قطاع غزة مساحة صغيرة ومنطقة غير مستقرة، معرض لكوارث متنوعة أبرزها الاعتداءات العسكرية المتكررة، وعليه من الضروري لوزارة الزراعة استحداث إدارة عامة أو دائرة تعنى بإدارة الأزمات والكوارث، وتكون ضمن الهيكلية المعتمدة وتعمل ضمن خطط جاهزة للتدخل والاستجابة عند حدوث الكوارث.

6- المراجع:

6-1- المراجع العربية:

- وزارة الزراعة، (2019):الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة المشاريع. قطاع غزة – فلسطين.
- وزارة الزراعة، (2019):الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة المنظمات الأهلية. قطاع غزة – فلسطين.
- وزارة الزراعة، (2018):الإدارة العامة للتربة والري، تقرير الانجاز السنوي. قطاع غزة – فلسطين.
- سلطة الأراضي. (2018): دائرة نظم المعلومات الجغرافية. قطاع غزة – فلسطين.
- وزارة الزراعة. (2018): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة حصر الأضرار، قطاع غزة – فلسطين.
- وزارة الزراعة، (2018): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، مشروع بطاقة المزارع الفلسطيني. قطاع غزة – فلسطين.
- القاموس. (2018): تعريفات القاموس البريطاني للاحتباس الحراري. تم الاسترداد من موقع القاموس: http://wwww.dictionary.com
- موقع المعاني. (2018): قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر، الرائد، لسان العرب، القاموس المحيط. تم الاسترداد من موقع المعاني على ويب: http://www.almaany.com
- مركز الاحصاء. (2017): النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- وزارة الزراعة. (2017): الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، تقرير الإنجاز السنوي، قطاع غزة – فلسطين.
- علي نوح القضاة. (2014): دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في إدارة الأزمات والكوارث. المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، (الصفحات 337 – 350). السعودية.
- جمعة محمد داود، (2014): مبادئ علم نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة، السعودية.
- علاء الجماصي. (2012): استخدام نظم المعلومات الجغرافية في توثيق وإدارة الاعمار في المناطق المنكوبة. المؤتمر الدولي الهندسي الرابع – نحو هندسة القرن الواحد والعشرين (صفحة 25). قطاع غزة: الجامعة الاسلامية.
- علي القلعة. (2006): استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدعم القرار في إدارة الكوارث. مجلة جامعة دمشق للعلوم والهندسة.

6-2- المراجع الأجنبية:

- National Aeronautics and Space Administration "NASA", (2019): "What is GIS?", https://earthdata.nasa.gov/learn/gis, Jul 9, 2019. July 20, 2019.
- ARC Advisory Group, (2018): LEENA KANICKARAJ, "Geographic Information Systems (GIS) Defined", https://www.arcweb.com/blog/geographic-information-systems-gis-defined, JANUARY 2, 2018. July 20, 2019.

- Yang Zhang, (2014): Global Risk Forum GRFDavos "Global Forum on Urban and Regional Resilience Urban Affairs and Planning Program, Virginia Tech University, USA", 24-28 August 2014 in Davos, Switzerland.
- Cova, (1999): Chapter in Geographical Information Systems. In T. Cova, GIS in Emeregency Management, (page 846).
- Economic and Social Research Institute"ESRI", (1990): http://www.esri.com, 1990.July 20, 2019.

دور المؤسسات الأكاديمية في محاربة الإرهاب

The Role of Institutions Academic for Fighting Terrorism

فادي محمد الدحدوح

Fadi M. Al Dahdooh.

محاضر أكاديمي غير متفرغ، خبير متخصص في البحث العلمي والدراسات العليا.

(phd.fadi@gmail.com)

الملخص

تشغل قضية الإرهاب جميع دول العالم في الوقت الحاضر، وعلى رغم أن الإرهاب بصفته جريمة ليس بالقضية الجديدة إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب في الوقت الحاضر هو أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية؛ ترتبط بعوامل اجتماعية وقافية وسياسية وتقنية أفرزتها التطورات السريعة في العصر الحديث، ومع تصاعد الإرهاب، يأتي دور المؤسسات الأكاديمية في محاربة الإرهاب، من حيث مكامكن الفكر والتأثير في الأفراد وخلق جيل قائم على التعليم الذي يواكب مستجدات الحياة مع التنوع الرائع والجذاب، والذي يهدف إلى ترسيخ قيم إسلامية معية في النفوس، من خلال العمل الجماعي في كل مشروع، متسما بالسماحة والوسطية والاعتدال، ونشر الخير وثقافة العدالة وسعادة الأفراد والمجتمعات

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الأكاديمية، الإرهاب .

Abstract:

The issue of terrorism currently concerns all states of the world, Although Terrorism as a crime is not a new issue, the new phenomenon of terrorism has become a global; it is influenced by several social, cultural, political and technical factors, with the increase of terrorism, the role of academic institutions in the fight against terrorism, in terms of building good thinking and influencing individuals and creating a generation of building on learning that keeps pace with the latest developments of life, which aims to establish Islamic values in the soul, And to spread a culture of peace, love and cooperation.

Key words : Terrorism, Academic Institutions

الإطار العام

أولاً. تمهيد:

يعد التعليم ركناً من أركان بناء المجتمعات، وبمقدار رعايته والعمل على تطويره يصنع المجتمع لنفسه بناء قوياً ويضمن للأجيال مستقبلاً زاهراً، وتمثل مؤسسات التعليم العالي المصدر الرئيس لإنتاج القوي البشرية المتميزة، ولأهمية العلوم المختلفة ودورها في إعداد جيل علمياً وثقافياً ومهنياً قادراً على مواكبة أفضل أساليب التطور والرقي تماشياً مع متطلبات العصر ومستجدات التقنية المعاصرة.

ومع الحرب الشديدة على الإرهاب حتى لا يُسلَب منا وطننا وحياتنا كما يحدث في العديد من بقاع العالم – خاصة في وطننا العربي والإسلامي – وحتى لا يُنهى حاضرنا وتُمحى حضارة أجدادنا إلا أن نراجع رؤيتنا للتعليم ونجعلها متسقة مع أهداف التعليم في دستورنا العظيم، ونُراجع مناهج التعليم ومحتواه لكي نتأكد من قدرتها على بناء الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية بشكل متوازن وفعال، ونُمكّن معلمينا ومعلماتنا من تنمية مهارات البحث العلمي والاستقصاء والاستكشاف والتعلم النشط لدى أبنائنا، ونعيد مؤسساتنا الأكاديمية إلى مجدها القديم كمؤسسات تربوية تحفل بجماعات الخطابة والشعر والمسرح والفنون وغيرها من أشكال الابتكار والإبداع، وأن يمارس فيها أبناؤنا المناظرات والحوار والنقد البناء وحل مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم، وأن يتم تطوير وإصلاح منظومة التقويم لتقيس الجوانب الثلاث (المعرفي والمهاري والوجداني)، وأن نُحيي التقويم البنائي المستمر **Formative Assessment** والتقويم من أجل التعلم بالإضافة إلى التقويم النهائي، وأن ننفِّذ مشروعًا قوميًا لمحو الأمية .

إن المؤسسات الأكاديمية يجب أن تتحمل الدور المناط بها في محاربة الإرهاب والعدوان لدى أفراد المجتمع حيث إن الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بالتربية والتعليم إذ بقدر ما تتغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار ، ويمثل النسق التربوي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تؤدي عملاً حيوياً ومهماً في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره حيث يعتقد الوظيفيون أن للنظام التربوي وظيفة مهمة في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل إلى آخر.

ثانياً: مشكلة الدراسة والتساؤلات البحثية:

تبرز مشكلة الدراسة في تناول قضية بالغة الأهمية والحاجة لها في غاية الضرورة، وهو إن العالم اليوم أصبحت معركته الأساسية معارك فكرية، فقد أصبح السلاح الفكري أعتى وأقوى وأبقى أثرًا، وأكثر فتكاً من

الصواريخ والقنابل والمدمرات، وقد آن أوان تغيير المنظومة التعليمية التربوية، تغييرًا جذرياً، لبناء شخصية المواطن الإيجابي، المفكر المنتج المبتكر، المنتمي لوطنه والمؤمن بمبادئ الإنسانية، وحقوقها وحرياتها. وليس لدينا حل إلا التربية والتعليم. ومنه ظهر التساؤل الرئيس للدراسة: **ما دور المؤسسات الأكاديمية في محاربة الإرهاب؟،**

وقد انطلق منه تساؤلات فرعية وهي:

- ما هي مفهوم الإرهاب؟
- ما هي الأسباب المؤدية إلى الإرهاب؟
- ما متطلبات محاربة الإرهاب من قبل المؤسسات الأكاديمية؟

ثالثاً. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم الإرهاب والأسباب المؤدية إليه.
- المساهمة في صياغة منهجية مفكرة متدبرة تجمع بين التطوير والعمل، ولا تقف عند حد معرفة الحق ولكن تسعى للتطوير والعمل المتواصل على عملية التحديث مجال محاربة التطرف والإرهاب من قبل المؤسسات الأكاديمية.
- الوعي بقيمة " التعليم" وضرورته في تأسيس العلم وإزكاء الإبداع ومن ثم تحقيق النهضة.
- تقديم مقترحات وأساليب تعمل على محاربة الإرهاب.

رابعاً. أهمية الدراسة:

- **أهمية علمية:** سوف يستطيع الباحث فهم الدور المناط من قبل المؤسسات الأكاديمية في عملية محاربة الإرهاب، وهذا سوف ينعكس ايجابياً على الدراسات البحثية التي يجريها الباحث.
- **أهمية تطبيقية:** السعي لتوفير مقترحات وآليات تساهم في المنطلقات الفكرية لعملية تطوير دور المؤسسات الأكاديمية لمحاربة الإرهاب.

خامساً. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي للدراسات السابقة التي تناولت دور المؤسسات الأكاديمية في محاربة الإرهاب والجوانب المتعلقة بها، وتحليل الأبعاد المؤثرة ووصفها للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة البحثية.

سادساً. الإطار المفاهيمي:

- **المؤسسات الأكاديمية: يعرفها الباحث** هي المؤسسات التعليمية التي تعمل وفق منظومة محددة، وتكرس نفسها للتعليم والبحث العلمي وتمنح الدرجات العلمية في عدة مستويات، تسعى إلى توفير تعليم عالي الجودة لأي أحد وفي أي مكان.
- **الإرهاب: يعرفه الباحث بأنه** استخدام العنف والتهديد بدون حكمة، وهو من الظواهر الاجتماعية التي تنشأ وتترعرع في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة، وتحت ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة، وتشترك هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر في إفراز ظاهرة الإرهاب.

سابعاً. الدراسات السابقة:

1. **دراسة المزروعي (2017)**[1]. حاولت معرفة الدور الذي تؤديه الشرطة في تحصين الشباب من الانضمام للجماعات الإرهابية واستخدمت الدراسة المنهجية النوعية الاستقرائية المستندة إلى رؤية الباحث وخبرته في مجال مكافحة الإرهاب والعمل على مراجعة وتحليل أهم الوثائق والمستندات الخاصة بتحصين الشباب من الانضمام للجماعات الإرهابية من خلال نشر الوعي بينهم والتعاون مع بعض المؤسسات الحكومية والمدنية كالجامعات في مكافحة ظاهرة الإرهاب.
2. **دراسة الأحول (2017)**[2] **في السعودية:** حاول الباحث العمل على تحليل محتوى كتب التربية الإسلامية المستخدمة في المدارس السعودية للمرحلة الثانوية وتبيان دورها في مكافحة ظاهرة الإرهاب، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وأشارت نتائج الدراسة أن درجة توافر المحتوى التعليمي المرتبط بمكافحة ظاهرة الإرهاب في كتب التربية الإسلامية كان منخفضًا مما يؤكد الحاجة للعمل على تطوير مناهج أكثر قدرة على التصدي لهذه الظاهرة كما وأكدت الدراسة أن على مطوري المناهج العمل على مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال العمل على تضمين المناهج المختلفة للأفكار الوسطية القادرة على إعطاء الطلبة فكرة أوضح حول ماهية الإسلام وعلى أنه دين يراعي التنوع والاختلاف بين مختلف الأمم.

[1] المزروعي ، صلاح (2017). دور الشرطة في تحصين الشباب من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية ، الفكر الشرطي، (102) 26، 20-80.

[2] الأحول، أحمد (2017). مناهج التربية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ودورها في مجابهة الإرهاب والتطرف، دراسة تقويمية لمحتوى كتب المرحلة الثانوية(المجلة التربوية) 49.

3. **دراسة خان، وواتسون شين[1](Khan ,WatsonChen,2016) في الباكستان:** التعرف إلى آراء طلبة الجامعات حول الهجمات الإرهابية في ضوء مستوى التدين لديهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من (207) من الطلبة الجامعيين والذين أجابوا على استبانة تصورات واتجاهات إضافة إلى مقياس التدين، أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباطية بين ارتفاع مستوى التدين وبين الاتجاهات الإيجابية نحو الهجمات الإرهابية مما يدحض الفرضية بأن ارتفاع مستوى التدين يؤدي بالضرورة إلى دعم الهجمات الإرهابية لدى الطلبة الجامعيين.

4. **دراسة شرادقة (2016)[2].** التي أجريت في الأردن على تعرف وسائل الإعلام في التصدي للإرهاب والتطرف من وجهة نظر أعضاء التدريس في عدد من الجامعات الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (25) من أعضاء هيئة التدريس حيث تم استخدام الاستبانة في عملية جمع البيانات، وأشارت نتائج الدراسة أن مستوى دور وسائل الإعلام في التصدي للإرهاب والتطرف كان مرتفعًا مما يقدم مؤشرات بأن وسائل الإعلام تؤدي دورًا مهمًا في التصدي للإرهاب والتطرف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وإلى عدم وجود فروق تعزى إلى الرتبة الأكاديمية في تصورات أعضاء هيئة التدريس.

ثامناً.التعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة والملاحظ فيها أنها قد تناولت دراسة الإرهاب من جميع جوانبه وتحديدًا بتحديد أدوار بعض المؤسسات الأكاديمية والإعلامية والمجتمعية تجاه هذا التهديد القائم الذي يهدد أي منظومة مجتمعية يسودها بعض الاستقرار والأمان من جهة، وبعضًا من الجوانب السلبية التي قد تلحق أي فرد تجاه الالتحاق بهذه المنظومات الإرهابية التي تهدد بقاء المجتمعات الآمنة. فدراسة المزروعي (2017) ارتكزت على الدور الذي تنتهجه الشرطة في مجابهة الإرهاب والأساليب الموجهة لحماية المجتمعات منه، وعلى الصعيد الآخر فقد ركزت دراسة الأحول (2017) على التوعية المنهجية من خلال الكتب التربوية وخصوصًا كتب التربية الإسلامية الممنهجة التي تحض على حماية النفس والآخرين من الإرهاب، وخلاف ذلك فقد ذكرت دراسة باكستانية واتسون شين (2016) على أن الطلبة الجامعيين لديهم رأي آخر، فقد أكدوا على أن

[1]Khan,Z,Watson.(2016).Muslim Spirituality ,Religious Coping and Reactions to Terrorism among Pakistani university,55(6).

[2] شرادقة، تحسين(2016). دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف دراسة ميدانية ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم تحت عنوان : دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب تحت شعار عالم بلا ارهاب ، جامعة الزرقاء، الأردن.

ارتفاع مستوى التدين لهم قد يؤدي لدعم الهجمات الإرهابية، أما دراسة شرادقة (2016) التي أكدت على دور وسائل الإعلام الفاعل والكبير في التصدي للهجمات الإرهابية .

تاسعاً. الإطار العام للدراسة

9.1 مفهوم الإرهاب:

يعرف المركز العربي للدراسات المستقبلية (2007)[1] الإرهاب بأنه تهديد باستخدام القوة بدون حكمة بحيث يوظف سياسيًا.

أما جويحان والترتوري (2006)[2] قدما تعريفين للإرهاب: اللغوي والاصطلاحي. إذ يشير لفظ "الإرهاب" منذ الوهلة الأولى إلى معاني الخوف والتخويف، ولفظ إرهاب مصدره رهب والذي جاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القرآن الكريم. وقد أقر المجمع اللغوي للغة العربية كلمة "إرهاب" ككلمة حديثة في اللغة واصلها "رهب" بمعنى خاف، وأرهب بمعنى خوّف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل ارهب. وتستعمل الرهبة في اللغة العربية للتعبير عن الخوف المشوب بالاحترام، وهي بذلك تختلف عن الإرهاب الذي يعني الخوف والفزع الذي يتأتى من قوة حيوانية أو طبيعية أو مالية. والإرهابي هو وصف يطلق على الذي يسلك سبيل العنف لتحقيق هدف سياسي كما جاء في المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية.

ويبين خوالدة (2005)[3] بأن جميع التعريفات اللغوية والعربية والانجليزية والفرنسية قد ربطت بين الإرهاب والعنف لأغراض سياسية، غير أن هذه الظاهرة شملت نواحي عسكرية وقانونية وتاريخية واقتصادية وفلسفية واجتماعية.

ويعرّف الإرهاب الدولي بأنه" كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي".

أما عكاش (2005)[4] قدم التعريف الواسع للإرهاب بأنه يقوم على التركيز على مسألة استخدام العنف من قبل طرف ما للحصول على ما يعتبره حقًا له تجاه الطرف الآخر، بينما يعتبره الطرف الواقع عليه العنف إرهابًا. وهذا التعريف يمكن سحبه على الجماعات والأفراد.

[1] المركز العربي للدراسات المستقبلية (2007). أشكال الصراعات المستقبلية، لبنان.

[2] جويحان والترتوري (2005). الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية لدراسة الإرهاب، لبنان

[3] خوالدة، محمود عبد الله (2005).علم نفس الإرهاب، دار الشروق، عمان.

[4] عكاش، عمار .(2005). سيكولوجية الإرهاب في المجتمعات العربية ، الحوار المتمدن، العدد 1405.

إن الإرهاب بمفاهيمه المتعددة والمختلف فيها سيظل قائماً طالما وجد الظلم والطغيان على الأرض ولن يتوقف هذا الإرهاب أو يقلل منه إلا بالرجوع إلى العدل وإنصاف الإفراد والشعوب واحترام الأقوياء للضعفاء واحتكام الأفراد والدول إلى القوانين والشرائع العادلة التي تنظم طبيعة العلاقات بين المجتمع ولا يتحقق ذلك إلا بالإسلام .

ويعرف الباحث الإرهاب بأنه استخدام العنف والتهديد بدون حكمة، وهو من الظواهر الاجتماعية التي تنشأ وتترعرع في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة، وتحت ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة، وتشترك هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر في إفراز ظاهرة الإرهاب في الواقع الاجتماعي. ومن ثم فإن أية معالجة جادة لهذه الظاهرة تتطلب إصلاحًا حقيقيًا في جملة هذه العوامل التي تساعد على وجود هذه الظاهرة.

9.2 الأسباب المؤدية إلى الإرهاب:

تشير القضاة(2007) [1]بأن أهم العوامل التي تؤدي إلى الإرهاب تكمن في:

1. تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
2. وإتباع الفتاوى الشاذة والأقوال الضعيفة والواهية.
3. انتشار البطالة وشح فرص العمل، وتدهور الاقتصاد وتدني دخل الفرد، والتذمر والمعاناة مما يفضي إلى أعمال إجرامية.
4. فقدان المثل العليا والفراغ الديني، وغياب الحوار المفتوح، وعوامل الصراع العرقي والديني والخلاف الأيديولوجي، والفقر، والضغوط، وضعف الحكومات، وعدم الثقة بالسلطة السياسية، والصراع بين المفكرين والسياسيين.

وتشير خوالدة (2005)[2] إلى العوامل التي تحفز السلوك الإرهابي مثل العوامل النفسية، والعوامل الشخصية بالخصائص النوعية مثل الجنس والعمر والحالة الاجتماعية، والخصائص العضوية في الوراثة والتكوين العضوي. والعوامل الطبيعية في المناخ والمكان والتربية في حالة الفقر. والعوامل الثقافية في المستوى التعليمي، والعادات والتقاليد، ووسائل الاتصال، ووسائل الإعلام المقروءة مثل الصحف والروايات الرخيصة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية وخاصة الفضائيات التي تذيع المسلسلات والأفلام واللقاءات، والأخبار والبرامج الخاصة بالجريمة. والعوامل الاقتصادية وخاصة انخفاض المستوى

[1] القضاة ، محمد علي.(2007). التربية الوقائية في عصر الإرهاب، جامعة اليرموك . الأردن.

[2] خوالدة، محمود عبد الله.(2005).علم نفس الإرهاب ، دار الشروق، عمان .

الاقتصادي وعلاقته بالإجرام؛ فالجرائم لا تقتصر على المال بل امتدت إلى الجرائم الاقتصادية والاعتداء على الأعراض وعلى الأشخاص.

أما الحسين (2004)[1] بحثت عن أسباب الإرهاب بأسلوب تحليلي لجميع الأسباب. وعددت الأسباب الفكرية، وهي:

1. معاناة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة بين تيارات مختلفة؛ ومرجع هذه المعاناة هو الجهل بالدين والبعد عن توجيهات الإسلام. ومن أبرز هذه التيارات (ا) تيار علماني ببناء الحياة على أساس علماني، (ب) تيار ديني متطرف يعارض كل ما يتصل بالتقدم الحضاري.
2. تشويه صورة الإسلام والمسلمين، مع العلم بأن دين الإسلام هو دين العدالة والكرامة والسماحة والحكمة والوسطية، وهو دين رعاية المصالح ودرء للمفاسد.
3. ضآلة الاهتمام بالتفكير الناقد، والحوار البناء من قبل المربين والمؤسسات التربوية والإعلامية، وسوء الفهم والتفسير الخاطئ لأمور الشريعة.

والأسباب الاقتصادية على المستوى العالمي هي: عدم القدرة على إقامة تعاون دولي جدي من قبل الأمم المتحدة وحسم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول، وضعف قدرة المنظمة على إيجاد تنظيم عادل ودائم لعدد من المشكلات الدولية مثل اغتصاب الأراضي.

أما الأسباب السياسية هي: التناقض الفاضح بين ما تحض عليه مواثيق النظام السياسي الدولي من مبادئ وما تدعو إليه من قيم إنسانية، وبين ما تنم عنه سلوكياته الفعلية والتي ترقى إلى مستوى التنكر. وافتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد مظاهر العبث.

والأسباب الاجتماعية هي: عدم الحكم بما أنزل الله في كثير من البلاد الإسلامية، والفساد العقائدي مثل الخوارج والمعتزلة والتصوف والمرجئة، واختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعدم تكوين روح التعلق بالمجتمع الإسلامي أو بالأمة الإسلامية، وغياب دور العلماء وانشغالهم، والتفكك الأسري والاجتماعي.

أما الأسباب النفسية فهي: الدوافع التدميرية النفسية المتأصلة، وضعف الأنا العليا (النفس اللوامة أو العقل أو الضمير) وسيطرة الذات الدنيا (الهو أو النفس الأمارة بالسوء) على الشخصية الإنسانية. وتضخم الأنا

[1] الحسين، أسماء بنت عبد العزيز. (2004). أسباب العنف والإرهاب والتطرف، دراسة تحليلية ، كلية البنات بالرياض.

العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، والإحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات أو الوصول إلى المكانة المنشودة، وهذاءات العظمة، وهذاءات الاضطهاد، والشخصيات المتبلدة أو الفصامية.

والأسباب التربوية على الرغم من أنها ليست من الأسباب المباشرة للإرهاب إلا أن النقص والسلبيات في الأنظمة والمناهج الدراسية تؤدي إلى ظهور الإرهاب في بعض المجتمعات الإسلامية فهي: نقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية من الابتدائي وحتى الجامعة في معظم البلاد الإسلامية، وعدم الاهتمام الكافي بإبراز محاسن الدين الإسلامي والأخلاق الإسلامية التي يحث عليها الدين، وعدم الخضوع للنظام في مرحلة الطفولة في مختلف المراحل التربوية.

9.3 مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات محاربة الإرهاب:

مما لا شك فيه أن التعليم يؤدي عملاً حيوياً ومهماً في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الضرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله والتي تنعكس بالضرورة على مكتسبات الوطن.

وعلى رغم الكثير من الأصوات حول فشل المناهج الدراسية في تشريب الناشئة المعايير والقيم الاجتماعية الإيجابية فإن الباحث يعتقد أن المناهج الدراسية كانت لها آثار إيجابية في الماضي تمثلت في استقرار النظام الاجتماعي والثقافي في المجتمع ومازالت تؤثر حتى الوقت الحاضر وعلى رغم كل ما يطرح عن فشل المناهج الدراسية وضرورة إعادة النظر فيها إلا أننا نعتقد أن هناك عناصر إيجابية في المناهج الدراسية ينبغي إبرازها ساعدت وتساعد على المحافظة على الأمن فالماضي ليس كله شر كما أن الحاضر ليس بالضرورة هو الأفضل.

وتجدر الإشارة إلى أنه على رغم أن المواد الدينية في المؤسسات الأكاديمية تشكل حجر الزاوية في التوعية الأمنية لحفظ المجتمع من الجريمة والانحراف إلا أن المواد الأخرى تؤدي دوراً مهماً في مساعدة المواد الدينية على تأصيل هذا الجانب حيث نجد في مواد اللغة العربية الكثير من الإشارات الأمنية.[1]

وباختصار يمكن القول إن ما ذكر سابقاً يمثل بعض ما تحويه المناهج الدراسية من جوانب تساعد على دعم الأمن وحمايته وذلك انطلاقاً من السياسة العليا للتعليم في المؤسسات الأكاديمية التي تؤكد في أكثر من مادة من موادها على أن تربية المواطن المؤمن هو الهدف الأساس لهذه السياسة حتى يكون لبنة صالحة في بناء أمته ووطنه ويكون قادراً على الدفاع عن وطنه عند الحاجة لذلك.

[1] الربعي، محمد (2009). دور المناهج الدراسية في تعزيز مفاهيم الأمن الفكري لدى طلاب الجامعات في ، بحث مقدم المؤتمر الوطني الأول الفكري للمفاهيم والتحديات.

وباختصار يمكن القول بأن المؤسسات الأكاديمية تؤدي دوراً حيوياً في نشر الوعي الأمني بين الأفراد وتشكل لبنة مهمة من لبنات الأمن في المجتمع العربي.

وعلى رغم الدور الإيجابي الذي تؤديه هذه المؤسسات في تفعيل آليات الضبط في المجتمعات إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمع العربي في الوقت الحاضر أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة تتجاوز حدود التعليم في نمطيته التقليدية وتفرض على النسق التربوي الاضطلاع بدور أكثر أهمية في تشريب الناشئة المعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع.

إن النسق التربوي في الوقت الحاضر أصبح يعاني من الكثير من الضغوط بسبب قصوره عن أداء بعض الأدوار المناطة به مما يتطلب إعادة النظر فيه بعقلية انفتاحية لا ترفض القديم كله ولا تقبل الجديد كله دون دراسة وتمحيص.

إن التعليم هو عملية متكاملة يعتمد التعامل والترابط فيها على أربعة مقومات أساسية هي الطالب والمنهج والأستاذ وبيئة المؤسسة الأكاديمية ولا يمكن النهوض بالعملية التعليمية دون تحسين العوامل الثلاثة حيث إنه لا يمكن مناقشة الدور المأمول من المؤسسة الأكاديمية في مواجهة الإرهاب بمعزل عن تطوير عناصر العملية التعليمية الثلاثة السابق ذكرها وسوف يتم استعراض الأبعاد الأساسية لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية على النحو الآتي[1]:

أولاً الطالب:

الملحوظ أن التعليم في المجتمع العربي يقوم على ما أسماه التعليم البنكي فالطالب يحفظ المعلومة حتى يتم استردادها منه وقت الامتحان وبذالك فالطالب يعد وعاء لتلقي المعلومة دون أن يكون له دور في فهمها أو تمحيصها والأفراد الذين يمرون بتجربة التعلم البنكي يكونون أكثر سهولة للانقياد للأفكار وأكثر صرامة في تطبيقها دون التفكير أو النقاش مثل هؤلاء الأفراد يمكن أن يكونوا صيداً سهلاً ليصبحوا مؤدلجين فكرياً وعملياً.

وبذا فإن تفعيل الدور الأمني للمؤسسة الأكاديمية في مقاومة السلوك الإرهابي يجب أن يقوم على أساس تعويد الطلاب على التعليم الحواري القائم على التفكير والإبداع الذي يسمح لعقل الطالب بتأمل الأمور ورؤية الحقيقة من أكثر من زاوية بما يمكنه من الابتعاد بعد توفيق الله سبحانه وتعالى عن أن يصبح فريسة سهلة للأفكار المتطرفة والداعية للعنف والتخريب.

[1] عمر ،أحمد (2005). دور الجامعات في الوقاية من الإرهاب، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، (4)10، 11 – 51.

ويجب على المؤسسة الأكاديمية ممثلة في الأساتذة والعاملين فيها تحديد الجماعات المستهدفة أو الهشة والتي يقصد بها أي جماعات محددة داخل المجتمع الكبير يمكن أن تكون عرضة للانسياق وراء الأفكار الهدامة ومحاولة توجيههم ووضع برامج خاصة لهم كما أن عدم القدرة على استيعاب حاجات الطلاب يمكن أن يؤدي إلى تسربهم خارج السلك الأكاديمي مما يدفعهم إلى ممارسة السلوك الإجرامي وقد يكونون فريسة سهلة للجماعات الإرهابية لتنفيذ مخططاتهم.

ثانيا: الأستاذ:

يمثل الأستاذ النواة التي يمكن توصيل المعلومة من خلالها إلى الطالب وإذا لم يكن الأستاذ متمكناً من المادة العلمية التي يعرضها لطلابه فإنه لن يستطيع توصيلها بشكل سليم إلى الطلاب، وبذالك تفشل العملية التعليمية والمعلمون يمثلون بدائل الآباء وهم الراشدون خارج نطاق الحياة الأسرية الذين يقومون بأدوار مهمة في حياة الصغار ومن المعلمين من يعاون الصغير في التغلب على الإعاقات والقصور والمشكلات التي تعيق نموه وتعترض ميوله ومنهم من يعرقل المسيرة الصحيحة أمام أبنائه من الطلبة. والمعلمون لكونهم من العناصر المهمة في التطبيع الاجتماعي يؤثرون في تلاميذهم عن طريق القدوة وعن طريق تشجيع الاستجابات المرغوبة وتدعيمها وإضعاف الاستجابات السلبية وإطفائها[1].

وعادة ما يتم في هذه البيئات الاجتماعية التربوية تجاهل بعض الاستجابات مثل إثبات الذات والعدوانية والخشونة بل إضعاف هذه الجوانب والعمل على قمعها داخل المؤسسة الأكاديمية. ولشخصية المعلم في قاعات الدراسة إسهام في تشكيل شخصيات التلاميذ إذ إن سمات المعلم تنعكس في أسلوب تعامله مع تلاميذه وطريقة تهذيبه لهم وهذا بدوره يؤثر في اتجاهات التلاميذ نحو التعلم.

وقد وجد أن تلاميذ المعلمين الذين يتسم سلوكهم بالمرونة داخل المدارس المختلفة كانوا أكثر اهتماماً وميلاً في أنشطة الصفوف التعليمية إذ ظهر من استجاباتهم قيامهم بالعمل بروح استقلالية أكبر وأنهم يعبرون عن مشاعرهم بقدر أكبر من الحرية وأنهم أكثر تقدماً في تحصيلهم العلمي ويظهرون قدراً أكبر من الابتكار والإبداع، بينما تلاميذ المعلمين المتسلطين كانوا أكثر ميلاً أو حاجة إلى تقديم المساعدة والمعاونة المستمرة لهم. ولذا فإنه من الضروري انتقاء الأساتذة الذين يقومون بالتدريس بكل دقة وحذر بحيث يتصفون بالفطنة والذكاء والقدرة على إيصال المعلومة الصحيحة للطالب بالإضافة إلى المقدرة الشخصية التي تمكنهم من استيعاب المتغيرات الحضارية التي يعيشونها وعكسها في المناهج الدراسية بشكل مشوق ويجب أن يحفز

[1] عبد الرحيم، سامح(2000).التعليم ومواجهة التطرف والإرهاب ، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، العدد الثاني ، المنية.

الأستاذ طلابه على المناقشة والإبداع والتفكير بصورة علمية من خلال استشعار الواقع والتأمل فيه وطرح الأفكار ومناقشتها بشكل مجرد من الأوامر والنواهي التي تأخذ قوالب جاهزة.

ثالثاً بيئة الدراسة:

لا يمكن للمتعلم أن يتلقى التعليم بشكل جيد ويستفيد منه ما لم يوجد في بيئة تشجع على الإبداع وتحفيز التفكير وتدفع بالفرد إلى آفاق من التعليم القائم على التفكير الإبداعي والبعيد عن القوالب الجاهزة والمعلبة ولتوفير بيئة تعليمية جديدة فلا بد من وجود مجموعة من العناصر الأساسية التي تحفز على التعليم، وهي:[1]

1. وجود وسائل متعددة للتعليم من خلال استخدام أجهزة الحاسب الآلي وغيرها.
2. وجود مكتبة متخصصة تحفز على البحث وتشجع على الدراسة يتوافر فيها جميع المراجع الحديثة ووسائل التقنية المتقدمة من الإنترنت وغيرها.
3. القاعات الدراسية يجب أن تكون جيدة التهوية ومريحة ويوجد فيها الإمكانات الضرورية للعملية التعليمية من وسائل تعليمية وغيرها.
4. إعطاء الفرصة للطلاب للمناقشة والحوار والإبداع والاختلاف فالإبداع ينمو في أجواء الحوار ويموت في مهده في أجواء الدكتاتورية الصارمة.

رابعاً المناهج الدراسية:

تعتبر المناهج كوسيط لتنمية التربية الأمنية، فبالإضافة إلى كونها إحدى الركائز الأساسية للتطور العلمي والتكنولوجي فإن طبيعة بنائها ومحتواها وطريقة معالجتها للموضوعات يجعل منها ميدانًا خصبًا للتدريب على أساليب التفكير الإبداعي والتفكير الناقد، فالمناهج بناء يحوي قضايا علمية تبدأ من مقدمات مسلم بصدقها، وتشتق منها النتائج باستخدام قواعد منطقية، وهذا يعتبر أساسًا للتفكير المنطقي السليم، واللغة التي تستخدم في المناهج تتميز بالدقة والإيجاز في التعبير، وهذا يعتبر عاملًا مساعدًا على وضوح الأفكار التي تستخدم كمادة للتفكير بمختلف أساليبه وتعمل طلاقة الأفكار ومرونتها وأصالتها، على توجيهه في مسارات سليمة تمكنه من النقد والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة.

ويعد الدور التربوي الوقائي ضد الانحراف الفكري والسلوكي دورًا يتجسد في خطط وبرامج ومقررات دراسية موجهة نحو الطلاب، والطالبات لتنشئتهم وفق سلوك اجتماعي سليم، وتحصينهم بالمبادئ والقيم الدينية والأخلاقية، وتنمية شعورهم بالانتماء والولاء والواجب، وصقل شخصيتهم الإنسانية وتأهيلها وتعويدها على الالتزام بالوسطية والاعتدال والسلوك الاجتماعي المسئول، وهذا العمل لا يمكن أن ينجح إلا إذا تعاونت

[1] جيار، عطية (2007). المشكلات الاجتماعية والتربوية، دار المعرفة الجامعية.

على تحقيقه الأسرة والمدرسة وأجهزة وسائل الإعلام، ورعاية الشباب وكافة الجهات الرسمية والأهلية التي تعمل في ميدان البناء التربوي والاجتماعي، وهذا صمام الأمان لوقاية المجتمعات من الانحراف الفكري وكافة الجرائم التي تتصاعد نسب معدلاتها عاما بعد عام.[1]

وتعتبر المناهج التربوية التي تعتمدها المؤسسات التربوية المختلفة في جميع المراحل التعليمية لإعداد الأفراد؛ تعد المحور الرئيس في تحقيق أهداف البقاء المجتمعي الآمن فكريًا، وهذا الدور المؤسسي هو أكثر الأدوار حسمًا لنظام بقاء المجتمع وتقدمه في جميع الحالات، لأنه بحكم التطور والترابط والتخصص والمساحة الزمنية لتنفيذ المناهج المعتمدة، تتحقق الحاجات النفسية للناشئة من خلال فهمها لموقعها الإنساني والاجتماعي في المجتمع الذي تنتمي إليه وتأصيل الحاجات الثقافية والإنسانية لها، إضافة إلى تحقيق الإبداع الفردي من خلال اكتشاف المواهب الفردية وتنميتها وصولًا إلى تحقيق الأهداف.[2]

عاشرا. النتائج والتوصيات:

❖ **النتائج:**

أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج من أهمها:

1. إن الإرهاب بمفاهيمه المتعددة والمختلف فيها سيظل قائماً طالما وجد الظلم والطغيان على الأرض ولن يتوقف هذا الإرهاب أو يقلل منه إلا بالرجوع إلى العدل وإنصاف الإفراد والشعوب واحترام الأقوياء للضعفاء واحتكام الأفراد والدول إلى القوانين والشرائع العادلة.
2. من أبرز الأسباب المؤدية إلى فقدان المثل العليا والفراغ الديني، وغياب الحوار المفتوح، وعوامل الصراع العرقي والديني والخلاف الأيديولوجي، والفقر، والضغوط، وضعف الحكومات، وعدم الثقة بالسلطة السياسية، والصراع بين المفكرين والسياسيين.
3. المؤسسات الأكاديمية تؤدي دوراً حيوياً في نشر الوعي الأمني بين الأفراد وتشكل لبنة مهمة من لبنات الأمن في المجتمع العربي.
4. تدنى برامج الوقاية من الجريمة حتى في الكليات العسكرية على رغم وجود كم هائل من برامج الوقاية المطبقة في الكثير من الدول.
5. إن النسق التربوي الأكاديمي في الوقت الحاضر أصبح يعاني من الكثير من الضغوط بسبب قصوره عن أداء بعض الأدوار المناطة به مما يتطلب إعادة النظر فيه بعقلية انفتاحية لا ترفض القديم كله ولا تقبل الجديد كله دون دراسة وتمحيص.

[1] الجحني، علي بن فايز(2007). دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
[2] الملك، صالح بن محمد (2005). دور المؤسسات التعليمية في بناء الأمن الفكري، كلية الملك فهد الأمنية .

6. إن الدور المأمول من الجامعة في مواجهة الفكر المتطرف بعملية التعليم لكونها عملية متكاملة تعتمد على أربعة مقومات أساسية هي: الطالب والمنهج وعضو هيئة التدريس وبيئة الجامعة. وهذا التعليم قائم على التفكير والإبداع والتعويد على الحوار المفتوح وإشباع حاجات الطلبة.
7. النظام التعليمي السائد في المجتمعات العربية قائم على الجمود، ومركز روتينياً راكد تتحكم فيه القوانين واللائحات الرسمية المعمول بها في المؤسسات الأكاديمية.

❖ **التوصيات:**

1. انتقاء الأساتذة الذين يدرسون بكل دقة وحذر ويتصفون بالذكاء والقدرة على إيصال المعلومات الصحيحة.
2. تحفيز الطلبة على المناقشة وتشجيعهم على التأمل وطرح الأفكار.
3. توفير العناصر الأساسية التي تحفز على التعليم في وجود وسائل متعددة للتعليم باستخدام أجهزة الحاسب.
4. إيجاد مكتبة متخصصة تحفز على البحث وتشجع على الدراسة، ووجود القاعات الدراسية جيدة الإضاءة والتهوية وتتوفر فيها الإمكانات.
5. إعطاء الطلبة فرصة للمناقشة والحوار والإبداع. ومن حيث المناهج الدراسية.
6. وضع خطة استراتيجية بالتنسيق مع استراتيجية التنمية الشاملة للدولة بحيث تكون الأهداف منبثقة من حاجات المجتمع.
7. إيجاد تناسق بين مفردات المنهج وعدد الساعات المقررة، وصياغة المناهج بعقلية منفتحة تساعد في طرح موضوعات المقتضيات، وأن تكون قابلة للتعديل وفق مقتضيات العصر ويقدم حلول عملية لمشكلات المجتمع.
8. إضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف
9. تعزيز التجارب الدولية حول دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة والانحراف.
10. وضع مواد حول الوقاية من الجريمة توضح كيفية تحصين الشباب من الجريمة والسبل الوقاية منها.
11. تعميق الحوار والانفتاح الفعال بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية حيث إن الأمن مسؤولية يجب أن يضطلع بها الجميع وليس المؤسسات الأمنية وحدها .
12. **كما يجب على المؤسسات الأكاديمية العمل وفق منظومة متكاملة تشمل:**

- الاعتماد على منهج التدرّج العلمي في النّصيحة والإرشاد والمعالجة

- إنشاء جيل يحمل راية الوسطيّة ويدعو إليها.
- مراعاة المصالح والمفاسد في عملية علاج عيوب المجتمع.
- الاعتماد على الكتاب والسنّة في حلّ المسائل العلميّة ومعالجة القضايا العمليّة، وربط الحاضر بالماضي، وذلك بقراءة أحداث العالم، قراءةً إسلاميّة جديدة وفق منهج الكتاب والسنّة.

المراجع:

- الأحول، أحمد (2017). مناهج التربية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ودورها في مجابهة الإرهاب والتطرف، دراسة تقويمية لمحتوى كتب المرحلة الثانوية (المجلة التربوية) 49.
- الجحني، علي بن فايز (2007). دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الحسين، أسماء بنت عبد العزيز. (2004). أسباب العنف والإرهاب والتطرف، دراسة تحليلية ، كلية البنات بالرياض.
- الربعي، محمد (2009). دور المناهج الدراسية في تعزيز مفاهيم الأمن الفكري لدى طلاب الجامعات في، بحث مقدم المؤتمر الوطني الأول الفكري للمفاهيم والتحديات.
- القضاة، محمد علي.(2007). التربية الوقائية في عصر الإرهاب، جامعة اليرموك . الأردن.
- المركز العربي للدراسات المستقبلية (2007). أشكال الصراعات المستقبلية، لبنان.
- المزروعي، صلاح (2017). دور الشرطة في تحصين الشباب من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية ، الفكر الشرطي، (102) 26، 20–80.
- الملك، صالح بن محمد (2005). دور المؤسسات التعليمية في بناء الأمن الفكري، كلية الملك فهد الأمنية.
- جويحان والترتوري(2005). الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية لدراسة الإرهاب، لبنان
- جيار، عطية (2007). المشكلات الاجتماعية والتربوية، دار المعرفة الجامعية.
- خوالدة، محمود عبد الله (2005).علم نفس الإرهاب، دار الشروق، عمان.
- شرادقة، تحسين(2016). دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف دراسة ميدانية ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم تحت عنوان : دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب تحت شعار عالم بلا ارهاب ، جامعة الزرقاء، الأردن.
- عبد الرحيم، سامح(2000).التعليم ومواجهة التطرف والإرهاب ، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، العدد الثاني ، المنية.
- عكاش، عمار .(2005). سيكولوجية الارهاب في المجتمعات العربية ، الحوار المتمدن، العدد 1405.
- عمر ،أحمد (2005). دور الجامعات في الوقاية من الإرهاب، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، 10(4)، 11 – 51.
- Khan,Z,Watson.(2016).Muslim Spirituality ,Religious Coping and Reactions to Terrorism among Pakistani university,55(6).

محددات العقل السياسي العربي عند الجابري

Determinations of the Arab Political Mind According to El-jabiri

سعودي مفتاح

Saoudi Meftah

meftah.saoudi@hotmail.fr

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان المحددات أو المرتكزات التي يحتكم إليها العقل السياسي العربي خاصة في حركيته ومسايرته للحداثة السياسية لأن العقل السياسي العربي سار في ماضيه تحت طائل مكبوتات سياسية، عرفت عند الجابري باللاشعور السياسي، وقد تجسدت في المصطلحات الثلاث في: القبيلة التي هي عبارة عن سلوك سياسي أو اجتماعي يعتمد على ذوي القربى بدل الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة يسيطر عليهم وازع العصبية. والغنيمة التي تقوم بدور العامل الاقتصادي، تعتمد على الخراج والريع وليس على العلاقات الإنتاجية. والعقيدة التي هي عبارة عن دين موحى أو إيديولوجيا تحرك الجماعة بالتعاطف . كل هذه تعد في نظر الجابري محددات حكمت العقل السياسي العربي في الماضي ومازالت تتحكم فيه في الوقت الراهن، ولتجاوزها ومسايرة الحداثة السياسية وجب أن يعاد فهمها جيدًا ومعرفة حقيقتها. فما حقيقة هذه المحددات؟ وما السبيل إلى تجاوزها؟

الكلمات المفتاحية: محددات– العقل السياسي – العقل العربي – الجابري

Abstract

This study aims at showing the determinations and the bases of the Arab political mind , especially in its motion and its up- dating to the political authenticity , because the Arab political mind has run in its past under some political repressions known , according to Al-djabiri , as "the political un consciousness and it was confirmed in three terms"- The tribe considered as a political and social behavior based on relatives rather than on experts and capacity , the notion of racism was prevailing . And the booty plays the role of the economic factor based on taxes and not on the productive relations .and the belief considered as an inspired religion or ideologically the movement of the group with compassion. All this is considered by Al-djabri as being the determinations characterizing the Arab political mind in the past and it has still an impact in the present time ; and in order to avoid it and to up - date the political authenticity , there should be reconsideration and re-understanding and knowing its reality . then what are these determinations? And what way to avoid it ?

Key Words: Determinations - political mind - Arab mind- El-jabiri.

مقدمة :

إنَّ استقراء الواقع السياسي العربي بيَّن لنا أنه لا يختلف اثنان في أنَّ هذا الواقع الراهن قد تردى إلى درجات خطيرة، لأنه يحتكم إلى موروث سياسي قديم، كامن في العقل السياسي العربي، حيث أصبح هذا اللاشعور السياسي يعيق نهوض الأمة وتقدمها على كل المستويات، الأمر الذي يجعل مهمة تحرير إرادة المجتمعات العربية والإسلامية من مخالب الاستبداد السياسي هي أولوية الأولويات في المشروع الإصلاحي الشامل لمجتمعاتنا المعاصرة. ومن أجل ذلك قام الدكتور محمد عابد الجابري بدراسة جادة وهادئة وعميقة محاولًا فهم رواسب الاستبداد السياسي في العالم العربي القديم والمعاصر ولا يتأتى ذلك إلا من خلال فهم ومعرفة المحددات التي شكلت العقل السياسي العربي والكيفيات التي تحقق بها أو من خلالها أو بواسطتها منذ ظهوره إلى يومنا هذا

فالفكر السياسي العربي قديمه وحديثه تحكمه وتحركه ثلاثة دوافع لاشعورية أُصطلح على تسميتها باللاشعور السياسي، وهذه الدوافع الثلاث هي: العقيدة والقبيلة والغنيمة ولمعرفة حقيقة هذا الفكر من أجل تحقيق الحداثة السياسية، والنهضة المنشودة يجب تتبع تاريخه، وذلك بالعودة إلى ماضيه واستخلاص العبر منه، الأمر الذي يمكّننا من معرفة أصول الاستبداد السياسي، والكشف عن مرتكزاته الإيديولوجية والاجتماعية، من أجل تبرير المواقف السياسية واعتبارها امتدادًا لأصوله الماضية والكشف عنها، لأن الدوافع التي صنعته وتعيق صنعه بقيت هي نفسها على مر العصور، ناهيك عن بعض الاختلافات الطفيفة الجزئية والشكلية. ولأن الواقع السياسي العربي وما شهده من فكر وممارسة ومعارضة هو محصلة لأداء سياسي قديم، لأن معرفة أواصر الماضي تسهِّل فهم الواقع الراهن، مادامت هناك حتمية يسير بمقتضاها العقل السياسي العربي وهذا ما عبر عنه ابن خلدون في قوله: "فالماضي أشبه بالآتي شبه الماء بالماء"[1]

لقد جاءت قراءة محمد عابد الجابري لتاريخ الفكر السياسي العربي مبنية على ثلاثة محددات وهي بمثابة مفاتيح تساعد على فهم وقراءة الخطاب السياسي العربي قراءة موضوعية وفعالة. لأنَّ العقل السياسي العربي بماضيه وحاضره محكوم بمحددات ثلاثة هي: العقيدة والقبيلة والغنيمة أي بعلاقات سياسية معينة، تتمثل في سيادة العقيدة الدينية والشعور بالانتماء القبلي، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الريوي

*- أستاذ مساعد بقسم الفلسفة جامعة سطيف 2 الجزائر، متخصص في الفلسفة السياسية meftah.saoudi@hotmail.fr الهاتف 213772603971

1 . عبد الرحمان إبن خلدون: المقدمة، مكتبة ومطبعة عبد الرحمان محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية، مصر، ص 07.

الذي يرمز إليه بالغنيمة أي الدخل غير الإنتاجي.[1] فما هي إذن هذه المحددات التي شكلت العقل السياسي العربي؟ وكيف تجلت هذه المحددات في المسيرة التكوينية لهذا العقل؟

1 . تأثير العقيدة على الخطاب السياسي :(The beleif)

إنَّ العقيدة في نظر محمد عابد الجابري لا يقصد من ورائها الدين الموحى به، أو الايديولوجيا التي أنشأها العقل، وإنما مدى تأثيرها على مستوى الاعتقاد والتمذهب لأنه لب الفعل السياسي، والعقل السياسي منذ أرسطو يقوم على الاعتقاد وليس البرهان، لأنه لا يمثل عقل فرد بعينه بل هو عقل جماعة يحركها الاعتقاد والإيمان[2] الذي لا يحتاج إلى الاستدلال والبرهان والمحاكمة العقلية للأشياء، بل قد يضحي الإنسان بحياته من أجل معتقداته، لكنه لا يمكن له أن يضحي من أجل إقامة دليل حول قضية معرفية تقتضي برهانًا عقليًا موضوعيًا، وهو ما جعل الاعتقاد يعتمد في أغلب حالاته "على الرمز والتشبيه والمماثلة وليس على المبادئ والاستدلال والمحاكمة العقلية والإيديولوجيات فالعقائد تعتمد على البيان، وقلما تعتمد على البرهان"[3].

إن تأثير العقيدة في المجال السياسي يظهر جليًا في القدرة على تحريك الأفراد ولم شملهم في شكل قبيلة روحية، كما هو الشأن في الفرق الكلامية والطرق الصوفية والطوائف الدينية وغيرها من الجماعات ذات الطابع العقائدي، الذين توجههم العقيدة صوب الفعل السياسي والعلاقات الاجتماعية، حيث تعتبر معيار سلوكهم السياسي والاجتماعي[4] لأن الاعتقاد فعل سياسي جماعي منظم يلتف حوله كل أفراد العقيدة الواحدة أثناء الحروب، أو من أجل بناء الوطن أو الدفاع عنه في الليالي الحالكة[5]، كما أنَّ العقيدة تقابلها الفكرة الدينية عند الأستاذ مالك بن نبي، والتي هي عامل محرك لتطور الحضارة الإسلامية لأنها تبعث الحركة والنشاط في نفس الإنسان المسلم، رغم أنَّ الإنسان إنَّما يولد على فطرة وغريزة معينة لكن العقيدة لا تقضي عليها، بل تحدها بقواعد وأطر دينية لتنقل الإنسان من الحيوانية إلى عالم الإنسانية القائمة على تأثير العقيدة وسيطرتها كليًا على الذات، بعدما تروَض الغرائز وتخضع للفكرة الدينية أي العقيدة ، فهي التي تبرزه وتظهره.[6]

---

[1] . محمود أمين العالم : الفكر العربي بين الخصوصية والكونية ، دار المستقبل العربي ، بيروت ، ط2 ، 1998 ، ص196 .

[2] . محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي . محددات وتجليات . ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط5 ، 204 ، ص 50 .

[3] . المصدر نفسه ، ص 51 .

[4] . المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[5] . محمد عابد الجابري : الدين والدولة وتطبيق الشريعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1996 ، ص14 .

[6] . مالك بن نبي : شروط النهضة ، دار النشر للطباعة والنشر ، سوريا ، 1987 ، ط 4 ، ص ص 76.75 .

ومن خلال ذلك تبدو للعقيد الدينية قيمة حضارية إنسانية تتمثل في تهذيب النفوس والسلوك، والدعوة لحماية حقوق الإنسان، لأنَّ الدين عامل موحد للمجتمعات المفككة فيوحد الآراء في المجتمعات المتنازعة ويجمعهم على أساس الفضيلة لأنَّ أساس تطور الأمة مرهون بعودتها إلى دينها، والتاريخ الإسلامي خير شاهد على ذلك وهو ما حدث في عهد الرسول (ص) وعهد الخلفاء الراشدين من بعده[1]، وكما يرى الماوردي في قوله: "أنَّ الدين يصرف النفوس عن شهواتها، ويعطف القلوب عن إرادتها حتى يصير قاهرًا للسرائر، زاجرًا للضمائر، رقيبًا على النفوس فالدين أقوى في صلاح الدنيا واستقامتها"[2]، فالعقيدة إضافة إلى كونها محتوى معرفيًا أي أنها تغذي جانبًا من الفكر فهي في الوقت نفسه أداة إبداع وابتكار، وإنتاج للأفكار في المجالين المعرفي والإيديولوجي لأنها ترسم معالم التفكير الصحيح لدى الإنسان، وتصير معيارًا للحكم أو التأويل أو الاعتراض.[3]

إنَّ العقيدة عند الجابري ليست ترجمة لمصطلحات غربية، وإنما هي في أساسها مستمدة من واقع التاريخ العربي القديم والحديث لأنَّها تعبِّر عن الدين بشكل محدد أثناء صياغة وتحديد خصائص وآليات العقل السياسي العربي[4] غير أنَّ الجابري لا يقصد بالعقيدة الايدولوجيا التي تعني "نسق من الآراء والأفكار السياسية والقانونية والأخلاقية والدينية والفلسفية، ولا تعني الدين الذي يقصد به تلك المؤسسة الاجتماعية المتميزة بوجود مجموعة من الأفراد المتحدين، لأداء بعض العبادات المنتظمة وباعتماد بعض الصيغ فالاعتقاد قيمة مطلقة لا يمكن وضع شيء آخر في كفة ميزانها، وهو اعتقاد تهدف الجماعة إلى حفظه، حيث تنسب الفرد إلى قوة روحية أرفع من الإنسان وهذه ينظر إليها إما كقوة منتشرة وإما كثيرة وإما وحيدة هي الله".[5]

يبدو أنَّ الجابري قد استخدم مصطلح العقيدة بعيدًا كل البعد عن معناها اللغوي الذي يشير إلى أن العقيدة جمع عقائد وتعني في جوهرها الإيمان دون العمل،[6] بل العقيدة في نظر الجابري ليست من حيث محتواها ومضمونها الفكري، وإنما القصد منها مدى قدرتها على تحريك أفرادها وحملهم على الإتحاد والتعاون، كما هو الشأن بالنسبة للعقيدة الإسلامية التي وحدت الشعور بالانتماء بين أفرادها، ودفعت بالمسلمين الأوائل إلى تشكيل دولة إسلامية شهد لها التاريخ ومازال أثرها جليًا في مخيال أفرادها إلى يومنا هذا، المخيال الذي يحرك وعيهم السياسي والاجتماعي، ويوقظ شعورهم بالانتماء السياسي إلى دولة واضحة المعالم، تقع تحت

[1] ـ اسماعيل زروخي : الدولة في الفكر العربي الحديث ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 1999 ، ط 1 ، ص95.
[2] ـ الماوردي : آداب الدنيا والدين : دار الكتب العلمية ، لبنان ، ص 136.
[3] ـ محمد عابد الجابري : إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 ، ط6 ، ص 51 .
[4] ـ محمد عابد الجابري : التراث والحداثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ط1 ، ص344 .
[5] ـ أندريه لالاند : موسوعة لالاند الفلسفية ، المجلد الثالث ، تعريب : خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات ، بيروت ، 2001 ، ط2 ، ص1204 .
[6] ـ مجموعة من المؤلفين : المعجم العربي الأساسي ، بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم ، 1989 ، ص 854 .

لواء العقيدة. فأين يتجلى تأثير العقيدة على الفعل السياسي عند الجابري يا ترى؟ وكيف تشكل وعي الجماعة الإسلامية الأولى، وكيف شيد مخيالهم الاجتماعي السياسي من خلال التشبع بالعقيدة؟ لقد كان للعقيدة بالغ الأثر في بلورة وتكوين العقل السياسي العربي عبر تاريخه القديم أو الحديث، حيث يظهر ذلك في مساهمتها في بناء الوعي السياسي والاجتماعي بين أفراد الدولة الإسلامية، والتي كانت تلتفّ منذ البداية بالعقيدة وهذا ما أشار إليه الجابري في قوله: "إنَّ مرحلة تكوين الجماعة الإسلامية الأولى، وقد كان الدور الأساسي في إنشائها لـ العقيدة ... لذلك سنركز اهتمامنا في الفقرة الموالية على الكيفية التي تشكل بها وعي هذه الجماعة، جماعة الدعوة/ العقيدة".[1]

إنَّ ذلك الوعي ناتج عن تشبع أفرادها روحيًا وعقليًا فهو ثمرة تتويج لتشبعهم بمبادئ وقيم العقيدة، مما جعلها المنهل الأول لأفعالهم والمرجع الأساسي لفكرهم، إذ تكفي القراءة المتأنية للتاريخ السياسي للأمة العربية الإسلامية حتى نتأكد من ذلك، فهي يقصد تأثيرها حاضرة في كل ممارسة سياسية منذ بدء الدعوة الإسلامية إلى حدود العصر العباسي الأول، لأنَّ كل ما حدث بعد هذه المرحلة كان مجرد تكرار لما حدث في السابق.

إنَّ الحقيقة التاريخية التي تظهر لنا من خلال دور العقيدة في الخطاب السياسي العربي هو أنَّ ما تعرفه الساحة السياسية العربية، وما عرفته من حركات وأحزاب ترجع في الأصل إلى مرجعيات وجذور سابقة توجد كمخيال اجتماعي"... ومن هنا فإن كل مجتمع ينشئ لنفسه مجموعة منظمة من التصورات والتمثلات أي مخيالًا من خلاله يعيد المجتمع إنتاج نفسه، مخيالًا يقوم بالخصوص بجعل الجماعة تتعرف بواسطته على نفسها، ويوزع الهويات والأدوار، ويعبر عن الحاجات الجماعية والأهداف المنشودة..."[2]

ذلك أنَّ المخيال الاجتماعي الذي تكلم عنه الجابري هو عقيدة متبعة من طرف المجتمعات إقتداء بمآثر السابقين والمحافظة على بطولاتهم وأمجادهم والتغني بها، هذا ما يعكس مرجعية هذه الحركات. لأنَّ "المخيال الاجتماعي هو جملة من التصورات والرموز والدلالات والمعايير والقيم التي تُعْطَي للإيديولوجيا السياسية في فترة تاريخية ما، ولدى جماعة اجتماعية منظمة بنيتها اللاشعورية"[3].غير أنَّنا عندما نتتبع التاريخ السياسي الإسلامي سواء في عهد الرسول (ﷺ) أو عهد الخلفاء الرشيدين من بعده، يتبيَّن لنا أنَّ الدعوة الإسلامية لم تكن تحمل مشروعًا سياسيًا واضح المعالم منذ البداية رغم الدعوة إلى الجهاد فهذه الأخيرة ما هي إلاَّ تمكين للدين وليس لتجسيد مشروع سياسي منفصل ومنعزل عن الدين".[4]

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 63 .
[2] ـ المصدر نفسه ، ص 15 .
[3] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص16 .
[4] ـ المصدر نفسه ، ص 58.

لكن هذا لا يمنع من قراءة الدعوة الإسلامية قراءة سياسية، لها طابعها الخاص بها لأنَّ الدعوة الإسلامية في نظر قريش إنَّما جاءت لتضعهم موضع غير موضعهم وتسلب منهم ملكيتهم وسلطانهم، وهذا ما جعلهم يقابلونها بالسياسة، "فمارسوا السياسة ضدها، إنَّهم رأوا فيها دعوة تستهدف الإطاحة بما يشكل أساس كيانهم الاقتصادي، وبالتالي سلطتهم السياسية بل وجودهم ذاته".[1]

فإذا كانت قريش تُعرف بممارستها للتجارة، وخاصة في مواسم الحج إلى مكة المكرمة، الأمر الذي يجعلها قبلة لكل القبائل العربية وغير العربية فإنَّ ممارسة عقيدة التوحيد إنما تؤدي إلى العزوف عن عقيدتهم الوثنية، والقضاء على الأصنام التي هي جزء من تجارتهم، فهي تشكل إذن خطرًا حاذقًا بهم وأنَّ السياسة هي السبيل الوحيد للتصدي لها بعدما فشلت كل الطرق والسبل الأمر الذي حمَل هو الآخر أنصار الدعوة الإسلامية إلى الرد على خصومهم أيضا بالسياسة، أي الرد بالمثل.[2]

وعليه فكانوا ملزمين على محاربة قريش بأساليب سياسية، إذ يظهر ذلك جليًا في المفاوضات التي حدثت بين زعماء قريش والرسول (ﷺ) بالجاه والسلطان والمال مقابل تخليه عن الدعوة والعزوف عنها، غير أنَّه انتقلت بالدعوة الإسلامية من مرحلة السر إلى العلنية والجهر، وهو في الحقيقة أسلوب سياسي بحت.[3] الأمر الذي حمَّل الرسول(ﷺ) وجماعته على مواجهة كل المصاعب والأخطار الحاذقة بهم والبحث عن سبل تعديها، وذلك بفضل القيادة الحكيمة للرسول (ﷺ)، واستعمال الحكمة والموعظة الحسنة، حيث لم يكن واعظًا فقط بل في مقابل ذلك كان قائدًا عسكريًا وسياسيًا، وهذا ما جعل قيادته تتحول إلى تنظيم سياسي يسير وفق سلطة معينة.[4] إنَّ الصحابة كانت تجمعهم عقيدة التوحيد وهذا ما جعلهم جماعة روحية في مقابل قريش الذين كانوا يتحدون ويعملون تحت لواء القبيلة والغنيمة، حيث كان الصراع آنذاك بين العقيدة كطرف والقبيلة والغنيمة كطرف ثاني.

إنَّ تأثير العقيدة على المخيال الاجتماعي والسياسي واضح وجلي لما تنطوي عليه العقيدة الإسلامية من إعجاز عقائدي ولغوي، أبهر قادة قريش ووجهائها في العلم والسياسة والأدب.[5] ولقد كان عِظَم القرآن الكريم واضحًا، خاصة في عجز قريش وانبهارها بالقرآن الكريم وذلك فيما روي عن الوليد بن المغيرة عندما اجتمع مع نفر من قومه وطلب منهم توحيد موقفهم من الرسول (ﷺ) حتى لا يختلفوا في وصفهم له فاتهموه

[1] ـ المصدر نفسه ، ص 60 .
[2] ـ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[3] ـ محمد سعيد رمضان البوطي : فقه السيرة ، دار الشهاب ، الجزائر ، ص95 .
[4] ـ اسماعيل زروخي ، الدولة في الفكر العربي الحديث ، مرجع سابق ، ص440.
[5] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 64.

بالكاهن وتارة بالمجنون وتارة أخرى بشاعر وأخرى بساحر غير أنَّ الوليد بن المغيرة رفض كل هذه الصفات، لكن قال لهم بأن أقربها أن تقولوا ساحر.[1]

لقد جاء القرآن الكريم بأسلوب معجّز وذلك للتأكيد على نبوة محمد (ﷺ) وتقرير عقيدة التوحيد والإيمان باليوم الآخر.[2] فمن الواضح أن مرحلة الجهر في نشر الدعوة لها بالغ الأهمية في المجال السياسي، خاصة التأكيد على نبوة محمد (ﷺ) وما أُنزل عليه من وحي، والتأكيد على وحدانية الله تعالى ومحاربة الشرك وتقرير دساتير أخلاقية واجتماعية، والتذكير بمآثر الأمم الماضية، ومحاكمة الأمور بالحكمة والتعقل كل هذه الأسس تتعارض ومبادئ قريش ومرتبة أسيادها. مما أدى بهم إلى التصدي للدعوة بكل حزم لأنها فرقت بين الأب وابنه والأخ وأخيه، وساوت بين العبد وسيده، إضافة إلى ذلك كانت موجهة على الخصوص إلى فئة الشباب.[3]

قسّمت العقيدة الإسلامية المجتمع آنذاك إلى قسمين: مستكبرين ومترفين وهم الكافرون والمشركون والمتمثلين في قادة قريش ووجهائها، ومستضعفين تعرضوا للبطش والتعذيب والحرمان وهم المؤمنون بالله ونبوة محمد (ﷺ) ، وقد كان بين الفريقين جدل وهي ظاهرة حدثت مع كل الأنبياء[4]. وكان هؤلاء المستضعفين يمثلون العقيدة، حيث لم تكن لهم مصالح يدافعون عنها ولم تكن لهم قبائل ولا مال، وإنما إلتفوا تحت لواء العقيدة وليس القبيلة والغنيمة. كما أنَّ معاملة قريش لفئة المستضعفين تختلف تمامًا مع معاملتهم للذين كانت لهم قبائل تحميهم وتدافع عنهم، فكُتُب السيرة تروي أنَّ أبا جهل قد كان إذا سمع برجل دخل الإسلام وكان ذا شرف وجاه نبهه وأخزاه وقال له تركت دين أبيك وهو أحسن منك وإذا كان الذي أسلم صاحب تجارة ومال قال له تكدَّست تجارتك وهلك مالك، وإذا كان ضعيفا لا مال له ولا قبيلة تحميه ضربه وأغرى به. لقد كان أبو جهل يتجول في الأسواق ويقول للتجار ضاعفوا الأسعار على أصحاب محمد ولا تشتروا منهم وقاطعوهم وأنا أعوض لكم خسارتكم[5].

هذا من جهة ومن جهة ثانية كانت معاملة قريش لحمزة ابن عبد المطلب (ﷺ) فريدة من نوعها بحيث كانت تخشاه لأنه كان أعز فتى في قريش وأشدها شراسة في الحرب، وقد ضرب أبو جهل عندما شتم الرسول (ﷺ) وقال له : "أتشتمه وأنا على دينه وأقول ما يقول فَرُدْ عليّا إن استطعت".[6] يذكر الطبري أن

[1] ـ عبد السلام هارون : تهذيب سيرة بن هاشم ، شركة الهضاب ، الجزائر ، ص ص 69-69 .
[2] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 71 .
[3] ـ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[4] ـ المصدر نفسه ، ص71.
[5] ـ المصدر نفسه ، ص ص 76-77.
[6] ـ أبو محمد عبد الملك بن هشام : السيرة النبوية ، ج1 ، تحقيق : مصطفى السقا (وآخ) ، سلسلة تراث الإسلام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ، القاهرة ، 1955 ، ص 124 .

هذه الحادثة هي التي أدت إلى دخول حمزة في الإسلام، وقد دخل الإسلام بعد خمسة وأربعين رجلًا وإحدى وعشرين امرأة.[1]

لما أدركت قريش خبر إسلام حمزة عرفت أن الرسول (ﷺ) أصبحت له منعة من قريش فكفوا عن بعض سلوكياتهم ومعاملاتهم معه. كل هذه الأدلة تؤكد لنا تأثير العقيدة في نفوس أبنائها وغيرتهم عليها والدفاع عنها بالنفس والنفيس، وتوسيع مجال أنصارها إمَّا بالدفاع عنهم أو عتقهم هذا من جهة ومن جهة ثانية معاملة قريش للذين لا مال ولا نسب ولا قبيلة لهم تحميهم والتمييز بين المستضعفين من المسلمين، والأشراف والأغنياء رغم أن هذا التمييز لم يظهر زمن الدعوة عند المسلمين لكنه بقي دفين النفوس يبحث عن الوقت المناسب لظهوره وطفوه على مسرح الأحداث، خاصة عندما يتعلق الأمر بتشكيل دولة، أي عندما تتحول الدعوة إلى دولة.[2]

لقد كان للعقيدة تأثير بالغ الأهمية بعد قيام الدولة الإسلامية، والتي عرفت قوانين وأنظمة سطّرها الرسول (ﷺ) رغم الفتّن والمحّن التي عرفتها في وقته وبعد وفاته خاصة منها ظاهرة امتناع بعض القبائل العربية عن دفع الزكاة، وكانت هذه الواقعة بادرة خطيرة في تاريخ الدولة الإسلامية،[3] ولم يكن الرسول (ﷺ) قد توفي بعد حتى صارت كل قبيلة تشعر بحرية كيانها واستقلالية مواقفها على غرار القبائل الأخرى. حتى كادت الوحدة العربية التي شيَّدها الرسول (ﷺ) وصحابته تحت لواء العقيدة الإسلامية التي تقوم على الوازع الديني بالدرجة الأولى، أن تزول وتنقضي لولا احتكام جل القبائل العربية إلى أهل المدينة ومكة والطائف التي لم تعرف الردة.[4]

ما سبق يدل أن هذه القبائل شعرت بأنَّ فريضة الزكاة كانت بمثابة رسوم جمركية أو ضرائب وإتاوات يفرضها الغالب على المغلوب بالقوة لذلك يجب التخلص منها والتحرر من سلطة القوة والتمتع بالكرامة والهيبة. وتطور الأمر في ذلك إلى مفاوضة أبي بكر الصديق الذي رفض الفكرة رفضًا مطلقًا، مع العلم أن هذه القبائل كانت تلتزم بالصلاة، إلاَّ أنَّ أبا بكر الصديق (ﷺ) حارب هذه الطائفة المرتدة وسميت هذه الحرب بحرب الرِّدة واعتبر أنَّ أي تنازل عن أي ركن من أركان الإسلام إنما هو تنازل عن السيادة أو تنازل عن جزء من الوطن، رغم دعوة بعض الصحابة إلى التنازل لاجتياز هذه المرحلة الحاسمة، خاصة وأنَّ هناك

[1] ـ أبو جعفر محمد بن جري الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، ج 5،6 ، المجلد 3 ، المطبعة الحسينية المصرية ، مصر ، 1955 ، ط1 ، ص 17 .
[2] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 77.
[3] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 166.
[4] ـ علي عبد الرازق : الاسلام وأصول الحكم ، منشورات دار مكتبة الحياة ، لبنان ، ص 173 .

صراعات أخرى داخل الدولة الإسلامية. صراع بين دولة مكة ودولة المدينة وصراع بين المهاجرين والأنصار، وصراع بين المسلمين ودعاة النبوة.[1]

لقد أدركت بعض القبائل العربية أن وفاة الرسول (ﷺ) ما هي إلا انتهاء لعقد بين مختلف القبائل، وأن دولة العقيدة هذه قد انقضى أجلها بوفاته. أما الصحابة فيصرون على بقاء الدولة ببقاء الدين أي العقيدة الإسلامية إذ يجب استمراريتها. وقد كان عمر بن الخطاب (ﷺ) يخاطب المسلمين قائلًا: "إن رسول الله (ﷺ) كان يقاتل العرب بالوحي والملائكة يمده بهم الله، وقد انقطع ذلك اليوم، فألزم بيتك ومسجدك فإنه لا طاقة لك بقتال العرب"، أما أبو بكر (ﷺ) فخاطبهم قائلًا: "أئن كثر أعدائكم وقلَّ عددكم ركب منكم الشيطان هذا المركب؟ والله ليظهرن الله هذا الدين على الأديان كلها ولو كره المشركون... والله أيها الناس لو منعوني عقالًا لحاربتهم عليه واستعنت عليهم بالله وهو خير معين".[2] ولما ارتدت بعض القبائل العربية عن الإسلام، وقالوا نصلي ولا نؤدي الزكاة فقال جمعٌ من المسلمين أقبل منهم يا خليفة رسول الله، فنحن قلّة وعهد الدولة حديث والعرب كثيرون، لا نقدر على محاربتهم، وطلبوا من عمر بن الخطاب أن يختلي بأبي بكر الصديق بعيدًا عن أنظار الناس ويقنعه على عدم محاربتهم مقابل قيامهم بفريضة الصلاة، فرفض أبو بكر وأصرَّ على قتالهم حتى ولو لم يؤيده في ذلك أحد ولم يسر معه إلى الحرب فرد.[3]

إنَّ الحرب التي أعلنها أبا بكر على المرتدين لم يكن طابعها ديني محض بل كانت حرب سياسية لأنَّ القبائل المرتدة أرادت كل منها أن تؤسس لنفسها كيان سياسي مستقل أمَّا فريضة الزكاة فكانت مجرد ذريعة فقط، لكن قوة إيمان أبو بكر وأصحابه بسطت سيطرة الدولة على كل من كانوا تحت سيادتها في عهد الرسول (ﷺ)، وقد كان ذلك بقوة الإيمان ورسوخ العقيدة. إنَّ العقل السياسي العربي في نظر الجابري لم يكن مستقلًا عن العقيدة، أي الدين ولم يتحرر من قيوده، بل إنَّه كان خاضعًا لسلطانه، فهو إذن عقل مسلوب يستمد قوته من الله تعالى، فلا يتوفر على أدوات وما توفر منها فهي ثابتة غير متحركة. لقد رأى الجابري أنَّ الإسلام يسير في اتجاهات متعددة في العقائد وفي العبادات، ففي هذه المجالات كان متطورًا ومتجددًا لكنه كان متعثرًا، وأحيانًا جامدًا في السياسة.[4]

كل هذا وذاك دفع بالسياسة إلى العودة إلى المكبوتات الماضية، وعلى رأسها العقيدة. ولتجاوز ذلك يضع الجابري شرطًا ألا وهو: يجب تحويل العقيدة إلى مجرد رأي فبدلًا من التفكير المذهبي الطائفي

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 166 .
[2] ـ عباس محمود العقاد ، عبقرية عمر ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 20 .
[3] ـ شفيق جبري : العناصر النفسية في سياسة العرب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1987 ، ط1 ، ص ص 16-17 .
[4] ـ محمد أمين العالم : الفكر العربي بين الخصوصية والكونية ، مرجع سابق ، ص 197 .

المتعصب الذي يدعي امتلاك الحقيقة، يجب فسح المجال لحرية التفكير وحرية المغايرة والاختلاف، للابتعاد عن كل انطواء وانزواء طائفي أو عقائدي. وأنَّ تحويل العقيدة إلى مجرد رأي ما هو إلاَّ عملية تحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوغمائي دينيًا كان أو علمانيًا، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي. إنَّ العالم العربي ومادام عقله السياسي يتحكم فيه محدد العقيدة، فهو مطالب إذن بنقد المجتمع ونقد الاقتصاد، ونقد العقل بشقيه المجرد والسياسي، وبدون ممارسة هذه الأنواع من النقد وبروح علمية موضوعية، سيبقى كل حديث عن النهضة والتقدم والوحدة العربية في الوطن العربي مجرد حديث أحلام وآمال في المستقبل بعيدة عن حيز التطبيق والممارسة.[1]

2 . تأثير القبيلة على الخطاب السياسي :(The tribe)

إنَّ القبيلة جمع قبائل في معناها اللغوي جماعة من الناس تنتسب إلى أب واحد أو جدٍّ واحد مثل قبيلة قريش.[2] وقد ورد لفظ القبيلة في لسان العرب لابن منظور أنها جماعة من الناس بنو أب واحد فيقال لكل جماعة من أب واحد قبيلة، ويقال لكل جمع من شيء قبيل.[3] وقد قيل أيضًا أن القبيلة جمع قبائل مفردها القبيل أي الزوج، وأما الجماعة فهي من الثلاثة فما فوق يتكونون من أقوام شتى أو من أصل واحد، وقد يكونون من أب واحد.[4]

أمَّا القبيلة في معناها الاصطلاحي فتعني مجموعة الروابط الاجتماعية التي تساهم في تحديد السلطة والحاكم، سواء كان على مستوى القبيلة أو الدولة أو غيرهما من الأطر الاجتماعية، فهي التي تحدد السياسة، وتقوم بحسم المواقف في وجود تهديد خارجي لتتدخل العصبية لرده، ويظهر ذلك أثناء تكاتف الجهود بين أفراد القبيلة نتيجة وحدة شعورهم بالانتماء إلى قبيلة واحدة.

غير أنَّ الجابري يقصد بالقبيلة هي الدور الذي تلعبه القرابة في المجال الاجتماعي والسياسي وهي بشكل عام ما عبر عن العلامة العربي عبد الرحمان ابن خلدون بالعصبية عند دراسته لطبائع العمران البشري في التجربة العربية الإسلامية. وقد قابلها علماء الإنثروبولوجيا الغربيون بمصطلح القرابة **(Laparenté)** وقد عرفت في الحس الشعبي العام باسم العشائرية، عندما يقوم السلوك. سواء كان هذا اجتماعيًا أو سياسيًا- على ذوي القربى والمحاباة بدل الاعتماد على الخبرات والقدرات . لذا فالقبيلة إذن عند الجابري يقصد بها كل القرابات والعصبيات، وليست قرابة الرحم أو الدم فقط، أي كل القرابات التي تولَد

[1] - محمد أمين العالم : الفكر العربي بين الخصوصية والكونية ، مرجع سابق ، ص 197 .
[2] - مجموعة من المؤلفين : المعجم العربي الأساسي ، مرجع سابق ، ص 966.
[3] - إبن منظور : لسان العرب ، ج4 ، دار المعارف ، بيروت ، ص 3519.
[4] - الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 ، ط6 ، ص 1045.

بدورها شحنة عصبية في النفوس، باتجاه فكرة أو جهة أو مدينة أو طائفة أو حزب... إلخ ليكون الشعور بالانتماء رابطة نستطيع بها التمييز بين الأنا والآخر في ميداني نظام الحكم، والعلاقات السياسية.[1]

إذن القبيلة هي موجودة في كل سلوك سياسي لتشكل لاشعورًا سياسيًا في المجتمعات الصناعية، أمَّا في المجتمعات الرعوية والزراعية، فإنها تمثل معطى سيكولوجي منبثق عن تنظيم اجتماعي سياسي طبيعي، قد يكون ظاهرًا أو باطنًا، وهو ما يقابل العصبية عند ابن خلدون.[2]

إنَّ الخطاب السياسي العربي يبدأ بتاريخ مكة السياسي الذي كانت له امتدادات إلى مرحلة الدعوة المحمدية، إذ أنه يبدأ بـ قصي بن كلاب، وهو الجد الرابع للرسول (ﷺ)، الذي عاش قبل قرن ونصف من ميلاد الرسول(ﷺ)، أي في منتصف القرن الخامس الميلادي، ويعود نسب قصي إلى فهر وهو الملقب بقريش، ثم إلى عدنان وهو جد عرب الشمال. " فهو قصي بن كلاب بن مروة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر(قريش) بن مالك بن النصر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ويرفع النسابون شجرة النسب هذه إلى إسماعيل عليه السلام... واسم قريش كان يطلق قبل الدعوة المحمدية وأثنائها وبعدها على مجموعة من القبائل تنتسب إلى فهر وعندما سكنت مكة وأصبحت لها السلطة عليها صار هذا اللقب يميّزها عن القبائل العربية الأخرى لذلك كثيرًا ما نصادف عبارة (قريش والعرب)"[3].

وعندما نتتبّع الأحداث السياسية التي عرفتها مكة أثناء المرحلة الأولى للدعوة، يظهر لنا بوضوح تام الدور الذي لعبته العصبية القبلية في بلوَّرة الأحداث خاصة السياسية منها لأنَّ هذه القبائل التي كانت تعيش في مكة بدون سلطة مركزية، وهذا ما جعل تحالفها يتخذ الطابع القبلي. رغم وجود سلطة معنوية ليست قهرية لشيوخ القبائل، فالدعوة الدينية لا تتم إلا بالعصبية، لأنَّها هي التي يلتف حولها أفراد القبيلة أو العشيرة. فإذا كانت مكة تعيش فيها قبائل عدة تربطها تحالفات فيما بينها وتحكمها سلطة معنوية يمثلها شيوخ هذه القبائل نتيجة اشتراكهم في النسب والجوار، فإن الأمر الذي جعل هذه القبائل تشكل شبه دولة هو القبلية، لأن أي اعتداء على قبيلة أو فرد منها، إنما هو اعتداء على القبائل كلها. ففي المرحلة الأولى من الدعوة الإسلامية سَلِمَ المسلمون القرشيون من بطش واعتداءات خصوم الدعوة المحمدية من قبيلة بني مخزوم وقبيلة بني أمية لأنهم تحت حماية قبيلتهم العريقة قريش التي كانت تهابها كل القبائل. [4]

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 48.
[2] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 49.
[3] ـ المصدر نفسه ، ص ص 79-80.
[4] ـ المصدر نفسه ، ص 83.

هنا يكمن تأثير القبيلة على كل أنماط العلاقات السياسية والاجتماعية فلولا قبيلة بنو هاشم التي حمت الرسول (ﷺ) لما استقام عمله . فبعد وفاة عبد الله والده كفله جده عبد المطلب وبعد وفاة عبد المطلب كفله عمه أبو طالب ذلك أن عبد الله وأبو طالب أخوين من أم واحدة وأب واحد، أما العباس وأبو لهب فأمهم أخرى، وهذا ما يبيّن لنا عداوة أبو لهب للرسول (ﷺ) وفي ذلك تعصب وقبلية لذوي القربى. غير أنَّ قريش قد حمت الرسول وناصرته بفعل انتمائه لها من حيث النسب وتعصبها له. فالتاريخ الإسلامي يروي لنا أن الرسول (ﷺ) عندما هاجم آلهة وأصنام قريش، قد اهتدى وجهاء قريش إلى أبي طالب طالبين منه حثّ ابن أخيه على الكفِّ على التهجم على آلهتهم، فإمَّا الكف عن ذلك وإمَّا أن يخلي سبيلهم شأنهم وشأنه. ولما أصر أبو طالب على مناصرة الرسول (ﷺ) عاد القرشيون مرة ثانية للتهديد بشن حرب لا تهدأ أوزارها حتى يهلك أحد الطرفين.[1]

إلاَّ أنَّ إصرار الرسول (ﷺ) على مواصلة الدعوة ونشر الرسالة ومحاربة آلهتهم وأوثانهم جعلهم يأتون بعمارة بن الوليد بن المغيرة المخزومي، وهو أجمل فتى في قريش فعرضوه على أبا طالب وطلبوا منه أن يتخذه ولدا ويسلِّم لهم محمد لقتله، بحجة أنه سفّه أحلامهم وفرَّق جماعتهم وخالف دينهم، فرفض أبو طالب هذا العرض بقوة. ولما رأى وجهاء قريش أن أبا طالب ماض في حماية ابن أخيه هرعوا إلى الثأر بالمستضعفين أتباع الرسول (ﷺ) بصدهم عن دين محمد بالقوة، الأمر الذي جعل أبا طالب يجمع بني هاشم وبني المطلب لنصرة محمد، ذلك أنه من نسبهم ليس إلا، فالواضح أن الرسول (ﷺ) أصبح محميًا من قبل عشيرته كلها من بني المطلب رغم عدم استجابتهم كلهم للدعوة وعدم إسلامهم كلهم.[2]

كما أن هذه الحوادث التي كان قد تعرض لها الرسول (ﷺ) من قبل قريش جعل عمه حمزة يشهر إسلامه بدافع قبلي وذلك كتحدي لخصوم الدعوة المحمدية. وقد يروي التاريخ الإسلامي أنَّ أبا جهل عندما شتم الرسول (ﷺ) ولما بلغ حمزة الخبر اقبل يبحث عنه، ولما وجده جالسًا مع نفر من وجهاء قريش وثب عليه بسهمه وقال له: أتشتمه وأنا على دينه أقول ما يقول، ولما أراد بعض وجهاء قريش نصرة أبو جهل أمرهم هذا الأخير بتركه قائلًا لهم إنني شتمت ابن أخيه، خوفًا منه أن يتطور الأمر إلى حرب قبلية لا نهاية لها. وقد كان هذا الأمر هو الذي دفع بحمزة إلى إعلان إسلامه فبقي مترددًا فترة زمنية معينة حتى ذهب إلى الرسول (ﷺ) واعلمه بذلك[3]. لذلك فالخطاب السياسي ليس خطابًا نزيهًا صافيًا من المؤثرات القبلية، بل

[1] ـ المصدر نفسه ، ص 83.
[2] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 84.
[3] ـ أبو محمد عبد الملك بن هاشم ، السيرة النبوية ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 291.

القبيلة هي التي تسيره فهي إذن بمثابة مكبوت سياسي يخضع له العقل السياسي العربي بطريقة آلية وهو ما حمَّل الجابري على تسميته باللاشعور السياسي.

إنَّ عصبية بنو هاشم وبنو المطلب تكمن وراء مواقف الرسول (ﷺ) ما هي إلاَّ إحاطة بالرعاية والحفظ من خلال موقفهم السلبي باتجاه مشركي قريش[1]. فطبيعيٌ جدًا أن تقود الحمية القبلية بني المطلب وبني هاشم، إلى الدفاع عن واحد منهم عندما تهدده أيدي غريبة بعيدًا عن المبادئ أو الحق والباطل، وإنما العصبية هي التي تحكم بين القبائل فمن التناقض أن تدافع هذه القبائل عن الرسول (ﷺ) وتمنعه من نشر دينه ومنه يبدوا تأثير القبيلة واضح المعالم[2].

يظهر لنا تأثير القبيلة في وقائع سياسية أخرى مماثلة حيث أن إسلام عمر بن الخطاب قد تحكمت فيه مؤثرات قبلية، فلما أسلمت أخته فاطمة بنت الخطاب وزوجها ابن عم عمر، كان يخفيان إسلامهما عليه، لأنه كان أشد قسوة على المسلمين، وقد كانت أخته فاطمة بنت الخطاب وزوجها من قبيلة عدي حليفة بني مخزوم، وبني عبد الدار، فخرج عمر ذات يوم مع حشد من أصحابه وهو مهيئا سيفه للقتال يبحث في شعاب مكة عله يجد محمد يقتله وتستريح منه القبائل، لأنَّه قد فرَّق قريش وسفَّه أحلامهم، وأمر بتحطيم آلهتهم. ولما رآه نعيم بن عبد الله سأله عما يريد فقال عمر: أريد محمدًا لقتله فقال له نعيم: لو تقتل محمد أتتركك قبيلة عبد مناف، وقد قَتَلْتَ واحدًا منهم ولم يقل له بني هاشم وبني المطلب، لأن عمر من بني عدي وهو خصم خارجي، فلو قتل واحدًا من بني هاشم هبّ بني عبد مناف كلهم لأخذ الثأر. ثم أخبره نعيم أن يقيم أمر أهله وأهل بيته، وقال له أن أخته فاطمة بنت الخطاب وزوجها على دين محمد، فعاد عمر إلى البيت مسرعًا فبطش بابن عمه زوج أخته، وضرب أخته حتى شج رأسها، لكن الغريب في الأمر أنها تحدته وأخبرته بإسلامها، ولما رأى الدم يقطر من رأسها لأنَّ قلبه وندم وطلب منها إعطاءه الصحيفة التي كانت تقرأ فيها القرآن، وقد كانت فيها سورة (طه)، فلما قرأها أحس بعذوبة الكلام وذهب إلى النبي وأعلن إسلامه.[3]

إنَّ كل ما يحدث في القبيلة لابد أن يخضع لمنطقها، غير أنَّ هذا المنطق غالبًا ما يكون مختلف الاتجاهات، الأمر الذي يجعل المكبوت القبلي يطغى وبشكل رهيب على المواقف. فلما أدركت قريش قوة محمد قد تعززت بإسلام حمزة وعمر بن الخطاب، وأنَّ الإسلام بدأ يتعدى حدود قبيلتي بني هاشم وبني المطلب إلى القبائل العربية الأخرى سارعت قريش إلى مقاطعة بني هاشم وبني المطلب بعقد يمنعون فيه التعامل معهم في التجارة أو الحرب أو الزواج... وقد علقت هذه الوثيقة المتعاقد عليها في الكعبة للتأكيد على

[1] ـ محمد سعيد رمضان البوطي : فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص 120.
[2] ـ المرجع نفسه ، ص 121.
[3] ـ أبو محمد عبد الملك بن هاشم ، السيرة النبوية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 346.

تطبيقها. فدامت مقاطعة قريش لهم قرابة ثلاث سنوات، غير أنها كانت تخضع لنعرات قبلية، حيث كان بعض أفراد هذه القبائل ينقل الطعام خفية وفي جنح الظلام لأتباع محمد (ﷺ)، لما لهم من قرابات فيما بينهم. كما أنَّ العقد لا يخص كل القبائل بل كانت القبائل العربية الأخرى غير قريش تتعامل مع قبيلتي بني هاشم وبني المطلب في الأسواق رغم الضغوطات التي يمارسها عليها أبو جهل، فإذا كانت "الصحيفة قد أملاها منطق القبيلة، فإن القبيلة ليست منطقًا فحسب بل هي وجدان أيضًا وهكذا سينقض وجدان القبيلة ما أبرمه عقلها".[1]

بعد موت أبو طالب وخديجة زوجة النبي في سنة واحدة – أي قبل الهجرة إلى المدينة بثلاثة سنوات – وجد النبي نفسه مضطرًا إلى البحث عن من يحميه فهاجر إلى المدينة طالبًا النصرة. فرغم أنه لم يتقدم أحد من بني هاشم لحمايته بعد وفاة عمه أبا طالب فإنَّ عاطفتهم وهواهم معه حتى بعد الهجرة إلى المدينة حيث بقي عمه العباس ومن معه من بني هاشم على اتصال به يمدُّونه بالأخبار، وهو ما حدث يوم بدر عندما أمر الرسول (ﷺ) أصحابه بعدم قتل أي رجل من بني هاشم لأنهم خرجوا مكرهين للقتال .

إنَّ مفعول القبيلة هنا يحكمه منطق <أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب> وهو منطق حرّك النعرة القبلية بين بني أمية وبني هاشم لأنهم أولاد عمومتهم الأقربين ضد بني مخزوم أبناء عمومتهم الأبعدين. فمفعول القبيلة إذن يكون حتى داخل القبيلة الواحدة، حتى بين الأخوين الشقيقين.[2] لقد تعذَّر على قريش القضاء على رجال الدعوة المحمدية، لأن العلاقات القبلية المعقدة لم تسمح بذلك لأنَّ أي اعتداء على فرد من قبيلة معينة إنما يجر مكة إلى حرب أهلية ليس لها مثيل، وهذا ما أدى إلى بقاء الدعوة قائمة تحت حماية الأقارب ونظام الجوار كما لم يسمح بانتشار الدعوة وانتصارها لأنَّ ذلك مرهون بسيادة قبيلة بنو هاشم على غيرها وهذا ما رفضه بنو أمية الأقربون أو بنو مخزوم الأبعدون من أبناء العمومة.

أمام هذا اشتد بطش قريش بالمستضعفين الذين لا قبيلة لهم تحميهم، فأمام هذا الطوق القبلي والحصار العشائري لم يكن للدعوة أن تنتشر، وهذا ما دفع إلى ضرورة قيام قوة مسلحة تهاجم البنية القبلية المكية من خارجها. وهذا ما حتّم على البني (ص) بدعوة أصحابه بالهجرة إلى الحبشة وعرض نفسه على القبائل غير العربية الوافدة إلى مكة لأداء فريضة الحج علّه يجد من بينها قبيلة تستجيب للدعوة وتقدم لها القوة العسكرية الخارجية. غير أنَّ هذه القبائل نظرت إلى القضية على أنها قضية تتعلق بمشروع سياسي

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 85.
[2] ـ المصدر نفسه ، ص ص 86-87.

وقد تمت المفاوضات بشأنها من زوايا سياسية، وفي ذلك الحين تمت بيعة العقبة الأولى والثانية وهي التي أذنت بمرحلة الهجرة إلى المدينة والشروع في تأسيس دولة.[1]

استمر تأثير القبيلة حتى بعد الهجرة إلى المدينة، أين أصبح مشروع الدولة مكتمل الظهور لأن النبي (ﷺ) أصبح يطمح إلى البحث عن حلفاء من قبائل خارج مكة لتشكيل قوة عسكرية تضرب قريش من خارج مكة وذلك بموجب تحالف بينه وبين قبائل تحمي الدعوة وتدافع عنها وذلك لسببين: **الأول** هو إيجاد قبائل حليفة للدفاع عن الرسول وتيسير نشر الدعوة الإسلامية، أما **السبب الثاني** هو فتح جبهة خارج مكة ليقحم قريش في الحرب دون التفرغ للقضاء على الدعوة. فلما هاجر النبي إلى المدينة كانت تسكنها قبائل يهودية متعددة، تتمثل في بنو قريضة وبنو النضير وبنو قينقاع إضافة إلى ذلك قبيلتي الأوس والخزرج التي كانتا في حرب دائمة، ومع أن حل النبي بالمدينة حتى سنَ قانون المؤاخاة، فأصلح بينهما وحلت بموجب ذلك الأخوة في الدين محل الأخوة في النسب، وحلت الأمة والملة محل القبيلة والعشيرة. ومن هنا انطلق عمل الدولة، مع العلم أن المكبوت القبلي مازال قائم ولم يزول والدليل على ذلك أن أبناء القبائل من المهاجرين قد حلوا بأبناء القبائل من الأنصار في بيوتهم لوجود رابطة دم أو انتماء قبلي أو تصاهر أو غير ذلك . أمَّا أبناء المستضعفين والذين لم تكن لهم قبائل، أمرهم الرسول (ﷺ) بالمكوث في المسجد والإيواء فيه[2]

كان من بينهم أبو ذر الغفاري وعمار بن ياسر. ولما تطور حال الدولة الإسلامية حاول الرسول (ﷺ) أن ينظم أمور المهاجرين خاصة في المعاش والمأوى، ومع تعدد القبائل التي شكلت الدولة (المهاجرين، الأنصار، الأوس، الخزرج، اليهود...) حتّم على النبي وضع مواثيق ومعاهدات كانت من بينها معاهدة بين الأنصار والمهاجرين واليهود، وهي في الحقيقة بين الرسول (ﷺ) واليهود، وقد كانت هذه المعاهدة ببنودها إذانا بميلاد دولة الإسلام، وكان من الواجب تنظيم قوانينها الداخلية لأنها مزيج من القبائل، وقد أصبح نشر الدعوة يعود إلى القبيلة ككل وليس إلى وجهائها. فالصحيفة التي كتبها الرسول (ص) مع اليهود هي أول دستور وضعي في الإسلام، وهي تحتوي على أكثر من أربعين بندًا تحدد المعاش والتعايش ووحدة الأمة والمواطنة والأمن والقضاء والدفاع والإتاوات وغيرها.[3]

إنَّ الدولة الإسلامية رفضت وبشدة القبلية والعشائرية لزرع الأخوة بين أفراد القبائل وتقوية موقفها تجاه القبائل الأخرى خارج المدينة، ووحدة الحقوق والواجبات والدفاع المشترك. إلا أن مفعول القبيلة لم ينقض

[1] ـ المصدر نفسه ، ص ص 88-89.
[2] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 92.
[3] ـ صالح فركوس : تاريخ النظم القانونية والأسلامية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 43.

ويزول نهائيًا بل بقي كامنًا في النفوس لوجود المنافقين داخل صفوف المسلمين كما هو الشأن لعبد الله بن سلول عندما أثار نعرة القبلية بين المهاجرين والأنصار عندما اختلفوا حول بئر ماء في غزوة المصطلق.[1]

إنَّ القبلية تقوم على المصلحة المشتركة على أساس المعاش وليس التعايش لذلك فالصراع القبلي والعشائري ذو صبغة اقتصادية تندس تحت لواء معايير اجتماعية ونفسية وعرقية.[2] فهذه الدولة إذن "تجمع بين أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين في الاجتماع طبيعية، وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية".[3] أمَّا حال الدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول (ﷺ) حيث تضاعف فيها مفعول القبيلة خاصة عندما عُيّن أبو بكر الصديق خليفة على المسلمين في سقيفة بني ساعدة التي شهدت صراعًا سياسيًا قبليًا، معتبرين أنَّ مسألة الخلافة اجتهادية يجب مراعاتها وفق الصالح العام، لكن كان ذلك محكومًا بمنطق القبيلة، أي مراعاة التوازنات الموجودة بين أفراد القبيلة كما هو الشأن في المجتمع القبلي عمومًا.[4]

إنَّ من دوافع اختيار أبو بكر الصديق خليفة لأنَّه أول من أسلم وآمن بالرسول، أضف إلى ذلك علمه وصدقه وعدالته، إضافة إلى الوازع القبلي حيث أنه ينتمي إلى قبيلة تميم وهي قبيلة صغيرة لا تخشى القبائل الأخرى استبدادها وهيمنتها.[5] إنَّ تأثير القبيلة على تعيين الخليفة واضح وجلي، فبوفاة الرسول (ﷺ) سارع الأنصار إلى الاجتماع في سقيفة بني ساعدة لتعيين مرشحهم سعد بن عبادة زعيم الخزرج لأنها ترى في قبيلتهم الخزرج هي التي آزرت النبي وآوته، وبفضلها انتشرت الدعوة المحمدية وهو فضل لم تسبقها إليه قبيلة عربية. ومع أن سمع عمر بن الخطاب وأبا بكر الصديق وأبا عبيدة الجراح حتى اتجهوا إلى السقيفة فخطب فيهم أبو بكر معتبرًا أن قريش أوسع القبائل أنسابًا، والمهاجرين أول الناس إسلامًا وأنهم أقرب إلى الرسول (ﷺ) من القبائل الأخرى . دون أن ينكر فضل الأنصار على الإسلام، فتراجع الأنصار وقالوا منا أمير ومنكم أمير، فقال لهم أبو بكر نحن الأمراء وأنتم الوزراء.[6]

لمَّا احتدم الصراع بين المهاجرين والأنصار وأصبحت الخلافة محل أخذ ورد بينما بشير بن سعد يتدخل ويأمر الأنصار بالتخلي عن الخلافة وقد كان أول من بايع أبو بكر الصديق قبل المهاجرين والأنصار فقاموا وبايعوه وكان ذلك قرارًا حسم فيه الموقف ووضع حد لفتنة كادت أن تعصف بدولة المسلمين.[7] لما

---

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 97.
[2] ـ محمد عابد الجابري : العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994 ،ط6 ، ص ص 176-177.
[3] ـ محمد عابد الجابري : في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2005 ، ط1 ، ص 217.
[4] ـ محمد عابد الجابري : الدين والدولة وتطبيق الشريعة ، مصدر سابق ، ص ص 18-19.
[5] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 58.
[6] ـ المصدر نفسه ، ص ص 132-133.
[7] ـ شفيق جبري : العناصر النفسية في سياسة العرب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1987 ، ط1 ، ص 14.

فرغ الناس من سقيفة بني ساعدة وقد تمت المبايعة لأبي بكر الصديق لوحظ اجتماع الناس داخل المسجد جماعات حسب انتمائهم القبلي فاجتمعت بنو هاشم ومعهم الزبير بن العوام على علي، وبنو أمية على عثمان، وبنو زهرة على عبد الرحمان بنو عوف وسعد... ولمَّا أقبل أبو بكر وأبو عبيدة إلى المسجد قال لهم عمر بن الخطاب مالي أراكم مجتمعين حلقًا شتى فقوموا وبايعوا أبو بكر، فقام عثمان ومن معه وبايعوه، وقام سعد وعبد الرحمان بن عوف ومن معهم وبايعوه أما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب ومن معهم من بني هاشم فانصرفوا إلى رحالهم ومعهم الزبير بن العوام. وأما سعد بن عبادة فلم يبايع أبو بكر الصديق وهدد بقتالهم فاستشار أبو بكر أصحابه بشأن هذا العاصي فأشار إليه بشير بن سعد الأنصاري إلى إخلاء سبيله، لأن إقامة الحد علية تتولد عنها نعرات قبلية لأن هناك امتدادات وقرابات نسب بين الأوس والخزرج.[1] وهذا ما يظهر لنا مفعول القبيلة جليًا وتأثيرها على الحياة السياسية .

إنَّ معالجة أمور الخلافة كان لها مدلولًا سياسيًا، وذلك في استعمال منطق القبيلة لما لها من دور في تحريك ضمائر الأفراد، حيث يظهر ذلك في ترجيح كفة أبو بكر الصديق عند تساوي المهاجرين والأنصار في احتضان الإسلام ونصرته، ففتحت أبواب القبلية كاجتهاد من قبل الصحابة وهذا ما أدى إلى الأخذ بالمصلحة العامة ألا وهي مصلحة الدولة الإسلامية، وتغليب كفة القبيلة باعتبارها حدًا وسطًا يضمن الوصول إلى الرأي السديد وباعتبار القبيلة هي ميزان القوى في المجتمعات القبلية، إذ تحتكم إلى سلطة القبيلة قبل كل اعتبار. إنَّ تأثير القبيلة في أمور الملك تأثير شديد الوطأة، إذ أن العباس عم الرسول (ﷺ) طلب من علي بن أبي طالب أن يسأله وهو مريضًا عن أي القبائل التي يكون لها شرف الخلافة، أهي حقًا قبيلة بني هاشم؟ إلاَّ أنَّ علي بن أبي طالب لم يفعل ذلك خوفًا من أن يكون رده سلبيًا ويضيع منهم حق الخلافة، مما جعله يفضل السكون[2] .

إنَّ الحرب على المرتدين التي أعلنها أبو بكر الصديق فتحت الباب لقريش أن تسيطر على أمور الدولة كلها، خاصة في فترة خلافة عمر بن الخطاب، حيث حاربوا المرتدين وقضوا عنهم، كما حاربوا الفرس والروم رغم ضخامة جيوشهم. أمَّا علي بن أبي طالب ومن معه من الهاشميين فقد عاشوا في المدينة في هدوء تام وطمأنينة، الأمر الذي جعل عمر بن الخطاب يظفر بالخلافة على علي بن أبي طالب لأنَّ قريش هي التي تحملت نصيبًا من المسؤولية، وساهمت في إعادة بناء الدولة[3]. ولمَّا طُعِنَ عمر بن الخطاب اقترح ستة من المبشرين بالجنة، وكانوا جميعهم من قبائل عريقة ومعروفة، وهم عثمان بن عفان من قبيلة بني

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 134.
[2] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص ص 136-137.
[3] ـ المصدر نفسه ، ص 132.

أمية، وعلي بن أبي طالب من قبيلة بني هاشم، وعبد الرحمان بن عوف وسعد بن أبي وقاص من قبيلة بني زهرة والزبير بن العوام من قبيلة بني سعد بن عبد العزي، وطلحة من قبيلة تميم التي ينتمي إليها أبو بكر، غير أنَّ طلحة كان أقل حظًا من غيره لأنَّ قبيلته نالت نصيبها من الخلافة مع أبي بكر الصديق، كما أنها صغيرة الحجم إذا ما قارنَّاها مع القبائل الأخرى.[1]

ذهب الجابري في ذلك إلى أن اختيار عمر بن الخطاب لهؤلاء كان على أساس قبلي لا أكثر ولا أقل، وذلك ليكون لكل قبيلة حظًا في نيل الخلافة، ووضع حد للنعرات القبلية، حيث يروي الطبري ذلك أن عمر عندما طعن طلب منه أصحابه تعيين من يخلفه، وكان جوابه بأنه إذا استخلف فقد استخلف من هو خير منه، وإن ترك فقد ترك من هو خير منه، حيث يقصد بالأول أبا بكر الصديق، والثاني الرسول (ﷺ)، ورفض أن يُعيَن خليفة قائلا: "ما أريد أن أتحملها حيًا وميتًا (أي المسؤولية) وعليكم بهؤلاء الرهط الذين قال الرسول (ص) أنهم من أهل الجنة"[2]. وبوفاة عمر بن الخطاب (ﷺ)، عاد الصراع القبلي وكان قد بلغ ذروته فاحتدم الصراع بين قبيلة بني أمية وبني هاشم، لأن ذلك متأصل فيهم منذ الجاهلية.[3]

مع العلم أن هذا الصراع خلال عملية الشورى لاختيار خليفة لعمر بن الخطاب كان لحسابات ترعى المصالح القبلية بين بني هاشم وبني أمية وقد كانت الأغلبية من نصيب بني أمية التي استطاعت فرض مرشحها عثمان والانتصار على بني هاشم في اختيار علي بن أبي طالب.[4] ولمَّا وصل عثمان بن عفان إلى الخلافة قرب إليه بنو أمية ووضعهم في مناصب سيادية، وقد زاد ذلك استئثار قريش بالحكم، وهذا ما أدى إلى ثورة العرب ضد قريش التي بسطت سلطتها على كل القبائل الأخرى، الأمر الذي جعل القبائل العربية الأخرى تثور ضد بني أمية وكان في مقدمتهم علي بن أبي طالب.[5]

لقد بدأ زعماء القبائل العربية يؤلبون الناس ضد حكم عثمان بن عفان وذلك لاعتبارات قبلية، وقد خرج العرب إلى المدينة في السنة الخامسة والثلاثين من الهجرة (35هـ) بدعوى أداء العمرة، فدخلوا في مفاوضات مع عثمان بن عفان وحاصرو بيته إلى أن قُتِلَ.[6] وقد لاحت بوادر الفتنة إلى الأفق وذلك لوجود منافقين مندسين داخل القبائل العربية التي ثارت على عثمان، وقد كان في مقدمتهم عبد الله بن سبأ الذي كان يلقب بابن السوداء، وهو من أصول يهودية دخل الإسلام ليكيد للمسلمين فقط[7]، لقد جاء من اليمن إلى

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ص 145.
[2] ـ الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، المجلد3 ، ج 5-6 ، المطبعة الحسينية المصرية ، مصر ، ط1 ، ص 34.
[3] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 145.
[4] ـ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[5] ـ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[6] ـ المصدر نفسه ، ص ص 159-160.
[7] ـ حسن البنأ : حديث الثلاثاء ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، ص 85.

المدينة واسلم في عهد عثمان بن عفان، وبعد احتكاكه بالحياة الدينية والاجتماعية السائدة هناك اتخذ منها موقفًا معارضًا للخليفة لما بدر منه من نزوع إلى الثورة والاستئثار بالسلطة فاتصل بالمسلمين في الحجاز وحرضهم على الثورة ضد بني أمية لأنَّ بني هاشم هم أحق بالخلافة وأنَّ علي قد سلبت منه الخلافة ثلاث مرات، ثم حطَّ بالبصرة ثم الشام داعيًا إلى الإطاحة بخلافة عثمان.[1]

بعد مقتل عثمان تولى علي الخلافة حيث يروي التاريخ الإسلامي أن علي بن أبي طالب يوم السقيفة قال: ماذا قالت الأنصار قيل: قالت منا أمير ومنكم أمير، وماذا قالت قريش: قيل احتجوا بأنها شجرة الرسول (ﷺ)، فقال احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة.[2] ومع تولي علي بن أبي طالب الخلافة رفضه أتباع عثمان بن عفان من بني أمية، وكان على رأسهم معاوية بن أبي سفيان، فنشبت حرب بينهما وذلك لحسابات قبلية وهي حرب بين العرب وقريش، خاصة وأنَّ القبائل العربية هي مزيج من قبائل يمنية وحضرية صعبة التعايش، فازداد التوتر بين هذه القبائل خاصة عند خروج جيش علي بن أبي طالب لقتال جيش معاوية حيث انشق عليه رجال من قبيلة عطفان وقبيلة تميم وقررت عدم قتال جيش معاوية بن أبي سفيان، لمَّا سمع اليمنيون بذلك اتهموهم بالعمالة لصالح معاوية، ونتيجة انقسام القبيلة الواحدة بين جيش علي بن أبي طالب وجيش معاوية بن أبي سفيان، وجدت كل قبيلة نفسها تقاتل أختها أي قتال الأخوين الشقيقين.[3]

لمَّا وجد هؤلاء أنفسهم أمام هذه الوضعية الحرجة احتكموا إلى كتاب الله تعالى وقد كان هذا الشعور الذي يسود صفوف جيش علي بن أبي طالب لم يجد إلا في التحكيم مخرجا للأزمة. ونتيجة هذه التركيبة المعقدة لجيش علي، انشقت عليه قبائل شرق الجزيرة العربية الذين يطلق عليهم بالخوارج، ولم يبق معه إلا أهل الكوفة وجلهم من الشيعة ومن اليمن وقد انتقم الخوارج من علي وقُتِل على يد عبد الرحمان بن ملجم سنة 40هـ. ومع أن مات علي بن أبي طالب أبرم معاوية صلحًا مع ابنه الحسن ودخل الناس في طاعة معاوية الذي أصبح خليفة بالإجماع، وقد أُطلق على هذا العام باسم عام الجماعة وذلك سنة 41هـ، فسقطت دولة الخلافة وبدأ عهد دولة الملك السياسي.[4]

فالقبيلة إذن – إضافة إلى ما سبق توضيحه–، باعتبارها تقوم بدور القرابة وهو ما عبَّر عنه ابن خلدون بالعصبية، فإنها طريقة في الحكم أو السلوك السياسي أو الاجتماعي يعتمد على ذوي القربى بدل الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة ممن يتمتعون بثقة الناس أو يكون لهم تمثيل سياسي نتيجة انتخابات

[1] ـ علي الشابي : مباحث في علم الكلام والفلسفة ، دار بوسلامة للنشر والتوزيع ، تونس ، ط2 ، ص ص 40-41.
[2] ـ الإمام علي بن أبي طالب : نهج البلاغة ، دار البلاغة ، بيروت ، 1992 ، ط 5 ، ص 171.
[3] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي ا لعربي ، مصدر سابق ، ص 161.
[4] ـ المصدر نفسه ، ص 163.

ديمقراطية حرة، ليس المقصود مجرد قرابة الدم بل القرابات ذات الشحنة العصبية مثل الانتماء إلى مدينة أو حزب أو طائفة وهذا ما يؤكد حضورها في كل سلوك سياسي راهن في الواقع العربي. وكانت النتيجة إحباطات ونكسات فتحت الباب لعودة المكبوت القديم، وهكذا عادت الطائفية والعشائرية لتجعل حاضر الأمة العربية مشابها بماضيها وأصبحت القبيلة محركًا للسياسة، ولتجاوز ذلك يقترح الجابري ضرورة تحويل القبيلة في المجتمع العربي إلى لا قبيلة، أي إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، أحزاب ونقابات وجمعيات حرة ومؤسسات دستورية، وذلك من خلال بناء مجتمع يكون فيه التمايز واضح بين المجتمع السياسي (الدولة وأجهزتها)، والمجتمع المدني (التنظيمات الاجتماعية المستقلة عن أجهزة الدولة).

3 . تأثير الغنيمة على الخطاب السياسي: (The boothy)

إنَّ الغنيمة في اللغة مأخوذة من الفعل غنم، يغنم، غنمًا أي نال الشيء وفاز به بدون أن يكون له مقابل، فنقول غنم الرجل أي أصاب غنيمة – فالغازي في الحرب ظفر بمال عدوه – غنم الغنم وهو ما يأخذه في الحرب قهرًا، ويعني المكسب بصفة عامة.[1] وقد ورد في لسان العرب أنَّ كلمة غنيمة مأخوذة من الغنم أي الفوز بالشيء من غير مشقة، والمغنم هو الفيء: قال الأزهري ما ظفر به المسلمون بخيلهم وركابهم من أموال المشركين. أما الفيء ما أفاء الله من أموال المشركين على المسلمين بلا حرب ولا إجاف عليه مثل جزية الرؤوس، الغنيمة والمغنم والغنائم هو ما أصيب من أموال أهل الحرب وأوجه عليه المسلمون الخيل والركاب.[2] ويقال أيضًا غنم: يغنم غنمًا فهو غانم في الحرب أي بمعنى ظفر بمال عدوه، فهو ما يأخذه من المحاربين في الحرب قهرًا أو عنوة كما قيل الغنيمة، المغنم، الغنم الغنيمة، والغنم بالضم تعني الفيء، فغنيم بالكسر غنمًا أي فاز بالشيء بلا مشقة أو هذا الغنم والفيء بمعنى الغنيمة.[3]

أمَّا الغنيمة في معناها الاصطلاحي فهي ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه عنوة والفيء ما استولوا عليه من الجزية والخراج.[4] أمَّا الغنيمة عند الجابري هي تأثير العامل الاقتصادي الذي يقوم أساسًا على الخراج والريع في النشاط الاجتماعي والسياسي وكيفية تحريك الأفراد وتوجيههم في الحياة السياسية، كأنَّ ترسم بموجبها خططهم، وتحدد استراتيجياتهم وتأثير كل ما هو جاهز في صنع الأحداث وتوجيهها. أمَّا مفهوم الخراج فهو كل ما كانت تأخذه الدولة الإسلامية من المسلمين وغيرهم كجباية الغنيمة والفيء والجزية.. عينًا كان أو نقدًا، وهو بصفة عامة كل ما يفرضه الغالب على المغلوب من إتاوات وضرائب بصفة مؤقتة أو دائمة.

---

[1] ـ علي بن داهية : القاموس الجديد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1991 ، ط7 ، ص 742.
[2] ـ إبن منظور : لسان العرب ، ج4 ، مرجع سابق ، ص 3308.
[3] ـ الفيروزأبادي : القاموس المحيط ، مرجع سابق ، ص 1143.
[4] ـ يحي بن آدم القرشي : كتاب الخراج ، دار الشروق ، بيروت ، 1987 ، ط1 ، ص 58.

أمَّا الخراج يختلف عن الضريبة المعروفة حليًا، كون الضريبة تؤخذ باسم المصلحة العامة وبنوع من الرّضى، ويحددها قانون يخضع له الجميع حكامًا ومحكومين. أمَّا الريع فهو الدخل النقدي أو العيني الذي يحصل عليه الشخص بصفة منظمة، ويعيش منه دون الحاجة إلى القيام بعمل إنتاجي.[1] والخراج هو عكس الاقتصاد الإنتاجي الذي يدفع فيه المنتج الضريبة، فهو يقوم على عقلية استهلاكية تنعدم فيها روح الإنتاج والإبداع.[2] فالريع إذن هو مجرد استهلاك مثل الاعتماد على الدخل الخام كهبات الطبيعة أو أعطيات الأمير... ولا يبذل فيه جهدًا. فالجابري لا يقصد بالغنيمة تأثير الخراج والريع في النشاط الاجتماعي والسياسي فقط بل يقصد بها كذلك كيفية صرفها وخاصة الأعطيات أي توزيع الثروات، وكيف يؤثر ذلك على سير الأحداث السياسية سواء الإقبال أو الإحجام.[3]

لقد أدى الريع إلى خلق عقلية تعرف كيف تستهلك ولا تعرف كيف تنتج، فإذا كان الإنتاج يعني العائد أو المكسب وهو نتيجة عمل إنساني منظم وجزء من الجهد أو مقابل لتحمل المخاطر يندرج في تصور متكامل للنظام الإنتاجي. فإنَّ الريع يعني المكسب رزقًا كان أو حظًا أو صدفة، يرتبط بالظروف أو القدر، وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر.[4] فالغنيمة إذن حسب تصور الجابري تتحدد بثلاثة مصادر هي: الدخل خراجًا كان أم ريعًا، وطريقة صرفه أي العطاء بكل أنواعه، وعقلية ملازمة له. وتأثير كل ذلك على النشاط السياسي وكيفية توجيهه، باعتباره دافعًا للعقل السياسي سابقًا عليه، يؤسسه ويمده بالطاقة الضرورية له كفعل تضحية وتحريض للأفراد والجماعات. فالغنيمة إذن بكل ما تعنيه من أدوار يقوم بها العامل الاقتصادي في المجتمعات التي يكون فيها الاقتصاد قائمًا أساسًا- وليس بصورة مطلقة- على الخراج والريع، ويتلخص في معنى المقولة المعروفة "الملك بالجند والجند بالمال".

لقد كان للغنيمة حضورًا منقطع النظير في الخطاب السياسي العربي، فإذا تتبعنا التاريخ السياسي العربي يظهر لنا مدى تأثير الغنيمة على توجيه سلوكيات الأفراد والجماعات، فزعماء قريش الذين ثاروا في وجه الدعوة المحمدية إنما كانت لهم دوافع اقتصادية وهي الحفاظ على أموالهم ومصالحهم التجارية ومكانتهم الاقتصادية داخل القبائل العربية الموجودة بمكة، ذلك أن الأصنام التي كانوا يعبدونها لم تكن وازعًا دينيًا فحسب بل كانت مصدرًا للثروة وأساسا للاقتصاد ،[5] فالدفاع عن مكة وأصنامها لم يكن بغرض الدفاع عن العقيدة والوثنية وإنما هو الدفاع عن المال الذي يجلبونه من خلال بيعهم للأصنام أثناء مواسم الحج. كما أنَّ

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص ص 49-50.
[2] ـ محمد عابد الجابري : إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص 182.
[3] ـ محمد عابد الجابري ، التراث والحداثة ، مصدر سابق ، ص 344.
[4] ـ محمد عابد الجابري ، التراث والحداثة ، مصدر سابق ، ص 50.
[5] ـ محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 99.

التجارة في ذلك الحين كانت من أهم خصائص الحياة العامة يقدرون المال باعتباره مصدرًا للقوة وموردًا للجاه والشرف، لذلك لقيت الدعوة المحمدية مقاومة شرسة من قبل رجال المال وأصحاب النفوذ والمترفين، ولم يكن منهم فردٌ رجل دين أو له آراء دينية معادية للإسلام.[1]

تعالت الأصوات المعادية للعقيدة الوثنية، ودخول خيرة شباب مكة فيها خوَف القرشيين، خاصة وأن هذه الدولة الناشئة قد استقطبت رجالًا عظماء ومن قبائل عريقة لم يبق لهم من يحمي قوافلهم التجارية، لأن هؤلاء قطعوا الطريق أمام هذه القوافل ومنعوا أصحابها من ربح وفير كانوا يجنونه، ودافعوا عن الإسلام بالنفس والنفيس، مثل ما هو الحال في معركة بدر الكبرى.[2] ولقد كانت مكة قبلة دينية واقتصادية لكل القبائل العربية، خاصة في مواسم الحج وهي مناسبات تقوم فيها أسواق جانبية محاذية للكعبة يتم فيها البيع والشراء، الشيء جعلها مركزًا دينيًا وتجاريًا ضخمًا، فما بقي أمام المشركين إلا التصدي للدين الجديد الذي هدد تجارتهم ودينهم، لأن المساس بآلهتهم هو مساس باقتصادهم.[3]

إن هجرة الرسول (ﷺ) إلى المدينة كان يحركها عامل الغنيمة، وذلك للاعتراض لقوافل قريش التجارية، من أجل فرض حصار اقتصادي على مكة، وتوقيف التبادلات التجارية مع مختلف القبائل العربية حتى يتسنى لهم إعلان استسلامهم والدخول في الإسلام لأن وازع الغنيمة هو الذي قوى من عزيمة قريش قبل الهجرة .[4] فلما عانى المسلمون ويلات التجويع والفقر والعذاب، خاصة بعد الحصار الذي ضربته قريش على المسلمين الذي دام قرابة الثلاث سنوات، اشتكوا أمرهم للرسول (ﷺ) فأذن لهم بالخروج إلى المدينة خفية لتأمين حياتهم ودينهم.[5]

إن لكل قبيلة عربية آلهة تحج إليها في مكة وتقدم لها الهدايا من الذهب والفضة والقرابين، كحصص ثابتة ومنتظمة تشبه إلى حد كبير ركن الزكاة في الإسلام، فكان المستفيدون منها هم المقيمون على واجهات الكعبة، مما جعلهم يحيطونها بالشرف والطاعة. كما أن موسم الحج موسمًا تجاريًا يستغرق قرابة أربعة أشهر، وهو ما يفرض بالضرورة توفير قدرًا هائلًا من السلع والبضائع من أجل الاستهلاك والتبادل والتسويق. لقد كانت قريش تحتل الصدارة في رحلاتها من مكة إلى اليمن والشام رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام، فتأتي بالسلع إلى مكة وتوزعها أثناء مواسم الحج الأمر الذي ربط حياتهم بالتجارة، حيث لم تقتصر

[1] ـ صالح أحمد العلي : مكانة العقل في الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ط2 ، ص 142.
[2] ـ علي عبد الرازق ، الاسلام وأصول الحكم ، مطبعة مصر ، القاهرة ، 1925 ، ط3 ، ص 161 .
[3] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 100.
[4] ـ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[5] ـ محمد سعيد رمضان البوطي ، فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص 270.

على فئة الرجال فقط بل حتى النساء يتاجرن، وخير دليل على ذلك السيدة خديجة بنت خويلد زوجة الرسول (ﷺ) وهند بنت عبد المطلب حيث تذكر الروايات أن القافلة التي هاجمها المسلمون في جبل (بواط).[1]

تتكون من ألفين وخمسمائة بعير، أمَّا القافلة التي هاجموها في بدر كانت محملة بزاد لكل بيوت قريش وكانت منظمة بإحكام في المسير أو الحراسة. إنَّ أهمية مكة الاقتصادية واحتكارها للتجارة الخارجية جعلت أبرهة الحبشي يفكر في هدمها، وتحويل كل النشاطات الاقتصادية إلى الشام، وصرف القبائل العربية إليها.[2] وما يؤكد تأثير الغنيمة على الخطاب السياسي في الفكر العربي، هو مواجهة المشركين بسلاح الغنيمة نفسه، والمتمثل في ضرب المصالح الاقتصادية لقريش، عن طريق ضرب قوافلها التجارية، حيث في مدة لا تتعدى ثلاثة عشر شهرًا نظم الرسول (ﷺ) سبع سرايا وغزوات لاعتراض القوافل لتجارية القرشية[3].

قد تمثلت هذه السرايا في سرية أسندت إلى حمزة عم الرسول (ﷺ)لاعتراض قافلة كان يقودها أبو جهل ومعه ثلاثمائة رجل، غير أنه تدخل حليفًا للفريقين وحال دون أن يقع القتال وسرية بقيادة عبيدة بن الحارث لاعتراض قافلة كان يقودها أبو سفيان ومعه مائتي رجل تراشق الفريقان بالسهام وحدثت مناوشات وافترقا وسرية بقيادة سعد بن أبي وقاص وكانت مهمتها استطلاعية فوجدت أن القافلة مرت من هناك منذ أكثر من يومين، إضافة إلى ذلك غزوة الأبواء (وادن)، ثم غزوة بواط لاعترض قافلة كان على رأسها أمية بن خلف ومعه مائة رجل وخمسمائة بعير، وغزوة (ذات العشيرة).[4]

لقد كانت غزوة بدر الكبرى تهدف إلى كسر شوكة قريش وقد كان هدفها الأساسي هو اعتراض القافلة التجارية القادمة من الشام التي كان يقودها أبا سفيان، وقد كانت محملة بغنائم حيث كل بيت من بيوت مكة إلا ولها زاد فيها[5]. فلما أدرك الرسول (ﷺ) خبر عبورها أمر المسلمين باعتراضها لتعويض أموالهم التي تركوها في مكة قبل الهجرة. وقد برر الجابري عمليات الغزو هذه بأن نشر الرسالة يحتاج إلى أموال لتجهيز الجيش والسرايا، وهو ما جعل الغنيمة شرطًا أساسيًا في خدمة الدعوة المحمدية. فأضحت الغنيمة حاضرة في كل الغزوات التي نظمها النبي، ليس في خدمة الجيوش فقط وإنما في تحفيز النفوس أيضا على الجهاد[6].

[1] ـ بواط : وهو جبل يقع قرب المدينة المنورة ، كانت تستريح فيه القوافل التجارية أثناء عودتهم لترتيب أمورهم .
[2] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص ص 103-104.
[3] ـ المصدر نفسه ، ص 109 .
[4] ـ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[5] ـ محمد سعيد رمضان البوطي ، فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص 214.
[6] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 113.

لقد توالت الانتصارات في صفوف المسلمين حتى حان فتح مكة، وعند دخولهم إلى مكة أمر الرسول (ﷺ) بعدم نهب أموالهم واستباحة دمائهم وسبي نسائهم وهو ما يعني عدم الطمع في غنائمهم وقد كان الرسول (ﷺ) عوَض لجيشه غنائم كان قد فرضها على أصحاب الأموال والتجار ووزعها على الفقراء من جيش المسلمين تعويضا لهم عن غنيمة الفتح[1]. وعندما تمت السيطرة على مكة من قبل المسلمين واتسعت قوتهم أصبحوا مصدر تهديد على التجارة الدولية، مما جعل هرقل يجهز جيشًا يضم إليه بعض القبائل العربية قصد اقتحام المدينة والقضاء على دولة الإسلام الفتية، ولما بلغ الرسول ذلك بادر إلى غزو الروم، لكنه لقي صعوبات في تجهيز الجيش، وقد سمي هذا الجيش "بجيش العسرة".[2]

كان عثمان بن عفان (رضي الله عنه) قد جهَز الجيش لغزوة تبوك وقدم له تسعمائة وأربعين بعيرًا وستين فرسًا وجاء إلى الرسول بعشرة آلاف دينار[3]، وعندما تقدموا إلى تبوك بدأ بعض الرجال ينسحبون ويتملصون لما سمعوه من صعوبة مواجهة الروم. لكن لما وصل الرسول وجيشه إلى تبوك وجدوا أن هرقل غادر إلى حمص فعاد الرسول (ﷺ) ومن معه إلى المدينة. وبعد تطور الدولة الإسلامية، وتحول الدعوة إلى دولة، كثرت نفقات الدولة وازدادت حاجياتها في المعاش وتجهيز الجيش، وقد كان الجند يتشكل من المهاجرين والأنصار وكانت نفقاتهم من الغنائم التي يحصلون عليها من الغزو لأعدائهم. لكن بعد فتح مكة ودخول القبائل العربية في الإسلام، فرضت عليها الزكاة كرمز مادي على إسلامها –والذي هو في الحقيقة إسلام سياسي–، حيث كانت هذه القبائل تنظر إلى الزكاة على أنها تجسيد لتقليد وجد قبل الإسلام أيام الجاهلية، فالقبيلة الغالبة تفرض على القبيلة المغلوبة مقدارًا من المال تدفعه إليها قهرًا تعبيرًا عن ولائها لها والوقوع تحت سلطتها.[4]

ما إن حلَّ زمن الخلافة الراشدة حتى قررت هذه القبائل الامتناع عن دفع الزكاة، وعرف التاريخ الإسلامي مرحلة جديدة من الردة فحربها أبا بكر الصديق رضي الله عنه، وأعاد لدولة المدينة هيبتها، ومع أن أعدَّ أبو بكر وحدة الصفوف بين المسلمين حتى كثرت الانتصارات وأمل الصحابة في فتوحات جديدة، حيث كانت الوجهة هذه المرة نحو العراق والفرس وقد كان هناك تنافس بين الفاتحين حول من يتولى قيادة الفتوحات، لما يجنوه من غنائم كما هو الحال مع خالد بن الوليد الذي صفى ثورة مسيلمة الكذاب وأخضع اليمامة من جديد لدولة المدينة. ثم لمَّا أمره أبو بكر أن ينزل بالعراق وما جاورها تقدم الوليد بن المثنى بن حارثة الشيباني إلى أبي بكر أن يأذن له بفتح بلاد فارس، ولما اشتدت المنافسة بينه وبين بني عشيرته أسند

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 119.
[2] ـ المصدر نفسه ، ص 122.
[3] ـ خالد محمد خالد : خلفاء الرسول ، دار الجيل ، بيروت ، 2001 ، ص189.
[4] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 176.

أبو بكر المهمة إلى خالد بن الوليد وجعل الآخرون تحت إمارته، ولا يخفى علينا أن وراء هذه المنافسة عنصر الغنيمة[1].

حرض أبو بكر الصديق (ﷺ) المسلمين على قتال الفرس، وحرضَّ أبو بكر الصديق في مكة والطائف واليمن على قتال الروم رغبة في غنائمهم لتقوية هيبة الدولة الإسلامية. أمَّا في عهد عمر بن الخطاب (ﷺ) فقد تضاعفت الفتوحات الإسلامية، ذلك أنَّ الفاتحين الأوائل يعتقدون أن هناك حسنتين إما الشهادة في سبيل الله وإما جني غنيمة، فإذا كانت القلة من المسلمين الأوائل همهم نشر الإسلام، فإن الغالبية العظمى تحركهم الغنيمة[2]. ولقد أصبح الجيش في عهد عمر بن الخطاب (ﷺ) يتطلب إنفاقًا، لأنه يختلف عن جيش المدينة الذي كان أفراده متطوعون، كما اختلف طابع الغنيمة فلم تعد إبل وأغنام قبائل بل أصبحت خزائن وأموال وذهب وبساتين دول عريقة. لقد كان الفرق شاسعًا بين الغنيمة في عهد الرسول (ﷺ) وعهد أبو بكر الصديق وعهد عمر بن الخطاب (ﷺ) ففي زمن أبي بكر كانت الغنائم ضئيلة، حيث وجد صعوبة في توزيعها مما أدى إلى خلق فوارق اجتماعية بين الفقراء والأغنياء، إلاَّ أنَّه لم يشهد اختلاف في درجة القرابة للرسول الكريم، أمَّا عهد عمر بن الخطاب فإنَّ غنائم الدولة تتعدى حدود المعاش بكثير، الأمر الذي جعل الغنيمة توزع بالعدل وذلك حسب درجة القرابة والنسب من الرسول (ﷺ) من مبدأ أنزل الناس منازلهم، ومنازل الناس آنذاك محكومة بالمحددات الثلاث القبيلة والعقيدة والغنيمة.

لمَّا كان الأمر يتعلق بالغنيمة فإن توزيع الأموال يخضع لقرابة الرسول (القبيلة) على أساس أنها السابقة في اعتناق الإسلام (العقيدة).[3] لقد استشار عمر بن الخطاب (ﷺ) أصحابه بشأن المال الذي جاء به أبو هريرة [4] إحداث سجل تكتب فيه أسماء الذين يوزع عليهم العطاء، وهو ما خلق مشكلة كبيرة كيف يمكن ترتيب الناس على أساس القرابة، الأمر الذي جعله يضع شجرة عامة للأنساب العربية.[5] حيث يذكر ابن خلدون أنَّ عمر بن الخطاب (ﷺ) هو أول من وضع الديوان في الدولة الإسلامية، وذلك راجع إلى الاختلاف في قسمة الغنيمة بعد استكثارها والتعب في قسمتها فأشار خالد بن الوليد إلى الديوان بعد أن رآه عند ملوك الشام، فقبل عمر وأنشأ للمسلمين ديوان العساكر الإسلامية وذلك على ترتيب الأنساب بدءًا بأقرباء الرسول (ﷺ) ثم الأقرب فالأقرب.[6] لقد أنشأ بيت مال المسلمين الذي له مردون اقتصاديون يضمنون له

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 176.
[2] ـ المصدر نفسه ، ص 169.
[3] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 174.
[4] ـ الأكسرة : هو الديوان أو السجل أو الدفتر الذي يجمع دخل وخرج أفراد الدولة ، تكتب فيه أسماؤهم وترتب فيه الأعطيات من دخل أو خرج ، حتى يتسنى للحاكم تقدير حصة كل واحد منهم ومعرفة مقدار ما أخذه ، ومقدار ما دفعه .
[5] ـ المصدر نفسه ، ص 175.
[6] ـ عبد الرحمان إبن خلدون : المقدمة ، مرجع سابق ، ص ص 173-174.

العطاء باستمرار وثبات هما: الخراج والعطاء فالخراج هو الجزية على الأفراد والخراج على الأرض وهو ما يعرف بالاقتصاد الريعي، أو الدولة الريعية. حيث خلق هذا النظام فوارق كبيرة بسبب تكدس الأموال في يد الأقلية مما أدى إلى الطبقية والترف ففكر في الحد من هذه الظاهرة إذ أخذ من عماله نصف أموالهم عندما لاحظ أنها تزيد عن ممتلكاتهم قبل توظيفهم. أما في عهد عثمان بن عفان (ﷺ) الذي عرف بغنائه قبل إسلامه ومساهماته الكثيرة في خدمة الدعوة الإسلامية، وما أن تولى الخلافة حتى بدأت مظاهر الغنى في الانفجار. "وزاد في انفجار الترف حجم المال المتدفق على المركز".[1]

لقد روى لنا التاريخ الإسلامي أنَّ عثمان بن عفان (ﷺ) كان أول خليفة في الإسلام ازدادت أعطيات الناس في زمنه، وعرفوا الثراء الفاحش والكسب الوفير حتى شاع بينهم الترف والمجون[2]. غير أنَّ ابن خلدون لا يرى في الزيادة في الأعطيات أمرًا مخالفًا للإسلام لأنها أموال حلال مصدرها الغنائم والفيء، كما لم يكونوا مبذرين ولا مترفين، بل أنفقوها في سبيل الحق كما أنَّ الفتنة التي وقعت بين علي كرم الله وجهه ومعاوية كانت بسبب اختلاف اجتهاداتهم في فهم الحق فإذا كان علي على حق فإنَّ معاوية قصد الحق لكنه أخطأ، وأنَّ طبيعة الملك اقتضت إنفراد معاوية به فرضاه معاوية لنفسه كما رضاه له بني أمية، وما كان ليحدث غير ذلك[3].

استغلَّ المسلمون طيبة عثمان وسخائه وكثرة أمواله، فعمَّ الترف من مداخيل الخراج، حيث اتبع طريقة عمر بن الخطاب في العطاء لكن تجاوزها إلى النفقة من بيت مال المسلمين لأقاربه من بني أمية مما جعلهم يزدادون ثراءًا وترتكز الثروة في أيدي قلة من الناس، فثار عليه الرعية واتهموه بالاستئثار بالسلطة وتقريب بني أمية إليه على حساب بيت مال المسلمين، فازدادت الهوة بين الأغنياء والفقراء، وظهرت الطبقية وقامت معارضة ضد عثمان (ﷺ) وحوصرت بيته من قبل جموع المسلمين متفاوضين معه عن سبل ترك الخلافة فأبى أن يتركها وانتهت بمقتله[4]. ومع أنه بُوِيعَ علي بن أبي طالب خليفة حتى تجددت المواجهة بينه وبين قريش التي مثلها طلحة بن الزبير، ثم تحولت إلى مواجهة بين علي ومعاوية. وقد كانت هذه الفتنة تحتكم في الأساس إلى ضوابط قبلية، تغذيها الغنيمة نتيجة الفقر المتقع الذي مس الضعفاء من العرب غير قريش[5].

عندما تولى علي كرم الله وجهه الخلافة قام بعزل العمال الذين عينهم عثمان بن عفان، واسترجع ما كان قد قدمه عثمان لأهله وأقاربه من بيت مال المسلمين (الخراج)، وأنقص من العطاء حتى وصف بالبخل،

[1] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص 181.
[2] ـ الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، المجلد 3 ، ج 5-6 ، مرجع سابق ، ص 22.
[3] ـ عبد الرحمان إبن خلدون : المقدمة ، مرجع سابق ، ص149.
[4] ـ محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، مصدر سابق ، ص ص 183-184.
[5] ـالمصدر نفسه ، ص 184.

وهو ما غذَّى الفتنة بينه وبين معاوية التي عرفت بالفتنة الكبرى والتي انتهت بمعركة صفين، زالت بموجبها دولة الخلافة الإسلامية وحلت محلها دولة الملك السياسي على يد معاوية. ومن هنا يظهر تأثير الغنيمة واضح وجلي، إذ أن هذه الفتنة لم تكن لسبب ديني ولا لسبب قبلي فحسب بل من أجل الغنيمة[1].

لقد دامت مدة حكم معاوية تسعة عشر سنة وثلاثة أشهر، حتى تقدم في السن إذ كان عمره يناهز خمسة وسبعين سنة، ثم خلفه ابنه يزيد من بعده.[2] غير أن ثورة علي بن أبي طالب كانت باسم العقيدة ووقفت في وجه القبيلة والغنيمة الأمر الذي جعله يعالج أمور غير سياسية بالسياسة، مما أدى إلى ضعفه والانشقاق عليه فقبل بالتحكيم مكرها، فاحتج عليه الخوارج وقتل على أيديهم.[3]

إنَّ المتصفح لهذه الأحداث يتبين له أن مفعول الغنيمة كان حاضرًا في كل مراحل الخطاب السياسي العربي، وحتى مع دولة الملك السياسي، أصبح الخطاب تحركه المصالح الاقتصادية، وهو ما يسمى اليوم بالدول الريعية أو دول الاقتصاد الريعي، فهذه المحددات صنعته ومازالت تصنعه إلى يومنا هذا. وهو ما يبين لنا بوضوح ظهور هذا المكبوت (الغنيمة) في كل مراحل التاريخ السياسي العربي، فتتحدد الغنيمة كمركب تاريخي يتحرك في خضوعه لعملية تحويلية، تتمثل في تحويل الغنيمة إلى اقتصاد ضريبة وبعبارة أخرى تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي. وهذه النظرة نحو نقد اقتصاد الغنيمة قد تفيد في التنبيه مستويات أخرى تدمج العلاقات الاقتصادية في جوهر الانطلاق من عتبات حداثية لممارسة اقتصادية تستجيب لمنطق العصر وأدواته. "وعليه فلابد من تحويل الغنيمة إلى ضريبة والاقتصاد الاستهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي أو تحويل اقتصادنا العربي إلى اقتصاد يطغى عليه العطاء والريع على الإنتاج (الأجور المرتبات والأعطيات ودعم المواد) إلى اقتصاد تراقب فيه عملية صرف الضرائب والأموال".[4]

الخاتمة :

إن المتتبع لمشروع المفكر المغربي محمد عابد الجابري، يتبين له بوضوح أن الواقع السياسي العربي قد شهد تدافعًا سياسيًا، حركته محددات ومرتكزات تجلت في العقيدة والقبيلة والغنيمة. حيث كانت بمثابة القوى الكامنة في المخيال السياسي العربي، ذلك أنها حركته في كل القضايا التي اعترضت سبيل هذا العقل منذ فجر تكوينه. لقد كانت محددات العقل السياسي العربي مرتبطة أشد الارتباط بالموروث السياسي، الذي يطلق

[1] - المصدر نفسه ، ص 187.
[2] - الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، المجلد 3 ، ج 5-6 ، مرجع سابق ، ص 108.
[3] - محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، المصدر السابق ، ص 195.
[4] - جمال مفرج (وآخ) : التراث والنهضة ، قراءات في أعمال محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ط1 ، ص 154.

عليه محمد عابد الجابري اسم اللاشعور السياسي الذي تتحكم فيه ثلاث مرتكزات هي: وازع القبيلة التي تفرض على الفرد شعورًا بالانتماء لا إرادي يزيحه عن الأداء السياسي الموضوعي، ووازع العقيدة الذي يملي على العقل نمطًا معينًا من الانتماء الديني والمذهبي يحتكم إليه الإنسان في كل أداء سياسي، ووازع الغنيمة الذي يعتبر عاملًا محركًا للحياة الاقتصادية في المجتمع السياسي. كل هذه المحددات تتجلى في العقل السياسي العربي منذ نشأته، مما جعلته حبيسًا لها في كل ممارسة سياسية، غير أن الجابري يقترح لها الحلول للخروج من هذه المكبوتات السياسية ومسايرة الحداثة. إذ يجب أن تتحول القبيلة إلى مجتمع مدني، وتتحول العقيدة إلى مجرد رأي، وتتحول الغنيمة إلى مجتمع ضريبي.

المراجع والمصادر

1 . أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ،ج 5، 6 ، المجلد3 ، المطبعة الحسينية المصرية ، مصر ، ط 1، 1955 .

2 . أبو محمد عبد الملك بن هشام ، السيرة النبوية ، ج 1 ، تحقيق : مصطفى السقا(وآخرون) ، سلسلة تراث الإسلام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، 1955 .

3 . إسماعيل زروخي ، الدولة في الفكر العربي الحديث ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، 1999 .

4 . الإمام علي بن أبي طالب ، نهج البلاغة ، دار البلاغة ، بيروت ، ط5 ، 1992.

5 . أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، المجلد الثالث ، تعريب خليل احمد خليل ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط2 ، 2001 .

6 . جمال الدين أبو الفضل محمد ابن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، ج 4 ، دار المعارف ،بيروت .

7 . جمال مفرج (وآخرون)، التراث والنهضة – قراءات في أعمال محمد عابد الجابري – مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2004 .

8 . خالد محمد خالد ، خلفاء الرسول ، دار الجيل ، بيروت ،2001.

9 . شفيق جبري ، العناصر النفسية في سياسة العرب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1987 .

10 . شفيق جبري ، العناصر النفسية في سياسة العرب، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط 1 ، 1987 .

11 . صالح أحمد العلي ، مكانة العقل في الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2، 199 7 .

12 . صالح فركوس ، تاريخ النظم القانونية والإسلامية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر .

13 . الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، المجلد 3 ، ج 5،6 ، المطبعة الحسينية المصرية ، مصر ، ط1 .

14 . عباس محمود العقاد ، عبقرية عمر ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، 1989 .

15 . عبد الرحمان ابن خلدون ، المقدمة ،مكتبة و مطبعة عبد الرحمان محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية ،مصر .

16 . عبد السلام هارون ، تهذيب سيرة بن هشام ، شركة الهضاب ، الجزائر .

17 . علي الشابي ، مباحث في علم الكلام والفلسفة ، دار بوسلامة للنشر والتوزيع ، تونس ، ط2 .

18 . علي بن داهية ، القاموس الجديد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط 7، 1991 .

19 . علي عبد الرازق ، الإسلام وأصول الحكم ، منشورات دار مكتبة الحياة ، لبنان .

20 . علي عبد الرازق ، الإسلام وأصول الحكم ،(القاهرة :مطبعة مصر ، ط3، 1925 .

21 . الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط 6 ، 1998.

22 . مالك بن نبي ، شروط النهضة ، دار الفكر للطباعة والنشر ، سوريا ، ط4، 1987.

23 . الماوردي ، آداب الدنيا والدين ، دار الكتب العلمية ،لبنان .

24 . مجموعة من المؤلفين ، المعجم العربي الأساسي ،(بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1989

25 . محمد سعيد رمضان البوطي ، فقه السيرة ، دار الشهاب ،الجزائر .

26 . محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط6 ، 2010

27 . محمد عابد الجابري ، التراث والحداثة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1991 .

28 . محمد عابد الجابري ، الدين والدولة وتطبيق الشريعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1996.

29 . محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة ، – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي– ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 6 ، 1994 .

30 . محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي . محددات وتجليات . ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 5، 2004 .

31 . محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط 1 ، 2005 .

32 . محمود أمين العالم ، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية ، دار المستقبل العربي ، بيروت، ط2 ، 1998.

33 . يحي بن آدم القرشي ، كتاب الخراج ، دار الشروق ، بيروت ، ط 1 ، 1987 .

النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى 2016

Arab Oil in the US Strategy Since World War II Until 2016

د.ذيب اسليم القرالة

Dr. Theeb E. Qarslleh

مستشار إعلامي في السفارة الأردنية في القاهرة

Information Advisor in Jordanian Embassy (Cairo)

Email: theeb100@yahoo.com

ملخص

تناولت الدراسة العلاقة المعقدة بين المصالح الأمريكية في منطقة الخليجي العربي وأمن تلك الدول، وحاولت الدراسة الإجابة على تساؤل عن ماهية الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالنفط العربي منذ الحرب العالمية الثانية وكيف تطورت تلك الاستراتيجية، وأثر ذلك على أمن دول منطقة الخليج. اعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي والتحليلي. وكانت أهم نتائج الدراسة أن النفط كان حاضراً في أغلب الحروب التي مرت بها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية دائماً كانت وما زالت الطرف الأكثر استفادة من صراعات المنطقة، كما كشفت الدراسة كذلك عن حجم التداخل والتعقيد بين السياسي والاقتصادي فيما يخص ملف النفط، أما أهم التوصيات فكانت ضرورة أن تجد دول الخليج العربي صيغة للحفاظ على أمنها بعيداً عن الترتيبات الدولية، وأن تحاول أن تجد نظام للأمن الخليجي بعيداً عن الترتيبات الدولية، وأخيراً يمكن تقديم دراسات أخرى تتعلق بالإستراتيجية الأمريكية بخصوص النفط العربي مثل قضايا الإرهاب والملف النووي الإيراني والأزمة الأوكرانية وثورات الربيع العربي، وتجارة السلاح.

الكلمات المفتاحية: النفط العربي – الإستراتيجية الأمريكية – الحرب العالمية الثانية.

Abstract

The study examined the complex relationship between the American interests in the Gulf Arab region and the security of those countries. The study attempted to answer the question of what the American strategy related to Arab oil since the Second World War and how that strategy evolved and the impact on the security of the Gulf countries. The research methodology is based on the descriptive analytical approach. The most important results of the study are that oil remained present in most wars, Which the region has experienced since World War II, The United States of America has always been and remains the most useful member of the conflicts in the region, The study also revealed the extent of overlap and complexity between the political and economic with regard to the oil file. The most important recommendations were the need for the Gulf

States to find a formula to maintain their security away from international arrangements and to try to find a system of Gulf security away from international arrangements. Finally, other studies related to the American strategy on Arab oil, such as terrorism, the Iranian nuclear file, The Ukrainian crisis, The revolutions of the Arab Spring and the arms trade.

Key Words: Arab Oil - US Strategy - World War II.

مقدمة

لا يمكن لأي دارس للعلاقات الدولية، سواء الاقتصادية أو السياسية، أن يتجاهل دور النفط في السياسية الدولية، منذ بدايات القرن العشرين، ما جعل منطقة الخليج العربي هي المنطقة الإستراتيجية الأكثر أهمية في العالم. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أن تربط سياسات دول المنطقة بسياساتها منذ وقت مبكر، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وظلت الولايات المتحدة اللاعب الأساسي في تلك المنطقة، وأصبحت مهيمنة على العلاقات الإستراتيجية والسياسية والعسكرية، واستطاعت أن تتأقلم مع كل الأوضاع، وتستفيد من معظم الصراعات التي مرت بها المنطقة.

ويتناول الباحث من خلال هذا البحث، الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع ملف النفط العربي، منذ الحرب العالمية الثانية، ولغاية نهاية عام 2016.

المشكلة البحثية : تتبع المشكلة البحثية بالأساس من العلاقة المعقدة بين المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وأمن تلك الدول حيث تحاول الولايات المتحدة دائماً اقناع تلك الدول أن أمنها مرتبط بحمايتها، كما أن دول الخليج على الرغم من أنها تعلم جيداً أن المحرك الأساسي للولايات المتحدة هو مصلحتها المتعلقة بالنفط إلا أن تلك الدول لديها قناعة بأنه بدون وجود الولايات المتحدة في المعادلة الأمنية في المنطقة لن يحدث التوازن المطلوب.

وتحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما هي الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالنفط العربي منذ الحرب العالمية الثانية وكيف تطورت تلك الاستراتيجية وما أثر ذلك على أمن دول منطقة الخليج.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الأساسي وهو النفط العربي والذي يمثل مصدر مهم وأساسي للطاقة في العالم، خصوصاً بالنسبة للدول الصناعية الكبرى ومن هنا كان اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الخليج، وكذلك تأتي أهمية تلك الدراسة بسبب التداخل الذي يحدثه موضوعها بين النظام الدولي والنظام الاقليمي الخليجي، وكذلك التداخل بين السياسة الدولية والاقتصاد الدولي، إضافة إلى ذلك أن جميع أزمات المنطقة السيادية بداية من أمن المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية والصراع الدولي بين القطبين أثناء الحرب الباردة ثم حرب أكتوبر 1973 والثورة الإيرانية وغزو العراق للكويت 1990 وأحداث سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على العراق كل هذه الأزمات يشكل النفط ضلع أساسي بها.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية الأمريكية تجاه النفط العربي وتطور تلك الاستراتيجية خلال الفترة الممتدة منذ الحرب العالمة الثانية وحتى 2016 وكذلك كشف أهم الأهداف والمخططات الأمريكية ودورها في التأثير على قضايا المنطقة وتدخلاتها فيها بناء على عامل النفط.

منهجية الدراسة : تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال التعرض للمواقف الأمريكية خلال الأزمات المتلاحقة في منطقة الخليج، وكذلك تحليل لأهم النسب والأرقام التي تتعلق بتجارة النفط عالمياً.

اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط العربي منذ الحرب العالمية الثانية:

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، تتبع في المنطقة العربية سياسة مبنية على أساس حماية حقوقها التجارية وعدم التورط سياسياً في بلاد اعتبرتها منطقة نفوذ أوروبي، إلا أنها أخذت منذ دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء تبحث لنفسها عن سياسة جديدة تجاه المنطقة، وقد بدأت هذه السياسة بتقديم الإمدادات والخدمات العسكرية والمدنية اللازمة لبلدان تلك المنطقة، كما زادت من حجم وجودها العسكري في الخليج لمد القوات السوفياتية بالعون عبر إيران.[1]

وبالتالي فقد أدت الحرب العالمية الثانية، إلى تدعيمً أهمية النفط الاستراتيجية وتعاظم دوره في حياة الأمم، حيث قام النفط بدور بارز في حسم المعارك لمصلحة الحلفاء، وبات واضحاً أن مركز الثقل في صناعة النفط العالمية انتقل من نصف الكرة الغربي إلى قلب العالم العربي، وأن من يملك هذه الموارد يمسك بزمام السياسة الدولية، وتنبهت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الأمر، وأيقنت أنه يجب تغيير سياستها الخاصة بالمنطقة العربية، حيث أدت الحرب العالمية الثانية إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وعمدت من خلاله إلى دعم مصالحها النفطية في السعودية والبحرين والتطلع نحو أقطار الجزيرة العربية الغنية بالنفط بعد أن بدأ مخزونها النفطي بالانخفاض، حيث أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت عام 1943 "أن السعودية أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي الأمريكي". [2]

ومع صراع القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، امتد هذا الصراع إلى منطقة الشرق الأوسط وقلبها العالم العربي لسببين رئيسيين هما موقعها الجغرافي المميّز، وثروتها النفطية الهائلة، حيث أصبح النفط عنصراً من عناصر هذا الصراع بل هدفاً من أهدافه، فقد أثبتت هذه المادة الاستراتيجية أنها مصدر القوة العسكرية والاقتصادية في العالم، واعتبر الاستراتيجيون إن البترول هو المحرك الجبّار للقوة الأمريكية التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر، وتقدمت إلى قيادة العالم حتى بلغت أوج صعودها عند منتصف القرن العشرين، وساهم في صعود الاتحاد السوفيتي كقطب ثاني.[3]

(1) مؤلف جماعي، الخليج تحديات المستقبل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2005، ص155–156.

(2) د. رؤوف عباس: "أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية"، في " السياسة الأمريكية والعرب"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 37.

(3) محمّد حسنين هيكل: "حرب الخليج : أوهام القوة والنصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص 198.

عمدت الولايات المتحدة إلى تطويق منطقة الشرق الأوسط بأحلاف ومعاهدات ومواثيق متعددة، كما عمدت إلى دعم إسرائيل واعتبرتها حارسها الأمين في قلب العالم العربي من أجل حماية النفط الذي أصبح هدفاً استراتيجياً ثابتاً في سياستها الشرق أوسطية.[1]

في عام 1947 أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان بيان سياسي عرف بـ" مبدأ ترومان" يُلزم فيه الولايات المتحدة تحمل مسؤوليات سياسية وأمنية مباشرة في الشرق الأوسط تحفظ بها مصالحها النفطية، وتنفيذاً لهذا المبدأ، ربطت الولايات المتحدة، والمساعدات العسكرية والاقتصادية، التي تقدّمها لدول المنطقة، بالتزام هذه الدول باستراتيجيتها العامّة المعادية لسياسة التوسّع السوفياتي.[2] وكان التطبيق الأمثل لمبدأ ترومان في الشرق الأوسط هو دعم دولة إسرائيل المستمر لبقائها واستمرارها كخط دفاع أول لحماية مصالح أمريكا النفطية ضد الخطر السوفياتي وقوى التحرر العربي، وتجسَّد المبدأ أيضاً في مساعي أمريكا لربط المنطقة بسلسلة من الأحلاف والتكتلات ومعاهدات الدفاع المشترك.[3]

بعد فشل هذا المشروع، سعت الولايات المتحدة إلى إقامة "حلف بغداد" عام 1955، الذي كان مؤلفاً في الأساس من تركيا والعراق وبريطانيا، ثم انضمّت إليه تباعاً باكستان وإيران، واكتفت الولايات المتحدة بدور المراقب لاعتبارات محلية، وقد سقط حلف بغداد أيضاً نتيجة معاداة العرب للغرب، ومعارضة الاتحاد السوفياتي لهذا الحلف وعندما قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالهجوم على مصر في أكتوبر 1956 وهو ما عرف بـ "حرب السويس" سارعت الولايات المتحدة الى العمل على إيقاف الهجوم وسحب القوات المعتدية من السويس، وهكذا جاء فشل العدوان الثلاثي إيذاناً بنهاية النفوذ الاستراتيجي لكل من بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، وحلول الولايات المتحدة كوصي على المصالح الغربية في تلك المنطقة[4].

في عام 1957 أعلن الكونغرس الأمريكي، الموافقة على مبدأ إيزنهاور الذي خوّل الرئيس الأمريكي سلطة تقديم مساعدات عسكرية، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة الأمريكية، إلى أي دولة أو مجموعة دول في المنطقة لضمان حماية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي عند تعرّضها لأي عدوان مسلح من أيّ دولة تسيطر عليها الشيوعية، وكان هذا المبدأ بمثابة تحذير موجّه بصورة خاصة إلى الاتحاد السوفياتي لمنعه من التدخل في الشرق الأوسط وإرباك مصالح أمريكا الاقتصادية والاستراتيجية.

مما لا شك فيه أن هذا المبدأ كان في أحد جوانبه المهمّة، يمثّل محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها النفطية في المنطقة عقب فشل حلف بغداد والهزيمة السياسية للحلفاء في حرب السويس، وانطوى المبدأ أيضاً على عزم أمريكا على ملء "فراغ القوة" الذي نجم عن انهيار النفوذ البريطاني والفرنسي،

(1) د. حامد عبد الله ربيع، البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1971، ص 167.

(2) توماس أ. بريسون: "العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط "1784 . 1975)"، ترجمة دار طلاس . دمشق 1985، ص 327.

(3) أحمد المصري: "الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط : المنطق النظري والتطبيقات العملية"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، يناير، 1982، ص 74.

(4) توماس أ. بريسون. مرجع سابق، ص ص 465 ، 499.

وذلك بغية تأمين الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط وإبعاد التدخل السوفيتي عنها، وأدّى مبدأ إيزنهاور إلى شقّ الصف العربي بين مؤيّد ومعارض، ورأت الولايات المتحدة ضرورة إبقاء الدول المنتجة للنفط خارج نطاق أي تقارب عربي، ولو باستخدام القوة إذا لزم الأمر.[1]

حينما تولّى الرئيس ريتشارد نيكسون مقاليد السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1969، تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربي بعد أن تأكدت الإدارة الأمريكية من حاجتها المتزايدة إلى النفط العربي، لتلبية استهلاكها الداخلي المرتفع، وفقاً لتقارير الخبراء النفطيين، وكان لقرار الحكومة البريطانية بتصفية وجودها العسكري في الخليج وقع كبير على إدارة نيكسون، التي سارعت إلى ملء الفراغ بإرسال قواتها البحرية لتأمين مصالحها النفطية، وتشجيع الأنظمة المحلية الموالية لأمريكا على المساهمة في تأمين هذه المصالح، واتخذت هذه الخطوات وفقاً لـ "مبدأ نيكسون" الذي أُعلن عنه في مؤتمر صحافي عُقد في يونيو 1969، وجاء فيه: "إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتقديم المساعدات العسكرية للدول التي تتعرّض للتهديد والعدوان إذا أرادت هذه الدول أن تتحمّل مسؤولية الدفاع عن نفسها".[2]

أثر أحداث السبعينيات على الاستراتجية الأمريكية الخاصة بالنفط

تعتبر حرب أكتوبر 1973 المناسبة الأولى التي يتم فيها توظيف سلاح النفط بفاعلية خطيرة، كسلاح سياسي لخدمة قضية العرب القومية، بعد أن كان مجرد سلاح تهدّد به الدول النفطية الدول الغربية المستهلكة للنفط بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية. لقد فاجأ سلاح النفط العالم أجمع وأحدث ارتباكاً في العلاقات الدولية بحيث أصبح محور الصراع بين الحكومات العربية والحكومات الغربية، وذلك نتيجة للاعتبارات التالية:.[3]

أ. هزّ سلاح النفط الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية التي تناولها الحظر خلال فترة تنفيذه، فالتخفيض التدريجي في الإنتاج بنسبة 5 % شهرياً، إلى جانب الحظر الشامل في تصدير النفط العربي إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا بسبب انحيازها الفاضح لإسرائيل، كل ذلك أحدث خللاً مفاجئاً في أسواق النفط العالمية، وقد كان لتخفيض الإنتاج تأثير كبير على الاقتصاد الدولي قياساً على النموّ السريع لاستهلاك العالم من النفط.

ب. أدى الارتفاع الجنوني للأسعار، إلى تفاقم المشاكل والصعوبات الاقتصادية في وجه الدول المستهلكة، لذلك كان لقرار حظر النفط العربي آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي من ضمنها تسريح 250 ألف أمريكي من العمل خلال فترة الحظر، بينهم 80 ألفاً من صناعة السيارات و15 ألفاً من موظفي شركات الطيران، والآلاف من مستخدمي الفنادق والمطاعم.

(1) جوي ستورك: نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة، ترجمة عبد الوهاب محمّد الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت 1981، ص 99.

(2) تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية ازاء منطقة الشرق الأوسط، بتاريخ 2012/3/31، (www.alnaspaper.com).

(3) محمّد السماك، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1991، ص24.

جـ. أحدث سلاح النفط انخفاضاً في الناتج القومي الأمريكي بلغ حوالي 6,3% خلال أثناء الربع الأول من عام 1974، ثم أدّت زيادة أسعار النفط المستورد إلى عجز في الميزان التجاري الأمريكي خلال شهر أبريل بلغ حوالي 171.3 مليون دولار، بالإضافة إلى ذلك أدّى الارتفاع المتزايد في أسعار النفط إلى زيادة أسعار كل المنتجات البتروكيمائية ومعها ارتفعت سائر المنتجات والسلع الاستهلاكية الأخرى.[1]

لقد امتدت الآثار الاقتصادية لسلاح النفط إلى المجال السياسي، فالارتباط بين السياسة والاقتصاد أمر طبيعي، فعلى المستوى الإقليمي تمثّلت هذه المتغيّرات بظهور التضامن العربي، حيث وقفت الأقطار العربية النفطية إلى جانب دول المواجهة في موقف واحد تجسّد باستخدام سلاح النفط في المعركة، وقد أقلق هذا التضامن الولايات المتحدة التي كانت تفصل بين النفط والصراع العربي– الإسرائيلي من جهة وبين سياستها تجاه الدول النفطية وبقية الدول العربية من جهة أخرى، كما افزع الولايات المتحدة أيضاً إقدام الدول العربية النفطية بالتنسيق مع منظّمة الأوبك على تخفيض الإنتاج ووقف تصديره ورفع أسعاره بقرار منفرد، بعد أن كانت حتى ذلك الوقت تعتقد بأنها تسيطر على معظم صناعة النفط العربي. أما على الصعيد الدولي، فقد أحدث حظر النفط العربي اهتزازاً في علاقات دول حلف الأطلسي إلى حدٍّ دفع ببعض هذه الدول إلى الاستقلال بسياساتها عن الولايات المتحدة تأميناً لمصالحها النفطية.[2]

في النصف الثاني من عقد السبعينات، شهدت منطقة الخليج وجوارها أحداثاً فاجأت الولايات المتحدة بأخطارها على أمن الإمدادات النفطية للغرب، وقد صُنِّفت هذه الأخطار من وجهة النظر الأمريكية بأخطار ناجمة عن أحداث داخلية وأخرى مصدرها التدخلات والتهديدات الخارجية، وتمثّلت هذه الأخطار في المشاكل الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في أقطار الخليج وغيرها من الأقطار العربية، وفي المنازعات الحدودية بين تلك الدول كالنزاع بين العراق وإيران حول شط العرب، والنزاع العراقي– الكويتي حول سيادة الكويت، والخلاف بين البحرين وقطر حول ملكية الجزر المجاورة، ثم الخلاف السعودي– اليمني وغيرها من النزاعات المحلية التي من شأنها أن تهدِّد استمرار تدفق النفط من الخليج.[3]

شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الثورة الإيرانية عام 1979 أن مصالحها النفطية في منطقة الخليج العربي أصبحت مهدّدة بالأخطار، وأن استراتيجيتها التي ارتكزت على حلفائها المحلّيين قد فشلت بعد سقوط شاه إيران، أهم دعائم هذه الاستراتيجية، وعلى الجانب الآخر، أخفقت الإدارة الأمريكية في تسويق اتفاقات كامب دايفيد ومن بعدها الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل كخطوة لحل الصراع العربي– الإسرائيلي، حيث أصبح النفط وطرق نقله مهددة بالأخطار من جوانب متعددة: الخطر السوفياتي الذي اقترب من الحقول النفطية وبات يهدد أهم معابر نفط الخليج كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وغيرها من خطوط الناقلات، ثم خطر النظام الإيراني الجديد الذي ناصب الولايات المتحدة العداء وقطع نفطه عنها،

(1) توماس أ. بريسون، مرجع سابق، ص ص 712 – 713.

(2) محمّد السمّاك، مرجع سابق، ص 30.

(3) مجموعة باحثين، النفط والأمن في الخليج العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1982، ص 109.

وخطر تفاقم الصراع العربي– الإسرائيلي واحتمال حدوث حظر نفطي جديد تتّخذه الدول المنتجة بسبب الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها من قبل الفلسطينيين والإيرانيين، المنتشرين في أقطار الخليج. [1]

الغزو العراقي للكويت:

لا شك في أن الأزمة العراقية– الكويتية عام 1990 هي واحدة من الأزمات ذات العلاقة المباشرة بالعامل النفطي الذي كان المحور الرئيسي في هذه الأزمة، وقد استغلّتها الولايات المتحدة عن طريق توسيع هوّة الخلاف بين الجانبين خدمة لمصالحها وأهدافها، فليس من المستبعد وقوف الولايات المتحدة وراء سياسة الكويت النفطية خلال تلك الفترة، وحثّها على عدم التنازل عن دينها المستحق على العراق ومطالبته مجدداً بإعادة رسم الحدود بين البلدين، وفي المقابل أعلنت السفيرة الأمريكية في العراق "أبريل غلاسبي" في أثناء لقائها مع الرئيس صدّام حسين في 25 يوليو 1990 أن الولايات المتحدة تعتبر الخلاف العراقي– الكويتي نزاعاً داخلياً لا يعنيها طالما أنه لا يمسّ مصالحها النفطية في المنطقة، وقد فسّر العراق هذا القول بأنه موافقة أميركية ضمنيّة على الموقف العراقي.[2]

على الرغم من محاولات الولايات المتحدة تنويع مصادرها، وباعتمادها على النفط المنتج من نصف الكره الغربي (فنزويلا والمكسيك وكندا) بالإضافة إلى روسيا ونيجيريا، إلا أن الولايات المتحدة لا تنظر لنفط الخليج كنفط في حد ذاته، بقدر ما هو أداة لتدعيم المكانة العالمية؛ فهي تنظر لنفط الخليج من منطلق ضمان تأكيد الهيمنة الجديدة التي تسعى لتدشينها، فالسيطرة على الخليج العربي تعني السيطرة على أوروبا واليابان والصين، وحسب قول ميتشال كارل في كتاب حرب المارد" إنها تضع أيدينا على صنبور من النفط"[3].

فبعد أن تحول النظام العالمي إلى القطبية الأحادية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 أصبحت الولايات المتحدة تتعامل مع الواقع السياسي الدولي، بشكل مختلف حيث تخلت عن سياسات حقبة السيولة العالمية التي امتدت على مدار عقد التسعينيات، والنزوع نحو الوضع الأمريكي الجديد القائم على القوة القطبية الواحدة، والإعلان عن الولوج في "القرن الأمريكي الجديد، وهو ما يعني تغيير الأدوات والإستراتيجيات المؤدية إلى ذلك وفقًا لمتطلبات هذه المرحلة، وبالتالي التحول عن سياسة الاحتواء المزدوج التي فشلت في التعامل مع العراق على مدار أكثر من عقد إلى إتباع سياسة الاقتلاع من الجذور وفق الحكمة الشهيرة "الوقاية خير من العلاج" أو حسب المنهج الوقائي الأمريكي الجديد.[4].

---

(1) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي – مبدأ كارتر، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982، ص 106.

(2)محمّد حسنين هيكل، حرب الخليج – أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص ص 320 – 321.

(3) انظر،

Michael T.Kare,Resource Wars The New Landscape of Global Conflict, New York, Owl Books, 2001.

(4) أحمد السيد النجار(محرر)، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003، ص ص 161،162.

فالولايات المتحدة الأمريكية، لا تشعر بالقلق تجاه التقدم الحاصل في الحركة الصناعية لكل من الصين والهند ما دامت الولايات المتحدة تسيطر على حقول نفط الشرق الأوسط، وتسيطر على الصمامات القادرة على إغلاق إمدادات النفط لهذه الدول، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية وتتحكم بطرق شحن النفط، بدءاً من الخليج وانتهاءً بالصين، كما لم تغفل الولايات المتحدة عن وضع قواعد في أفغانستان المجاورة لكل من الصين والهند ونفط بحر قزوين، وما سيواجهه العالم وفي وقت غير بعيد، هو نهاية وفرة النفط الرخيص الذي تعتمد عليه جميع الدول الصناعية" حيث إن حجم العرض من النفط التقليدي لن يكون كافياً لتلبية الطلب عليه خلال السنوات العشر القادمة.[1]

الغزو الأمريكي للعراق 2003:

أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى المزيد من التدهور في الأداء الاقتصادي الأمريكي من ناحيتين رئيسيين الأولى: تتمثل فيما سببته هذه الهجمات من انعكاسات سلبية على حركة التجارة والاستثمار والسياحة، كما أن الإجراءات الأمنية والسياسية التي أقدمت عليها إدارة جورج بوش في الولايات المتحدة في ذلك الوقت مثل عسكرة الاقتصاد، وإعطاء المزيد من السلطات للأجهزة الأمنية وإنشاء وزارة جديدة للأمن الداخلي تسببت في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة [2].

أما من الناحية الثانية فتتمثل الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب ، بدءًا من الحرب على أفغانستان مرورًا بازدياد الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي في الولايات المتحدة ذاتها وصولًا إلى الحرب على العراق، وهو ما أدى إلى أن بلغ عجز الموازنة عام 2003 إلى 32 تريليون دولار وبلغت نسبة البطالة نحو أكثر من 6% وهو ما يمثل حالة غير مسبوقة في الاقتصاد الأمريكي منذ فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات[3].

ركزت الإدارة الأمريكية منذ البداية على أن احتلال العراق يحقق عددًا من المكاسب الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما السيطرة على النفط العراقي، فإنه من المعروف أن الطفرة الاقتصادية الضخمة التي كان الاقتصاد الأمريكي قد شهدها في عهد الرئيس بيل كلينتون، وبالذات خلال النصف الثاني من التسعينيات قد بدأت في التآكل السريع منذ بداية عهد الرئيس جورج بوش، لاسيما منذ إعلانه عن التوسع في الإنفاق الحكومي وبالذات في مجال الإنفاق العسكري وإعلان برنامجه عن خفض الضرائب[4].

تأسيسًا على ذلك، تتضح أهمية النفط العراقي في أجندة أولويات الإدارة الأمريكية، والذي بات مصلحة قومية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وما يزيد من ذلك أن النفط العراقي يتميز بالعديد من

(1) عبدالحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المركز العربي للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص 54.

(2) أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2003، ص 66.

(2)Mark Blyth, The End of American Capitalism, Journal USA,US Department of State, vol14, num 5, May 2005, pp4-8 &Jhon B. Judis, "Debt Man Walking", Journal USA, US Department of State, vol14, num 5, May 2005, pp9-12.

(2)James A. Paul, Oil In Iraq: The Heart of The Crisis, Global Policy Forum, December, 2002, www.globalpolicy.com.

المزايا، أبرزها أن استخراجه يعتبر أقل تكلفة وأعلى جودة من جميع الدول المنتجة، نظرًا لوجوده على مسافات قريبة من سطح البحر مقارنة بالدول الأخرى، مما يؤدي إلى خفض تكلفة استخراجه، حيث لا تزيد تكلفة استخراج البرميل الواحد في العراق عن خمسة دولارات، في حين أن هذه التكلفة في الولايات المتحدة تصل إلى خمسة عشر دولارًا [1].

من هنا كان النفط هو المحرك الرئيس لحرب الخليج الثالثة، بوصفه عنصرًا أساسيًا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وظل كذلك العامل الأهم والأكثر تأثيرًا في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي على مختلف المستويات عراقيًا وإقليميًا ودوليًا، ومنطقة الخليج العربي هي مركز الثقل النفطي العالمي، وأكثر ما يميز النفط الخليجي هو غزارته التي يعتمد عليها العالم وبخاصة العالم الصناعي، فالنفط هو المصدر الأول للطاقة في العالم، والعالم يستهلك أكثر من 70 مليون برميل من النفط يوميًا، ودول الخليج العربي تنتج نحو 15 مليون برميل من النفط يوميًا حسب إحصاءات 2003، وأنتجت 30 مليون برميل يوميًا عام2010، وسيصل إنتاجها إلى 45 مليون برميل يوميًا عام 2020، هذا في الوقت الذي تشير فيه الحقائق، إلى أن النفط في كل أنحاء العالم يتراجع ويتناقص يومًا بعد يوم، فيما عدا نفط الخليج الذي يزداد عامًا بعد عام، حيث بلغ احتياطي النفط الخليجي عام 2002 نحو 685.6 مليار برميل، وارتفع عام 2003 ليبلغ 700 مليار برميل من النفط الخام، أي 66% من جملة الاحتياطي العالمي من النفط البالغ 1047.71 مليار برميل[2].

يمكن أن ينعكس الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الأمريكي، والخليجي سلبًا على دول مجلس التعاون الأخرى، فالصادرات النفطية تمثل المصدر الرئيس للدخل في دول مجلس التعاون، حيث تسهم بنحو 80 – 90% من إجمالي صادراتها للعالم، ونحو 75% من مجموع إيراداتها العامة، يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي، مما يجعل الخسائر التي تتكبدها دول مجلس التعاون أمام العملات الأخرى بمثابة خسائر للإيرادات الخليجية، فعلى سبيل المثال ألقي مسلسل الهبوط التدريجي الذي تعرض له الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم كاليورو والجنيه الإسترليني، والذي أفقده 36% من قيمته في عامي 2002 و2003 بآثار سلبية على اقتصادات معظم دول الخليج المصدرة للنفط فالعوائد النفطية التي حققتها دول المجلس، والتي ارتفعت من 120 مليار دولار عام 2002، لتصبح عام 2003 نحو 140 مليار دولار تبخر جزء كبير منها، بسبب انخفاض قيمة الدولار بل وإذا حسبنا القيمة الحقيقية للتغير في السعر مع التغير في قيمة الدولار سنجد أنها حققت عجزًا قيمته 12% أي ما يعادل 30 مليار دولار[3].

(1) أماني عصام عبد الحميد، الإستراتيجية الأمريكية وإعادة هيكلة النظام العربي خلال الفترة من 2003–2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2010، ص 374.

(2) عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي عدد 299– 2004، ص ص 18 – 19.

(3) عبد العظيم الراعي، العلاقات الاقتصادية الخليجية الأمريكية: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شئون خليجية، العدد 38، صيف 2004، ص 78 . 79.

أزمة انخفاض أسعار النفط 2014

مع منتصف عام 2014 بدأت أسعار النفط في الهبوط الحاد، والمستمر منذ يونيه 2014، وقد تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط بالبحث والدراسة، وأرجعوا الأزمة الحالية في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب، التي تتوزع بين سياسية واقتصادية، مع ترجيح السياسية منها بشكل كبير، ويمكن إجمالها بما يلي:[1]

– زيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط: فقد ساهمت طفرة الطاقة في أمريكا الشمالية في زيادة إمدادات النفط العالمية، حيث شهدت صناعة النفط والغاز في ولاية (داكوتا الشمالية، تكساس، لويزيانا، أوكلاهوما وغيرها) توسعات رئيسة في جميع نواحي النفط الصخري.

– انكماش الاستهلاك العالمي، فرغم أن الكثير من المحللين والمختصين توقعوا ارتفاع أسعار النفط بسبب الأزمات والتوترات السياسية في المنطقة، إلا أنه قد حدث انخفاض في النمو في الصين واليابان وضعف في النمو في أوروبا وخاصة ألمانيا.

– انتشار ونمو السوق السوداء لتجارة النفط حيث تبيع إيران إنتاجها من النفط في هذه السوق للالتفاف على العقوبات الدولية، والأمر نفسه بالنسبة للجماعات التي تسيطر على حقول نفطية في ليبيا، يضاف إلى ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي يسيطر على حقول نفطية في سوريا والعراق؛ ويحقق مكاسب مالية تقدر بملايين الدولارات شهريًّا من تجارة النفط في السوق السوداء، والتي تعد أحد أهم مصادر تمويل التنظيم.[2]

– لم تكن الزيادة الأمريكية في إنتاج النفط – والتي تزامنت أيضًا مع زيادة في الإنتاج الكندي والروسي– ذات تأثير كبير على الأسعار العالمية في البداية، لأنه في الوقت نفسه بالضبط، كانت هناك صراعات جيوسياسية تشتعل في مناطق إنتاج النفط الرئيسية، حيث كانت هناك حرب في ليبيا، وفوضى في العراق، وفرضت الولايات المتحدة عقوبات نفطية على إيران ولجمت صادرات طهران، تلك الصراعات ساهمت بتقليص 3 ملايين برميل يوميًا من حصة السوق العالمي، لكن الأمور تغيرت مرة أخرى في سبتمبر 2014، حيث بدأت تلك الاضطرابات تخف، وبدأت صناعة النفط الليبية في ضخ النفط الخام مرة أخرى، وما هو أهم من ذلك، بدأ الطلب على النفط في أسيا وأوروبا في الانخفاض، خاصة في أماكن مثل الصين واليابان وألمانيا.[3]

([1]) حمدان أبوعمران، أثر انخفاض أسعار النفط على السياسة الإيرانية، 30 ديسمبر 2014، (www.noonpost.net)

([2]) محمد الراجحي، حلقة نقاشية: تراجع أسعار النفط وأثره في اقتصاديات العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 2014./12/11، (studies.aljazeera.net)

([3]) براد بلومر، ما الذي يعنيه هبوط أسعار النفط لإيران وروسيا وأمريكا؟، بتاريخ 2015/1/12، (www.noonpost.net)

أولاً التحليل الاقتصادي لأزمة النفط:

سيقوم الباحث بالتحليل الاقتصادي للأزمة من خلال تحديد الأطراف الرئيسية لها والتعرف على موقف كل طرف منها كما يلي:

1- بالنسبة للمملكة العربية السعودية:

تنتج المملكة العربية السعودية أكثر من 10 % من النفط في العالم وتتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة جداً، وتشير الإحصائيات إلى أنها تنتج أكثر من 10 ملايين برميل يومياً، بينما يمكنها ضخ نحو 12,5 مليون برميل يومياً، وفي الأوقات التي يرتفع فيها الطلب، تتيح لها هذه الطاقة الفائضة زيادة حجم إنتاجها، وبالتالي التخفيف من ارتفاع الأسعار، أما في فترات انخفاض الطلب، كما هو الحال الآن، فإن تكاليف إنتاجها المنخفضة واحتياطياتها المالية الكبيرة تعني أن بإمكان المملكة الصمود في وجه انخفاض عائدات التصدير، حيث لديها خيار التحكم في الإنتاج للحفاظ على حصتها من السوق. [1]

انطلاقا من هذا الفهم، كان قرار المملكة العربية السعودية الحفاظ على حجم إنتاجها، وتحمّل انخفاض الأسعار، حيث فشلت قمة أوبك التي عقدت في فيينا في 27 نوفمبر 2014 في التوصل إلى صيغة لخفض الإنتاج، ولم تفلح محاولات دول من مجموعة الأوبك وفي مقدمتها فنزويلا في إقناع المملكة العربية السعودية بتخفيض الإنتاج، والتفسير الاقتصادي المقبول لهذه المنهجية يتلخص في التالي:[2]

– بالعودة إلى السوابق التاريخية فقد حدث في الثمانينات انخفاض في أسعار النفط، فحاولت السعودية وقتها خفض الإنتاج لدعم الأسعار؛ وكانت النتيجة أن أسعار النفط واصلت الانخفاض في كل الأحوال، وفقدت السعودية حصتها في السوق، وبالتالي ترى السعودية أنه من الأفضل التعايش مع انخفاض الأسعار على المدى القصير، بدلاً من فقدان الأسواق على المدى الطويل، وقد استطاعت الحكومة السعودية خلال السنوات الماضية بناء احتياطي ضخم من العملات الأجنبية، يكفيها لتمويل العجز المرتقب. [3]

– أنه من خلال تخفيض الأسعار، يستطيع السعوديون إبعاد بعض المنافسين العالميين الذين يستخدمون أساليب إنتاج ذات تكلفة أعلى، مثل الشركات الكندية التي تنتج النفط الرملي والشركات الأمريكية التي تنتج النفط الصخري.

– يعتبر الحفاظ على الأسواق مهم أيضاً بالنسبة للسعودية لاسيما في منطقة آسيا التي تشهد منافسة في هذا القطاع، والتي يمكنها أن تتحول بسرعة نحو مصادر غير سعودية مثل العراق، إذا ما خفضت المملكة من الإنتاج في محاولة منها للحفاظ على ارتفاع الأسعار، وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الشحن،

(1)*Simon Henderson*, Falling Oil Prices and Saudi Decision making, The Washington institute, Improving The Quality of US middle policy, (www.washingtoninstitute.org)
(2)*Simon Henderson*, Op.cit

([3]) براد بلومر، مرجع سابق.

تريد السعودية أن تبقى أيضاً من أكبر مصدري النفط إلى الولايات المتحدة، نظراً للأهمية الجغرافية-السياسية التي تراها في هذه العلاقة.

2- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

هناك مفارقة كبيرة يحدثها تراجع أسعار النفط في السوق العالمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتنوع الآثار بين السلب والإيجاب كما يلي:

- **في الجانب الإيجابي:** تعطي أسعار النفط المنخفضة دفعة اقتصادية كبيرة، إذ أن انخفاض أسعار النفط يعني انخفاض أسعار البنزين، وهو ما يعني السماح للأسر باستخدام تلك الأموال للإنفاق على أمور أخرى، إضافة إلى ذلك تستطيع الولايات المتحدة استغلال انخفاض أسعار النفط في إجراء إصلاحات لازمة في سياسات الطاقة، مثل إنهاء دعم الوقود الحفري، من أجل الإعداد لذلك اليوم الذي سترتفع فيه الأسعار حتمًا مرة أخرى. [1]

- **في الجانب السلبي:** فإن الولايات المنتجة للنفط مثل تكساس ونورث داكوتا من المرجح أن تشهد انخفاضًا في الإيرادات والنشاط الاقتصادي، ويثير ذلك مخاوف بشأن الجدوى التجارية لإنتاج النفط الصخري، الذي لم يعد بعضه يغطي تكاليف إنتاجه التي تصل بحسب بعض المصادر الى 75 دولارًا للبرميل الواحد، وهو الأمر الذي سيشكل مصدر قلق حقيقي إذا استمرت الأسعار في الانخفاض.[2] كما يمكن لانخفاض الأسعار أيضًا أن يحفز الناس على البدء في استخدام المزيد من النفط، مثال على ذلك: في السنوات الأخيرة، تسببت أسعار البنزين المرتفعة في شراء الأمريكيين لسيارات أصغر حجمًا وأكثر كفاءة، لكن إذا انخفضت أسعار البنزين، فإن سيارات الدفع الرباعي الكبيرة يمكنها أن تعود للاستخدام من جديد.[3]

يرى الباحث أنه من خلال حساب محصلة المكاسب والخسائر نجد أن الولايات المتحدة لديها مكاسب صافيه وهذا ما يعبر عنه ارتفاع أسعار الدولار أمام العملات الأخرى خصوصاً أمام اليورو.

3- بالنسبة لإيران:

يعتبر النفط الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإيراني، حيث يمثل القطاع النفطي الإيراني مصدرًا لحوالي 80% من الدخل الأجنبي، ويشكل 60% من دخل الحكومة وحوالي30% من إجمالي الناتج المحلي. [4] كما تمتلك إيران احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، إذ لديها أكبر احتياطي مؤكّد من الغاز في العالم، أي ما يزيد عن 18% من الإجمالي العالمي، ورابع أكبر احتياطيات نفطية مؤكّدة (157 مليار

(1) براد بلومر، ، مرجع سابق.

(2)*Simon Henderson*, Op.cit

(3) براد بلومر، ، مرجع سابق.

(4) حمدان أبوعمران، ، مرجع سابق.

برميل، أي ما يعادل أكثر من 9 % من الإجمالي العالمي)، بعد فنزويلا والسعودية وكندا، وثالث دولة نفطية في منظمة أوبك.[1]

إلى جانب ذلك تعتمد إيران على النفط اعتمادًا كبيرًا في علاقاتها الخارجية، خصوصاً في ظل سيطرتها على مسافة 43 ميلاً من مضيق هرمز، حيث يمر حوالي 13,6 مليون برميل نفط في اليوم عبر هذا المضيق، وأي قرار بضرب إيران سيؤدي حتمًا إلى استعمالها لهذا الممر كرد فعل على ذلك[2]

على مدار السنوات الأخيرة منذ عام 2006، استطاعت إيران أن توظف ورقة النفط في الخروج من حلبة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، من أمريكا ومن الاتحاد الأوروبي مؤخرًا، وذلك بسبب أن أسعار النفط على مدار هذه الفترة لم تخرج عن متوسط سعر 100 دولار للبرميل الواحد، لكن التراجع المفاجئ في السلعة الأهم أحدث صدمة للعالم وخصوصًا إيران وروسيا، وذلك بعد أن هوى سعر برميل النفط إلى ما دون 50 دولارًا في حدث هو الأول من نوعه منذ أربع سنوات، وربما ينبئ ذلك بأزمة اقتصادية سياسية عالمية تلوح معالمها في الأفق، وقد أقرت إيران حساب ميزانيتها التي تنتهي في مارس 2015 على أساس 100 دولار لبرميل النفط وتصدير نحو مليون برميل يوميًّا. ونظرًا لخطورة الموقف أبدى بعض المسئولين تخوفهم وأكدوا أن المضي في إقرار الموازنة في ظل تراجع أسعار النفط وقلة حجم الصادرات غير النفطية بسبب العقوبات الاقتصادية الصارمة سيكلف الحكومة كثيرًا، ويضعها أمام مشاكل اقتصادية واسعة. [3]

تعتبر أحد مشكلات إيران أنها تحتاج أن تكون أسعار النفط فوق 100 دولارًا للبرميل لمعادلة ميزانيتها، خاصة بعد أن صعّبت العقوبات الغربية من تصدير النفط الخام الإيراني، وإذا واصلت أسعار النفط الهبوط، فإن الحكومة الإيرانية قد تحتاج لتعويض الإيرادات في قطاعات أخرى، أو حتى في قطاع الطاقة المحلي، عبر تقليص ميزانية دعم الوقود المحلية، وهي خطوة هامة على المدى القصير.[4]

4- بالنسبة لروسيا:

تشكل عائدات النفط نحو 45٪ من ميزانيتها، وقد كانت تعاني بالفعل من ضعف نمو الاقتصاد، وكان ذلك يرجع إلى الأزمة الأوكرانية والعقوبات الغربية، لكن الهبوط في أسعار النفط العالمية من المرجح أن يضع المزيد من الضغوط على الاقتصاد، وكانت خطط الإنفاق الحكومي لعام 2015 تفترض أن الأسعار ستبقى في حدود 100 دولارًا للبرميل، وإذا استمر النفط في الانخفاض أكثر من ذلك، فإن روسيا ستضطر لأن تسحب 74 مليار دولار من احتياطياتها من النقد الأجنبي، أو تقليص الإنفاق المخطط له. [5]

([1]) كارول نخلة، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيف مع إيران الصاعدة، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 30 أكتوبر 2014، (carnegie-mec.org)

([2]) نفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص32.

([3]) حمدان أبوعمران، ، مرجع سابق.

([4]) براد بلومر، ، مرجع سابق.

([5]) براد بلومر، ، مرجع سابق.

ثانياً: من ناحية التحليل السياسي:

تتلخص الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها في أن منطقة الخليج لا زالت تُشكل القلب النّابض للعالم على مستوى إنتاج النّفط ومخزونه، والتّقديرات تشير إلى أنّ العُمر الافتراضي للنّفط في الخليجي كفيل عدّة عقود إضافيّة من الزّمن ليس هذا فقط، بل إنّ تكلفة استخراج النّفط في الخليج لا تزال هي الأقلّ في العالم، وبلا مُنازع، ممّا يعد بتواصل الخليج في لعب دور محوري في الأسواق النّفطيّة على المستوى القريب، والمتوسط[1].

يرى الباحث أن دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية تحظى بنفوذ كبير في السياسية الدولية ويمكنها أن تكون لاعب أساسي في صنع السياسة الدولية خصوصاً في حالة توافقها مع القوى الدولية الأولى في العالم والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا ما دفع الباحثين والمحللين الى اعتبار أن هناك أسبابًا سياسية وجيوسياسية هي التي تقف خلف انخفاض أسعار النفط بهذا الشكل الملحوظ وغير المسبوق، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة وحليفتها المملكة العربية السعودية للضغط على كل من روسيا وإيران من أجل التنازل في بعض الملفات الدولية. [2]

بالتالي تشير العديد من التحليلات السياسية إلى أن هناك اتفاقا سياسيًا ما بين الدولتين على استخدام النفط كسلاح في صراعاتهما، فمن ناحية تسعى الولايات المتحدة إلى الضغط على روسيا –التي يعتمد اقتصادها على تصدير النفط والغاز– من أجل ملفات عاجلة وعلى رأسها الأزمتين الأوكرانية والسورية، وهو ما يتقاطع مع الأجندة السعودية في الملف السوري، بالإضافة إلى اتفاق الدولتين على استمرار محاصرة إيران اقتصادياً، فالأخيرة أيضاً تعتمد على بيع النفط لتدوير عجلة اقتصادها الذي يعاني من عقوبات على خلفية الملف النووي، وهو أيضاً ما يزعج السعودية بالإضافة إلى ما تراه من نفوذ إيراني واسع يحاصر المملكة ومصالحها من اليمن إلى سوريا مروراً بالبحرين[3].

فبالنسبة لروسيا يتم الضغط عليها انتقامًا لموقفها في الأزمتين الأوكرانية والسورية، وذلك من خلال تقليص عائداتها التي تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات النفط والغاز، بالتزامن مع العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة عليها، أما بالنسبة لإيران، فإن استعمال سلاح النفط والاستمرار في العقوبات الاقتصادية ضدها فإنه سيضعف موقفها في الملفات الداخلية مثل التنمية والإصلاح، مما قد يؤثر على شعبية الحزب الحاكم في إيران، وربما يرغم إيران على تقديم بعض التنازلات في ملفات إقليمية مثل سوريا

(1) عمر هشام الشهابي(تحرير)، الخليج 2013: الثابت والمتحول، تقرير إستراتيجي، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013، ص 95.

(2) حمدان أبوعمران، مرجع سابق.

(3) Thomas Friedman, A pump War, New York Times, 14/12/2014.

واليمن وحزب الله اللبناني [1] ومن أهم الأهداف أيضاً الضغط على إيران بعد الفشل في التوصل لاتفاق مع الدول الغربية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، والذي تم تأجيل المفاوضات فيه إلى منتصف عام 2015 [2]

ويرى الباحث أنه على الرغم من المزايا التي قد تجنيها المملكة العربية السعودية، من سياستها في خفض أسعار النفط ، والتي تتلخص في الإضرار الاقتصادي بشركات النفط الحجري من ناحية ، والإضرار السياسي بكل من روسيا وإيران من أجل التأثير في سياستهما الخارجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن انخفاض أسعار النفط يضر بالسعودية أيضاً حيث سيتأثر الاستثمار في مشاريع البنى التحتية وتطويرها التي اعتمدت عليها المملكة بعد ثورات الربيع العربي في محاولة لاستيعاب التيارات الشعبية السعودية التي تتطلع للتغير، فانخفاض أسعار النفط لفترة طويلة في ظل هذه الظروف قد يسبب عجزًا في خزينتها، خاصة في ضوء بعض التقديرات التي تشير إلى أن أسعار النفط تحتاج إلى 4 سنوات حتى تعود الى ما كانت عليه قبل مرحلة بدء الانخفاض.

والتساؤل المهم هل ستراجع إيران سياستها في منطقة الشرق الأوسط، ويرى الباحث أن هذا أمر مستبعد وما يدعم ذلك الرأي تصريح نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان بقوله: "إن الدول التي تبذل الجهود من أجل خفض أسعار النفط الخام تهدد نفسها بالخطر ذاته" مشيرًا إلى المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. [3]

الخاتمة

لا شك أن النفط منذ النصف الثاني من القرن العشرين يعبر عن أكبر الدلائل على الترابط الشديد بين الاقتصاد والسياسية، كما يعد أفضل تجسيد للمزج بينهما في التأثير على السياسة الدولية. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، التنبه مبكراً منذ الحرب العالمية الثانية إلى أهمية النفط والدور الذي يمكن أن يلعبه في صنع القرار السياسي الدولي، وجاءت حرب أكتوبر 1973 لتدلل على ذلك وتدفع الولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيها، من الاهتمام بسياسة منطقة الشرق الأوسط إلى أن تضع نفسها كجزء أساسي من الأمن فيها.

ومن خلال الدراسة يمكن للباحث القول الإشارة إلى النتائج التالية:

– أن جل الحروب التي مرت بها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، كان النفط حاضراً فيها بقوة، وربما كان سبباً رئيسياً في معظمها، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أيضاً، أنه ليس النفط وحده الذي كان حاضراً، بل أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تغب عن أي نزاع أو صراع عسكري أو سياسي، وظلت

(1) حمدان أبو عمران، مرجع سابق.

(2)محمد إبراهيم، ألاعيب السياسة لا تفسر التدهور في أسعار النفط، مركز دي دبليو الإعلامي الإلكتروني، 2014/12/6 (www.dw.de)

(3) حمدان أبو عمران، ، مرجع سابق.

متداخلة مع كل الأطراف، حتى أنها أصبحت شريكا أساسيا لدول المنطقة، سواء في علاقاتها الاقتصادية أو السياسية.

– كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائماً ومازالت الطرف الأكثر استفادة من صراعات المنطقة، بداية من حرب السويس إلى أزمة انخفاض أسعار النفط التي مازلت مشتعلة إلى الآن، حتى وإن كانت الولايات المتحدة نظرياً تعاني من بعض السلبيات المتعلقة بمستقبل إنتاج النفط الصخري، إلا أنها مع ذلك هي المستفيد الأكبر خصوصاً في ظل الغموض الكبير الذي يحيط بعمليات استخراج هذا النفط.

– ظل النفط سلاحًا استراتيجيًا يتم تفعيله في العلاقات الدولية المعاصرة منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أحسنت الدول العربية استخدامه في التأثير على الدول الغربية أثناء حرب أكتوبر 1973 ، ولا تزال الدول العربية تمتلك هذه القدرة، وبغض النظر عن الأهداف والمآلات فإن المملكة العربية السعودية كانت هي الطرف الأكثر تأثيراً على سوق النفط أثناء الأزمة الحالية التي انفجرت عام 2014 ولدى المملكة مع غيرها من الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك كالكويت والإمارات ما يمكنها أن تلعب دوراً أكثر تأثيراً في السنوات القادمة.

– كشفت الدراسة كذلك عن حجم التداخل والتعقيد بين السياسي والاقتصادي فيما يخص ملف النفط خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وتعتبر أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014 نموذجًا مثاليًا لتلك العلاقات خصوصاً من حيث تعدد الأطراف وتشابك مصالحها مع أهدافها السياسية (الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية من جانب، وروسيا وإيران من جانب آخر) بالإضافة إلى تداخل تلك العلاقات والأهداف

وكذلك يمكن من خلال الدراسة تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة أن تجد دول الخليج العربي صيغة للحفاظ على أمنها بعيداً عن الترتيبات الدولية وذلك حتى يكون لديها قرار مستقل بخصوص تسويق ثروتها النفطية والحصول على مكتسبات ذلك لنفسها بعيداً عن مطامع الدول الكبرى.

– نظراً لأهمية موضوع الدراسة ينصح الباحث بضرورة تقديم دراسات أخرى تتعلق بالاستراتيجية الأمريكية بخصوص النفط العربي وتتناول أثر قضايا مثل الإرهاب والملف النووي الإيراني والأزمة الأوكرانية وثورات الربيع العربي، وقضايا الممرات الدولية خصوصاً مضيق هرمز، والصراع على الأسواق الاقتصادية خصوصاً الخليجية وتجارة السلاح كل ذلك على مستقبل النفط العربي.

– أن تحاول دول الخليج العربي أن تجد صيغة للتفاهم مع دول المنطقة مثل العراق وإيران وتحاول أن تقيم نظام أمن جماعي داخل تلك المنطقة لأن الخلافات بينها هي المنفذ لتدخل القوى الدولية وبالتالي تخسر جميع دول الإقليم جراء ذلك.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2003.
- أحمد السيد النجار (محرر)، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003.
- أحمد المصري: "الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط : المنطق النظري والتطبيقات العملية"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، يناير، 1982.
- أماني عصام عبد الحميد، الإستراتيجية الأمريكية وإعادة هيكلة النظام العربي خلال الفترة من 2003–2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2010.
- براد بلومر، ما الذي يعنيه هبوط أسعار النفط لإيران وروسيا وأمريكا؟، بتاريخ 2015/1/12، (www.noonpost.net)
- تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط، بتاريخ 2012/3/31، (www.alnaspaper.com).
- توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط "1784 . 1975)"، ترجمة دار طلاس، دمشق، 1985.
- جوي ستورك: نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة، ترجمة عبد الوهاب محمّد الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت 1981.
- حامد عبد الله ربيع، البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1971.
- حمدان أبو عمران، أثر انخفاض أسعار النفط على السياسة الإيرانية، 30 ديسمبر 2014، (www.noonpost.net)
- رؤوف عباس: "أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية"، في " السياسة الأمريكية والعرب"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي – مبدأ كارتر، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982.
- عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المركز العربي للدراسات والنشر، بيروت، 2005.
- عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي عدد 299– 2004
- عبد العظيم الراعي، العلاقات الاقتصادية الخليجية الأمريكية: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شئون خليجية، العدد 38، صيف 2004

- عمر هشام الشهابي(تحرير)، الخليج 2013: الثابت والمتحول، تقرير إستراتيجي، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013، ص 95.
- كارول نخلة، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيف مع إيران الصاعدة،مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 30 أكتوبر 2014، (carnegie-mec.org)
- مجموعة باحثين، النفط والأمن في الخليج العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1982
- محمدإبراهيم، ألاعيب السياسة لا تفسر التدهور في أسعار النفط،مركز دي دبليو الإعلامي الإلكتروني، (www.dw.de) 2014/12/6
- محمد الراجحي، حلقة نقاشية: تراجع أسعار النفط وأثره في اقتصاديات العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات،بتاريخ 2014./12/11، (studies.aljazeera.net)
- محمّد السماك، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1991.
- محمّد حسنين هيكل: "حرب الخليج : أوهام القوة والنصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- نفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

ثانياً: المراجع الأجنبية

- *Simon Henderson*, Falling Oil Prices and Saudi Decision making, The Washington institute, Improving The Quality of US middle policy, (www.washingtoninstitute.org)
-Mark Blyth, The End of American Capitalism, Journal USA,US Department of State, vol14, num 5, May 2005, pp4-8 &Jhon B. Judis, "Debt Man Walking", Journal USA, US Department of State, vol14, num 5, May 2005, pp9-12.
-James A. Paul, Oil In Iraq: The Heart of The Crisis, Global Policy Forum, December, 2002, www.globalpolicy.com.
- Michael T.Kare,Resource Wars The New Landscape of Global Conflict, New York, Owl Books, 2001.
- Thomas Friedman, A pump War, New York Times, 14/12/2014.

اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول

The Maghreb Union Between the Reality and Hopefully

رشيدة بدق

Rachida Bidaq

باحثة في القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض – مراكش.

Researcher in Constitutional Law and Political Science

E-mail: Rachidabidaq@gmail.com

ملخص

عل الرغم من توفّر الدول المغاربية على مقوّمات النجاح، إلا أنها فشلت في بناء اتحاد إقليمي قادر على رفع التحديات في أبعادها الداخلية والخارجية، بحكم العديد من الخلافات الإيديولوجية البينية والجماعية،والتي أدت إلى تأزّم العلاقات المغاربية، فضلا عن غياب إرادة سياسية قوية كفيلة بتطويره. وبالتالي، فقد بات الحلم المغاربي مجرّد حبر على أوراق،وبرقيات يتراسلها القادة المغاربيون فيما بينهم، قصد إحياء الاتحاد. ومما لا شك فيه، أنّ تحقيق الاندماج والتكامل المغاربي مازال حلما يراود الشعوب المغاربية، ومطلبا حتميا ينبغي التمعن فيه برؤية استراتيجية بعيدة عن الحسابات السياسية الضيقة، أو الاختلافات الإيديولوجية. فالدول المغاربية متفرّقة في ظل ظروف وتحديات سياسية، قانونية، اقتصادية، عملت على تعطيل المسار الوحدوي المغاربي. ومن هنا يبقى السؤال المطروح: إلى متى سيظل الاتحاد المغاربي على هذا الحال؟

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي– اتحاد المغرب العربي– الواقع والمأمول

Abstract

In spite of affording all the success keys, the Maghreb states fall to build an union, with capabilities to face inner and outside challenges ,regard to the ideological differences, that led to the establishment of intense friction and crisis between this states, also the luck of powerful political wellness to develop this union. So the Maghreb union treaties would be just , dead letter, and communication among the leaders to resurrect the resurrect the union . Uncouthly ,achieving merger and integration remains a dream of the peoples of the Maghreb ,and a, imperative requirement that must be considered with a view of strategy far from narrow political considerations and ideological deffrences, the Maghreb states dispersed under circumstances, and political, legal and economical challenges, that altogether to disrupt the unity path of the grand Maghreb. The major inquiry is, how long will this Maghreb circumstance last ?

Key Words: Arabic Maghreb -The Maghreb Union - Reality and Hopefully

مقدمة:

تُعد التكتلات الدولية والإقليمية إحدى أهم الظواهر الرئيسية في العلاقات الدولية، وذلك ناتج عن اتساع مساحة المصالح المشتركة، فضلًا عن ازدياد تلاحم اقتصاديات دول العالم وترابط بعضها البعض، الشيء الذي يؤدي إلى عجز الدولة –كيفما كانت مواردها–عن تسيير وإدارة سياساتها الاقتصادية بعيدًا عن سياسات الدول الأخرى، لاسيما الدول المتجاورة جغرافيا من جهة، ناهيك عن عوامل سياسية وأمنية من جهة أخرى، مما يحتّم عليها الانخراط في إطار اتحادات ذات أبعاد سياسية واقتصادية مشتركة[1].

وعلى هذا الأساس، أُعلن عن تأسيس اتحاد مغاربي في 17 فبراير 1989، كأداة للتفاعل مع التحديات الدولية والإقليمية التي تواجهها الأقطار المغاربية من جهة أولى، ومواجهة المخاطر والتحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي والسياسي من جهة ثانية. بيد أنّ هذا الاتحاد اعترضت مساره معوقات وإكراهات حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ومن هذا المنطلق، يُمكن إبراز الأهمية القصوى التي يكتسيها هذا الموضوع، والتي تكمُن في أنّ الواقع الذي تعيشه بلدان المغرب العربي، يُؤشّر على وجود أزمات أمنية وسياسية واقتصادية تنخر الجسم المغاربي، وتكبّل طموحات الدولة وتطلّعاتها، وتُعيق تحرّك القوى الفاعلة والراغبة في النهوض بالنموذج الوحدوي والتنموي.

ولا تخرج هذه الأهميّة عن الإشكالية التي يحاول هذا المقال أن يلامسها، والمتمثلة في الآتي: **لماذا فشل الاتحاد المغاربي في تحقيق التكامل والاندماج؟** ولكي نحاول قدر الإمكان الإحاطة بهذه الإشكالية، فإنّ الأمر يتطلّب تفكيكُها إلى عدة أسئلة فرعية نطرحُها تباعًا: ما هي أسباب فشل الصرح المغاربي؟ وما هي المعضلات والتحديات التي تعترض تفعيله؟ ثم ما هي رهانات تحقيق اندماجه وتكامله؟

هذه مجموعة من الأسئلة، نود أن نجيب عنها ونبيّنها انطلاقًا من فرضيتين اثنتين: الأولى، أنّ الاتحاد المغاربي يعيش ركودًا سياسيًا واقتصاديًا بحكم الخلافات السياسية القائمة بين مختلف أعضائه. والثانية، أنّ دول المغرب العربي اهتمت بالبناء الوطني عوض البناء الإقليمي المغاربي.

[1] – **لعجال أعجال محمد لمين**، "معوّقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة الجزائر، مارس 2010، ص 20.

إنّ الجواب عن إشكالية هذا المقال، والتحقق من الفرضيات المصاغة، يتطلب منا العودة إلى التاريخ لمعرفة الأسباب والظروف التي أسهمت بشكل أو بآخر في إفشال الاتحاد، بالرغم من توفر بلدانه على جل مقومات النجاح والتكامل.

من خلال ما سلف ذكره، سنتناول هذا المقال من خلال نقطتين اثنتين: أولهما، اتحاد المغرب العربي؛ أسباب الفشل وعناصر الإخفاق (**المطلب الأول**). وثانيهما، اتحاد المغرب العربي ورهانات تحقيق الاندماج والتكامل (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول:اتحاد المغرب العربي؛ أسباب الفشل وعناصر الإخفاق.

لعل أول إشكال يُمكن أن يثار في هذه المسألة، أنّه رغم توفّر كل مقوّمات التكامل والاندماج لدى دول الاتحاد المغاربي، إلا أنها لم تُستغل على النحو الأمثل[1]. والدليل على ذلك، أنّ تأسيسه مرّت عليه ثلاثة عقود، ومازال يتخبّط في مشاكل عديدة، عاجزًا عن التأثير في ظل واقع دولي وإقليمي تتشابك فيه المصالح والرهانات الاستراتيجية. وهذا راجع بالأساس إلى عدة عراقيل ومعضلات جعلت منه نقطة ضعف في ميزان التفاعلات الإقليمية والدولية[2]، فضلًا عن إسهامها في إضعافه وتفكيكه. لذلك ارتأينا أن نتطرق في البداية إلى أسباب فشل الاتحاد المغاربي (الفقرة الأولى)، لنتطرق بعد ذلك إلى معوقات عدم تفعيله (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى:أسباب عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي.

على الرغم من مرور ثلاثة عقود من الزمن على تأسيس الاتحاد المغاربي، إلا أنّ حصيلته كانت هزيلة، بسبب تضافر جملة من الأسباب الداخلية (أولًا) والخارجية (ثانيًا)، والتي أسهمت بشكل كبير في تكريس التفرقة بين الأقطار المغاربية، وحالت دون تحقيق المسار المأمول منها.

أولا) الأسباب الداخلية.

يعود فشل المشروع المغاربي وتعثره على المستوى الداخلي، إلى اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية (أ)، وكذا اختلاف الرؤى الوحدوية (ب).

---

[1]– قام اتحاد المغرب العربي خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 – 1993، ببعض الانجازات والمشاريع تمثلت في فتح الحدود البرية وإلغاء التأشيرة،الأمر الذي سهّل تنقّل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، فضلا عنإحداث بعض المؤسسات المغاربية؛ كمجلس الشورى المغاربي، الهيئة القضائية المغاربية، الأكاديمية المغاربية للعلوم ثم الجامعة المغاربية. إضافة إلى تحسّن بعض المبادلات التجارية البينية خلال هذه الفترة لتبلغ سنة 1992، 945.58 مليون دولار، وهو ما يمثل 3% من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي، في حين لم يكن يتجاوز حجمها 360 مليون دولار أمريكي سنة 1987. (انظر : **عبد العزيز شرابي**، " إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008، ص13).

[2] – **إبراهيم قلواز** ، "الإتحاد المغاربي : مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، يونيو 2015، ص 276.

أ) اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية.

يمكن اعتبار الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية[1]، من بين الأسباب التي حالت دون اكتمال المشروع المغاربي. إذ لا يمكن تصور عمل وحدوي مغاربي جاد وفعال، دون توافق طبيعة الأنظمة السياسية بين أقطاره. وقد أدى هذا الاختلاف إلى عدم انسجام كل دولة من دول المغرب العربي في مسألة الانضمام. فالمغرب، يرى بأنّ انخراطه سيجعله يستفيد لا محالة من المشاريع والمنجزات المشتركة، خاصة تلك التي تقوم على التخصص في الموارد بين مجموع بلدان المغرب العربي، لاسيما بعد رفض طلب انضمامه للسوق الأوروبية المشتركة من جهة، وانضمام أسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وما ترتب عن ذلك من منافسة شديدة للمنتجات المغربية، الشيء الذي أثر بشكل أو بآخر على التجارة الخارجية المغربية. وعلى هذا النحو، فالانخراط في الاتحاد بالنسبة له، يعد سوقًا لتصدير منتجاته، وحلًا مشاكله الاقتصادية[2].

أما فيما يخص الجزائر، فإنّ انخراطها في الاتحاد المغاربي يحقق لها وضعًا أفضل في تجارتها الخارجية مع الدول الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوروبا عبر تونس والمغرب من جهة، ويؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية من جهة أخرى[3].

وأما بخصوص الدولتين الموريتانية والليبية، فالانضمام للاتحاد يُسهّل لموريتانيا مواجهة التيارات الانفصالية، ويدعم انتماءها لمنطقة المغرب العربي، كما يمكّنها من الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، خاصة المشاريع المشتركة، بسبب ندرة الموارد الطبيعية ومشاكلها الاقتصادية. أما بالنسبة لليبيا، فالانضمام يشكل لها نواة للوحدة العربية الشاملة، كما يدعم دورها في المجال الإفريقي، خصوصًا وأن صيغة معاهدة الاتحاد لا تقفل الباب لانضمام دول أخرى، شرط إجماع الدول الخمس المؤسسة له.

ومجمل القول، إن اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المنتمية للاتحاد المغاربي، يعد عقبة أمام تحقيق التكامل والاندماج المنشود؛ لأن أغلب هذه الأنظمة تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة، مقارنة مع المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى[4].

---

[1] – **جمال عمورة**، "معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الرابع، 2013، ص 99.

[2] – **لعجال أعجال محمد لمين**، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مرجع سابق،ص 22.

[3] – **لعجال أعجال محمد لمين**، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مرجع سابق، ص 22.

[4] – **سفيان خوجة علامة/ مريم قايد**، "اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة"، مرجع سابق، ص 16.

ب) اختلاف الرؤى الوحدوية.

يرى أحد الباحثين، أنّ اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته. ويضيف في إطار توضيح ذلك بشكل أفضل، أنّ هذا الاتحاد تجاذبه تياران: الأول يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التكامل والاندماج المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد لاتباع هذا التيار في منطقة المغرب العربي، وترفض إمكانية تحقيق الوحدة على مراحل؛ أي ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية، ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، وذلك على أساس أنّ الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت. أما التيار الثاني، فقد تبنته باقي دول المغرب العربي، الذين يرون أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات، والذي يندرج عبر مراحل تهيئ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته[1].

ثانيا) أسباب خارجية.

يقول إبراهيم قلواز، «إن القوى الخارجية إن كانت ترغب في رؤية اتحاد مغاربي بأسواق مفتوحة، وحدود مفتوحة، وسيادات مفتوحة أيضًا، إلا أن ما لا ترغب في رؤيته مطلقًا؛ هو اتحاد مغاربي لا يحقق لها هذه الآمال وعلى العكس من ذلك تخشى من قيام اتحاد مغاربي مدافع عن مصالح شعوبه، فخلال الفترة الوجيزة التي تلت تأسيسه، وبعد المكاسب التي تحققت في هذه الفترة وفتحت باب الأمل، للتخلص من التخلف واللحاق بركب التطور الاقتصادي، رأت الدول الأوروبية إنّه من صالحها التسريع في التوقيع على اتفاقيات انفرادية مع الدول المغاربية لتشتيت ما تحقق من مكاسب، ولعرقلة تطور هذا التكامل الذي لا يخدم مصالحها ورغباتها في إبقاء تبعية المنطقة لها»[2].

الفقرة الثانية : معوقات تفعيل الاتحاد المغاربي.

إذا كانت الاتحادات والتحالفات الدولية تتجه اليوم نحو تحقيق المزيد من الوحدة والتكامل، وتعزيز التنسيق فيما بينها قصد ربح رهانات التنمية الشاملة، فإنّ بلدان المغرب العربي مازالت تعاني من جملة من المعيقات والإكراهات التي تعتري تحرّكاتها، منها ما هو سياسي (أولًا) وقانوني (ثانيًا)، ومنها ما هو اقتصادي(ثالثًا)، ومنها ما هو مالي (رابعًا).

[1] – **لعجال أعجال محمد لمين**، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مرجع سابق، ص 21.

[2] – **إبراهيم قلواز**، " الاتحاد المغاربي : مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، مرجع سابق، ص 282.

أولا) معوقات سياسية.

مما لا شك فيه، أنّ العلاقات بين دول المغرب العربي تطبعها جملة من الخلافات السياسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق الاندماج السياسي من جهة، ويطرح صعوبة في مواصلة عمل الاتحاد المغاربي من جهة أخرى. وهذا واضح من خلال الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء(أ)، فضلا عن قضية لوكيربي وتأثيرها على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي(ب).

أ) الخلاف المغربي الجزائري وقضية الصحراء.

يُعد الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء، عنصرًا من عناصر عدم الاستقرار في العلاقات المغاربية، بحكم تشبّث الجزائر بموقفها الداعم والمساند لحركة البوليساريو، وتشبّث المغرب بممارسة سيادته على الأقاليم الصحراوية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة العمل المغاربي المشترك. وبالتالي، فإنّ «مشكل الصحراء كان دائما وما يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج، ويعيق المسيرة الوحدوية للاتحاد»[1].

وفضلًا عما أشير إليه أعلاه، فإنّ البلدين يتحملان تعثر وفشل المشروع المغاربي، إذ لا سبيل للخروج من دوامة الفشل هذه إلا بالتصدي لهذا المشكل وإيجاد حل نهائي له، أو تجاوزه وعدم جعله حجر عثرة أمام التعاون بين البلدين في مجالات أخرى؛ لأنّه من غير الممكن بناء المغرب العربي بدونهما، باعتبارهما الفاعلان الأكثر نفوذًا في المنطقة المغاربية، بسبب ثقلهما السياسي والاقتصادي والديمغرافي، وبالتالي لهما القدرة على نجاحه أو إخفاقه. والدليل على أنّ مقررات مؤتمر طنجة لعام1958، توقف تنفيذها بعد إعلان استقلال الجزائر سنة 1962، ودخولها فيما سمي حرب الرمال عام 1963، وأخفقت صيغة مؤتمر وزراء الاقتصاد عام 1975 للأسباب نفسها، أي توتر العلاقات المغربية الجزائرية. أما اتحاد المغرب العربي فتوقف بدوره سنة 1994، في أعقاب الهجوم الإرهابي على مواقع سياحية في مدينة مراكش، تورط فيها أشخاص من أصول جزائرية.

ب)قضية لوكيربي وتداعياتها المغاربية.

فرض مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 748، المؤرخ في 31 مارس 1992، عقوبات تمثلت في الحظر الجوي على ليبيا لاتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكيربي باسكتلندا عام1988. وأضاف في قراره رقم 833، الصادر في 11 نوفمبر 1993، عقوبات جديدة تجلّت في توسيع الحظر الجوي على الدولة نفسها، ومحاصرتها عسكريًا ودبلوماسيًا.

[1] – **عادل مساوي / عبدالعلي حامي الدين**، " المغرب العربي:التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، مرجع سابق، ص 381.

وردا على هذين القرارين، طالبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها والتضامن معها، مستندة في ذلك إلى مقتضيات المادة 14 من اتفاقية الإنشاء التي تنص على أنّ: «كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى». لكن بلدان المغرب العربي طبّقت الحظر الدولي على ليبيا، الشيء الذي جعل هذه الأخيرة تتعامل معها بشكل تحفظي، وهذا واضح من خلال عدم حضورها لقمتي نواكشط وتونس، إضافة إلى توقيفها لبعض المشاريع المشتركة؛ مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد سنة 1995، احتجاجًا على تقييد الأقطار المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها[1]، فضلًا عن تهديدها بالانسحاب من الاتحاد[2].

وفي هذا الصدد، تعتبر قضية لوكيربي هي «أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا التكتل، هو الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية التي تهدف في الحقيقة إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى مغرب عربي موحد في المستقبل، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والغربية في منطقة المغرب العربي»[3].

نخلص من خلال ما تقدم، إلى نتيجة مفادها أنّ قضية لوكيربي تعد إحدى أهم القضايا التي انعكست سلبًا على علاقات التكامل والاندماج المغاربي، وعرقلت مسيرته وعطلت مؤسساته، وكانت بمثابة الضربة القاضية لمناخ التعايش الذي ساد علاقات دول المغرب العربي مع نهاية الثمانينيات[4].

ثانيا) معوقات قانونية.

إنّ القصور الذي عرقل مسيرة الاتحاد المغاربي، وساهم في تعثره، وحال دون تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، يرجع بالأساس إلى الاتفاقية المنشئة له، ويتعلّق الأمر بعدم ملائمة مقتضياتها مع التطورات والتحولات المحلية والدولية.إضافة إلى وجود اختلاف بين الأنظمة والقوانين واللوائح الإدارية بين دول الاتحاد[5]، وتركيز مختلف الصلاحيات في يد مجلس الرئاسة، وعدم وجود نصوص تفرض الجزاء على الدول

---

[1] – **عبد اللطيف الخناشي**، "تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، مارس 2016، ص3.

[2] – **سمير باهي**، "تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية : دراسة للنموذج الليبي"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الموسم الجامعي 2010-2011، ص133.

[3] – **عادل مساوي / عبدالعلي حامي الدين**، " المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، مرجع سابق ، ص381.

[4] – **رقية بلقاسمي**، " التكامل الإقليمي المغاربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية "، رسالة لنيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، السنة الجامعية 2011/2010، ص106

[5] – **جمال عبد الناصر مانع**، " اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية"، دار العلوم للنشر والتوزع، 2004، ص 316.

التي تخالف قراراته، على الرغم من وجود هيئة قضائية مغاربية، تختص بفض النزاعات التي تثار بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد.

كما تطغى على الاتفاقية سمة التعميم وعدم التخصيص في الأهداف، والاقتضاب الشديد في مقتضياتها، إذا ما قورنت مع المعاهدات الإقليمية والدولية التي هي من الصنف نفسه. فمثلًا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957، احتوت على 248 مادة، وأربع ملاحق وتسع تصريحات، في حين تقع معاهدة الاتحاد في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد[1].

فضلًا عما أشير إليه أعلاه، تؤكّد المادة السادسة من الاتفاقية سالفة الذكر على الآتي: «لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه». بناءً على هذه المادة لا يمكن للاتحاد المغاربي أن يصدر أي قرار من قراراته إلا بإجماع أعضائه. وبالتالي، فقاعدة الإجماع هي شرط أساسي لصدور القرارات الداخلية والدولية للاتحاد، وذلك لحرص الدول الأعضاء على سيادتها من جهة، وعدم صدور أي قرار في مواجهتها دون رضاها من جهة أخرى[2].

إن قاعدة الإجماع باعتبارها شرطًا أساسيًا لصدور القرارات الداخلية والدولية للاتحاد، تؤثر سلبًا على المسار الوحدوي المغاربي، نتيجة لعدم اتخاذ القرارات إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء على كل قرار، وهذا نادر التحقق. الأمر الذي يعطّل مختلف الإنجازات ويعرقل المشاريع، مما يعود بالسلب على الأهداف المنشودة من الاتحاد. فتعلّق الدول الأعضاء بسيادتها، يجعل مجلس الرئاسة يحرص على إصدار أي قرار بالإجماع، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إصدار قرار مطاطي يخدم جميع الاتجاهات والأغراض، مما قد يفقده في حقيقة الأمر كل فاعليته وقيمته[3].

ومن جانبنا، نرى أنه ينبغي العمل بقاعدة الأغلبية المطلقة بدل قاعدة الإجماع، لما لها من تأثير سلبي على العمل المغاربي المشترك، ويظهر ذلك جليًا من خلال 37 اتفاقية، التي وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي، حيث صادقت الجزائر على 29 منها، بينما صادقت تونس على 26، وصادقت ليبيا على 25، وموريتانيا صادقت على أقل من ذلك، في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط. وعليه، لم تدخل حيّز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس[4]. كما نقترح في هذا المجال، تعديل هذه المسألة بطريقة تسمح

---

[1] – **لعجال أعجال محمد لمين**، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مرجع سابق، ص 25.

[2] – **جمال عبد الناصر**، " اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية"، مرجع سابق، ص 265.

[3] – **جمال عبد الناصر**، " اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية"، مرجع سابق، ص 270.

[4] – **شنوفي نضال**، " التكامل الإقليمي المغاربي : معوقات العمل العربي المشترك؛ دراسة حالة الاتحاد المغاربي"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضرة بسكرة، ص 38.

بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق أغلبية الدول عليها بدلًا من الإجماع لتمرير أي قرار، قصد محاولة تجاوز فشل المشروع المغاربي ما أمكن، وبلوغ الأهداف المرجوة.

ثالثا)معوقات اقتصادية.

اعتمدت دول المغرب العربي الخمس بعد حصولها على الاستقلال، على سياسات اقتصادية متباينة[1]، وغير متجانسة المعالم من حيث النسق الإيديولوجي[2].حيث انصرفت الدولة إلى البناء الوطني، بدلًا من البناء الإقليمي المغاربي، وذلك نتيجة النزعة القطرية. فالمغرب مثلًا، انتهج سياسة اقتصادية انفتاحية، من خلال تأكيده على القطاع الزراعي عوض التركيز على التصنيع، خوفًا من تنامي البورجوازية[3]. وقد اعتمد في تركيزه على هذا القطاع، على مساعدة الرأسمال الأجنبي بحكم ضعف الدخل المحلي، الشيء الذي أدى إلى التبعية والانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التمويل من البنك الدولي، مما ترتبت عنه متاعب اقتصادية لمجمل السكان، تمثلت في الخوصصة، فضلًا عن تقليص دعم مواد الاستهلاك (صندوق الجزئر).

أما تونس، فيقول أحد الباحثين: إنّها "تراجعت عن التوجه الاشتراكي منذ بداية السبعينيات، وبدأت تطبق سياسات انفتاحية حققت بعض النمو ثم أخذت في التراجع، وقد نتج عن سياسة الدولة التي ركزت على الصناعة وإهمال القطاع الزراعي إلى تعرض المجتمع التونسي لخلخلة عميقة نتيجة ارتفاع البطالة العاملة. وقد أفرزت سياسات الدولة طبقتين متناقضتين إحداهما غنية جدًا مندمجة في نظام الدولة والأخرى فقيرة للغاية"[4].

في حين اختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة. إلا أنّ سياستها هذه سرعان ما فشلت في الوصول إلى الهدف المنشود، بسبب سوء التسيير والتدبير. مما جعل المؤسسات والمقاولات العمومية، تعاني من العجز المالي، الذي أصيبت على إثره بالشلل والعجز، الأمر الذي استوجب التدخل بسرعة لإحداث قطيعة مع هذا النوع من السياسات، وبروز سياسات أخرى اتجهت نحو اقتصاد السوق، وإعادة الهيكلة والانفتاح.

أما موريتانيا، فقد واجهت جملة من المشاكل على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، تمثلت في الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي سنوات (1978، 1979، 1980،

---

[1] – **عبدالعظيم أحمد عبدالعظيم**، " اتحاد المغرب العربي: بين طموحات الإنشاء ومعوقات التنمية "، ندوة حول " التنمية البشرية في إفريقيا"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مارس 2003، ص 17.

[2] – **حسين بوقارة**، "إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي"، مطبعة دار هومه، الجزائر 2010، ص 51.

[3] – **عبدالعظيم أحمد عبدالعظيم**، " اتحاد المغرب العربي: بين طموحات الإنشاء ومعوقات التنمية "، مرجع سابق، ص 17.

[4] – **عبد العظيم أحمد عبد العظيم**، " اتحاد المغرب العربي: بين طموحات الإنشاء ومعوقات التنمية "، مرجع سابق، ص 17.

1984، 2003، 2005،2008...)، وحدوث نقص على مستوى عمليات الزراعة والرعي نتيجة الجفاف، مما أدى إلى عجز ميزانها التجاري، وجعلها تلتجئ إلى المؤسسات والصناديق المالية المانحة للقروض[1].

في حين كان يعتمد اقتصاد ليبيا خلال الفترة التي كانت تحت الحكم الملكي والممتدة ما بين (1951و 1969)، على الرعي والزراعة بالدرجة الأولى، كما ارتبطت في تلك الفترة بدول الحلفاء، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق معاهدة حددت في أجل عشرون سنة، كانت تستخدم الأراضي الليبية كقواعد عسكرية مقابل مساعدة مالية، إلى أن تمت الإطاحة بالحكم الملكي وأعلنت ليبيا جماهيرية. ومنذ سنة 2000، ومع اكتشاف النفط، تم فتح الباب أمام القطاع الأجنبي، عبر سلسلة من الشركات المختلطة بين القطاعين الوطني والأجنبي، في مجالات تسيير وإنتاج صناعة واستكشاف النفط، ليتم إرجاع الاعتبار للقطاع الخاص.

لقد عانت بلدان المغرب العربي من مشاكل عدة، ومازالت تعاني إلى حد الآن من التبعية، سواء على المستوى الاقتصادي أو التجاري، تجاه الدول المتقدمة[2]، وتجعل هذه التبعية المصالح والحاجات الخاصة لكل دولة من دول الاتحاد المغاربي، أكثر إلحاحًا من السعي إلى تحقيق المصلحة العامة لمجموع دول هذا الاتحاد، مما أدى إلى إضعاف وتعثر المشروع المغاربي[3].

كما أنّ عدم تحقيق أي تقدم ملموس أو ملحوظ في التجارة البينية التي لا تتجاوز نسبتها 3 %على أبعد تقدير، ناتج عن تركيز دول الاتحاد المغاربي على بناء ما يسمى بالأمن الاقتصادي؛ أي أنّ كل دولة من دول الاتحاد تركّز وتهتم بمصلحتها الفردية بدلًا من التركيز والاهتمام بالمصلحة العامة للاتحاد، وما يبرر ذلك هو ارتباطها بالاقتصاديات الغربية، وهذا راجع بالأساس إلى عامل الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول المتقدمة[4].

وعليه، فالمعوّقات الاقتصادية التي أسلفنا ذكرها، أسهمت بشكل أو بآخر في غياب أجواء ملائمة لبناء تكامل اقتصادي بين مختلف بلدان المغرب العربي، لمواجهة العولمة الاقتصادية وتحديات المنافسة الأوروبية.

---

[1] – **لعجال أعجال محمد لمين**، مرجع سابق، ص29.

[2] – **لرباع الهادي**، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص 160.

[3] – **سفيان خوجة علامة / مريم قايد**، "اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة"، مرجع سابق، ص 16–17

[4] – **سفيان خوجة علامة / مريم قايد**، "اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة"، مرجع سابق، ص17.

رابعا) معوقات مالية.

لعل من بين أهم العقبات التي حالت دون استكمال بناء الصرح الوحدوي المغاربي، أنّ أغلب بلدانه تعاني من مشكل المديونية التي أضحت عبئًا على اقتصادياتها، وإرهاقا لشعوبها[1]، إذ تجاوز مقدارها 60 مليار دولار، موزعة على النحو الآتي: 24 مليار دولار في الجزائر، 17 مليار دولار في تونس، 05 مليار دولار في ليبيا، 2 مليار دولار في موريتانيا[2]. وهذه الأرقام، تعكس الوضع المالي الهش الذي أثر على التوازنات الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية للشعوب المغاربية. وجعلها تتخبط في أزمات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. الشيء الذي أدى إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وشجع على ترسيخ التبعية المالية.

نخلص من خلال هذا المطلب، إلى أنّ الاتحاد المغاربي يعد الأنموذج الأمثل لفشل العمل المشترك، رغم توفّر دوله على مقوّمات مشتركة، وعلى موارد مادية وبشرية كافية. وبالتالي، فإن دور هذه الدول مغيّب في جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، بسبب تفاقم الصراعات البينية والجماعية، مما جعل دوله تتأرجح بين المد والجزر. وعليه، فإنّ هذه الدول في حاجة ماسة إلى وقفة مع الذات، لتحديد مداخل التغيير والتأقلم مع التحولات والتحديات الدولية.

المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي ورهانات تحقيق الاندماج والتكامل.

من أجل الدفع بمسار البناء المغاربي، والنهوض به لكي يصبح تكتلًا فاعلًا في الساحة الدولية، ينبغي على الأقطار المغاربية انتهاج سياسة شاملة وموضوعية للحوار والتشاور؛ لأنّ تحقيق المسار الوحدوي، مسألة تتجاوز الإمكانيات القطرية، وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة من جهة، والارتكاز على روابط التلاحم السياسية والاقتصادية والحضارية من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أنّ :« الظرفية المحلية والإقليمية والدولية أصبحت تفرض التكتل والاندماج، فعلاوة على التهديدات والضغوطات والتدخلات السياسية والعسكرية الخارجية التي أصبحت تتعرض لها الكيانات الدولية الضعيفة في كل حين، فإن العولمة بكل تجلياتها وأبعادها، أصبحت تفترض العمل الجماعي

[1] – عبدالحميد براهيمي، " المغرب العربي في مفترق لطرق في ظل التحولات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى، دجنبر 1996، ص 321.

[2] –**شنوفي نضال**، " التكامل الإقليمي العربي: معوقات العمل العربي المشترك – دراسة حالة الاتحاد المغاربي"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ، الموسم الجامعي 2016/2015، ص 41.

لمواجهة تداعياتها الكبرى»[1]. كما أنّ التكتل أضحى في عالم اليوم «خيارًا حيويًا؛ تمليه التحديات الدولية التي تجعل من التجمعات الإقليمية وسيلة للاحتماء من المخاطر الخارجية المتزايدة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية..، ومدخلًا لتحقيق التنمية الشاملة»[2].

بناء على ما سلف ذكره، ارتأينا أن نتناول في هذه الفقرة، مقوّمات نجاح المشروع المغاربي على المستويات القانونية والمؤسساتية (الفقرة الأولى)، والسياسية والاقتصادية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مقومات النجاح القانونية والمؤسساتية.

أثبت الواقع أنّ النصوص التأسيسية للاتحاد المغاربي بصفة عامة، واتفاقية التأسيس بصفة خاصة، حملت العديد من المثالب والثغرات، مما يتطلب إعادة النظر فيها، حتى تواكب وتساير التغيرات والتحولات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال العمل على الإصلاحات والتعديلات الآتية:

– إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات: بما أنّ اتفاقية التأسيس اشترطت توفّر النصاب القانوني المتمثل في الإجماع للمصادقة على أي معاهدة،إلا أنه ينبغي إعادة النظر في ذلك والأخذ بمبدأ الأغلبية بدل الإجماع،لإعطاء المسيرة الوحدوية نوعًا من الدفع والسرعة لمواكبة التغيرات الدولية، خصوصًا أنّ هذا المبدأ أعاق تطبيق الكثير من الاتفاقيات، إذ لم تحض إلا خمس اتفاقيات بمصادقة كل الأطراف، بينما مازالت البقية تنتظر مصادقة دولة أو دولتين، وأحيانًا أخرى مصادقة الدول الخمس ككل.

– منع الدول الأعضاء من المصادقة على أي اتفاقية مع الدول غير الأعضاء، دون موافقة رئاسة الاتحاد، أو على الأقل دون عرضها عليه قبل إبرامها حتى تتماشى مع أهدافه ولا تتعارض معها من جهة، وإقامة برلمان مغاربي مشترك لإشراك المواطن المغاربي في صنع المسيرة الوحدوية من جهة أخرى.

– التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة: بما أنّ مجلس الرئاسة حسب المادة الرابعة من معاهدة التأسيس، هو أعلى جهاز في الاتحاد، وله وحده سلطة اتخاذ القرار حسب المادة السادسة من المعاهدة نفسها، فإن توقيف اجتماعاته لسبب أو لآخر، يرهن كافة المشاريع الاتحادية التي أعدتها بقية الأجهزة، وهذا ما حدث سنة 1995، فمنذ ذلك العهد والعديد من المشاريع تنتظر المصادقة عليها.

– إعطاء الأمانة العامة للاتحاد المغاربي صلاحيات فعالة ووازنة، من خلال نقلها من مجرد أداة إدارية تتولى أعمال السكرتارية، إلى أداة قادرة على بناء نظام وطني فوق جهوي، يربط دول المغرب العربي بروابط

[1] – **إدريس لكريني**، " تحولات الاتحاد المغاربي ورياح الحراك بالمنطقة"، منشور في الجريدة الإلكترونية هسبريس، بتاريخ 01 يونيو 2014، تمت زيارته يوم 20 يناير 2019، على الساعة الرابعة زوالا.

[2] – **المرجع نفسه**.

حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة، من خلال تزويد الأمين العام بالصلاحيات الضرورية لمخاطبة أعضاء الاتحاد الذين لا يلتزمون بالقرارات التنفيذية، وهو ما يتطلب من الدول المغاربية التنازل عن جزء من سيادتها لصالح النظام الإقليمي الذي أقامته في إطار اتحاد المغرب العربي خدمة لمصالحها الاستراتيجية.

– ضرورة تحسين وتحديث النصوص التأسيسية للاتحاد، عن طريق بروتوكولات للتطبيق، وملاحق لتنفيذ الأهداف المسطّرة وفق فترات زمنية محددة، لكي تتماشى مع المستجدات الاقتصادية والسياسية والأمنية في العالم بفعل العولمة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتحولات على المستويين الجهوي والدولي، وذلك قصد تلافي مختلف المثالب والثغرات[1].

– ضرورة استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد؛ أي استكمال المتبقي من الهيئات، وإعادة النظر في الهيئات القائمة، ومعالجة القصور الذي يشوبها. إذ يتوفر على مجموعة من الهيئات الاتحادية؛ كالجامعة المغاربية والأكاديمية، المصرف المغاربي للاستثمار، إلا أنها لم تستغل على النحو الأمثل، فضلًا عن وجود مؤسسات شكلية لا تؤثر في مسيرة الاتحاد المغاربي، كمجلس الشورى المغاربي.

– ضبط كيفية اكتساب العضوية وفقدانها: من حيث اكتساب العضوية، أشارت معاهدة التأسيس في مادتها السابعة عشر، إلى أن العضوية في الاتحاد مفتوحة في وجه الدول العربية والإفريقية التي ترغب في ذلك، غير أنها لم تشر إلى الإجراءات والضوابط اللازم اتباعها، باستثناء ضرورة إجماع الأطراف على ذلك. أما فيما يخص فقدان العضوية، فلم يتم التنصيص عليها في المعاهدة، خلافًا لمعظم المعاهدات المنشئة للاتحادات، والتي تحدد الحالات التي يمكن فيها لعضو ما من الأعضاء الانسحاب.

– الحث في النصوص المعدلة مستقبلًا، على تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الرئاسي للاتحاد المغاربي فور التصويت عليها، دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، باعتباره الهيئة العليا عبر وطنية، والتي يمكن أن تكون قراراتها ملزمة للتنفيذ، ما لم تتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء. كما ينبغي تكييف هذه القوانين بما يكفل الاستفادة القصوى من القرارات المصيرية والداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي[2].

[1] – **لعجال أعجال محمد لمين**، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مرجع سابق، ص 26.

[2] – **شنوفي نضال**،" التكامل ا إقليمي المغاربي : معوقات العمل المغربي المشترك : دراسة حالة الاتحاد المغاربي"، مرجع سابق، ص62.

الفقرة الثانية: مقومات النجاح السياسية والاقتصادية.

من أجل إنجاح المشروع المغاربي، والنهوض به ليصبح فاعلًا في الساحة الدولية، ينبغي من الضروري التركيز على المقومات السياسية (أولًا)، وكذا المقومات الاقتصادية (ثانيًا)، لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

أولًا) على المستوى السياسي.

على الرغم من وجود مقوّمات النجاح التي يتوفر عليها الاتحاد المغاربي، إلا أنّ حصيلته تبين بوضوح المأزق الذي يتخبط فيه، إذ وصل إلى شلل شبه كامل بسبب الخلافات السياسية سواء البينية أو الجماعية. وهذا التعثر راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية، لذا ينبغي إعادة إحياء المسار السياسي الوحدوي من خلال ما يلي:

– توحيد الرؤى الوحدوية؛ لأن وحدة الهدف والابتعاد عن السياسة القطرية تُحقق لا محالة نجاح أي تكتل. لهذا ينبغي على الأقطار المغاربية توحيد الرؤى من جهة، والابتعاد عن النزعة القطرية من جهة أخرى، قصد بناء اتحاد مغاربي بنّاء يحقق تطلعات شعوبه.

– تطبيع العلاقات المغربية –الجزائرية بخصوص قضية الصحراء، حيث بيّنت التجربة بما لا يدع مجالًا للشك، أنّ هذه القضية وقفت في طريق بناء المغرب العربي، لذلك ينبغي فتح الحدود بين البلدين، وتحريك عجلة التعاون الاقتصادي والدبلوماسي فيما بينهما.

– ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي، فمعاهدة التأسيس لا تؤسس لاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، بل مجرد عبارة عن تجمع بين الدول الخمس التي تجمعها روابط مشتركة كاللغة والدين والحضارة. وبعبارة أخرى، فهذه المعاهدة لا تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية.

– ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع المغاربي في بناء الاتحاد المغاربي، لأنه يمكن أن تقدم خدمات ترتقي إلى مستوى نشر ثقافة الديمقراطية، أو تعمل على دعم عوامل التكامل بين أجزاء هذا الاتحاد[1]، لذلك ينبغي تفعيل هذه المؤسسات، ومنحها مساحة كافية من الحرية والمبادرة على المستوى المغاربي، قصد خلق التواصل المنشود بين البلدان المغاربية، والمساهمة في تحقيق تنمية التعاون بينهم.

[1]– **مصطفى عمر التير**، "رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، ندوة حول " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة 18/17 فبراير 2013، ص10

ثانيا) على المستوى الاقتصادي.

من بين الآليات الواجب اتباعها على المستوى الاقتصادي لإعادة تفعيل الاتحاد المغارب يما يلي:

– ضرورة التخلي عن المقاربات المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، وتبني المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة.

– تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية من خلال بلورة استراتيجية تعمل على تطوير وتوسيع الشراكة البينية أو الجماعية، لخلق تكامل اقتصادي بين الأقطار المغاربية لمواجهة التحديات الأجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتاحة في السوق المغاربية من جهة، والامتناع عن التعامل الفردي من جهة أخرى.

– إقامة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، قصد الإسهام في إقامة اقتصاد مغاربي متكامل ومتجانس، مع العمل على تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة، وإيجاد عملة موحدة تساعد على تطوير المبادلات المغاربية البينية، واستقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل هذه المشاريع.

– تقوية اقتصاديات دول الاتحاد، من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص، وتقليل الإنفاق العام، وإصلاح الهياكل المالية، ورفع معدلات التبادل التجاري بين دول الاتحاد، مع التركيز على قطاعات تنموية تربط الدول بعضها ببعض مثل الطاقة، والطرق، والمياه[1].

– تطوير البنية التحتية المشتركة، من خلال العمل على تطوير شبكات المواصلات، واستكمال شبكة الطرق البرية وتدعيم الشحن الجوي، وبناء الطريق اليسار بين الدول المغاربية الخمس.

– تبني برامج وخطط تكاملية، وذلك عن طريق توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية، لاسيما نظام استغلال الموارد، وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي، مرورًا بتوحيد أسعار الصرف بين عملات الأقطار المغاربية، وحرية التحويل بينها، مع أمل إلغاء كل الحواجز الجمركية.

– إقامة مشاريع مشتركة للبحث والاستكشاف بين مختلف البلدان المغاربية؛ لأن التكامل يمكّنها لا محالة من الاستفادة المشتركة، ومجابهة الشريك الأجنبي عن طريق التعامل معه بمبدأ الشراكة الجماعية من جهة، فضلًا عن إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين هذه البلدان، ولا ننسى ريادة المغرب وموريتانيا في هذا المجال. وهكذا، سيحقق الاستثمار المشترك نتائج محمودة.

– تبني استراتيجية شاملة؛ أي تبني مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي، وفي العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص، تهتم أساسًا باحترام المبادئ الأساسية للشفافية والمنافسة. وفي هذا الصدد أكد مجلس وزراء

[1]– **عبد العظيم أحمد عبد العظيم**، " اتحاد المغرب العربي بين طموحات الإنشاء ومعوقات التنمية"، مرجع سابق، ص21.

خارجية اتحاد المغرب العربي في دورته السادسة والعشرون (2007)، على أهمية تشكيل مجموعة التفكير التي تضم أكاديميين وذوي خبرة من الدول الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة والأكاديمية المغاربية للعلوم لوضع مشروع استراتيجية للعمل المغاربي.

– بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية، من خلال تعزيز الاتصالات بين المعاهد والجامعات ومراكز البحوث العلمية، لتحقيق الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والخبرات المتبادلة، وهذا من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج الخاص على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها.

نخلص من خلال هذا المطلب إلى نتيجة مفادها، أنّ نجاح التجربة المغاربية يستدعي توافر مجموعة من المداخيل والآليات، التي هي بمثابة الحجر الأساس لأي انطلاقة تكاملية، إذ لا يمكن أن يحقق الاتحاد المغاربي الأهداف المرجوة منه، إلا إذا توفرت لدى دوله الإرادة السياسية.

خاتمة :

على سبيل الختم، يمكن القول: إنه عل الرغم من توفّر الدول المغاربية على مقوّمات النجاح، إلا أنها فشلت في بناء اتحاد إقليمي قادر على رفع التحديات في أبعادها الداخلية والخارجية، بحكم العديد من الخلافات الإيديولوجية البينية والجماعية، والتي أدت إلى تأزّم العلاقات المغاربية، فضلًا عن غياب إرادة سياسية قوية كفيلة بتطويره. وبالتالي، فقد بات الحلم المغاربي مجرّد حبر على أوراق، وبرقيات يتراسلها القادة المغاربيون فيما بينهم، قصد إحياء الاتحاد. أما إحياؤه على أرض الواقع، فيتوقّف على حل الخلافات السياسية، خاصة الخلافات المغربية الجزائرية التي تشكّل العائق الأساسي لأي بناء مغاربي من جهة أولى. وتنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية ضمن استراتيجية بديلة للتكامل الاقتصادي، قصد الوصول إلى البناء التنموي الاقتصادي من جهة ثانية. وتوفّر الإرادة السياسية من أجل تطبيع العلاقات الدبلوماسية، وتهيئة الأوضاع لإعداد استراتيجية عامة للتنمية المغاربية من جهة ثالثة.

ومما لا شك فيه، أنّ تحقيق الاندماج والتكامل المغاربي مازال حلما يراود الشعوب المغاربية، ومطلبًا حتميًا ينبغي التمعن فيه برؤية استراتيجية بعيدة عن الحسابات السياسية الضيقة، أو الاختلافات الإيديولوجية. فالدول المغاربية متفرّقة في ظل ظروف وتحديات سياسية، قانونية، اقتصادية، عملت على تعطيل المسار الوحدوي المغاربي. ومن هنا يبقى السؤال المطروح: إلى متى سيظل الاتحاد المغاربي على هذا الحال؟

المراجع والمؤلفات.

الكتب والمؤلفات:

– **جمال عبد الناصر مانع،** " اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

– **حسين بوقارة،** "إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي"، مطبعة دار هومه، الجزائر 2010.

– **عبد الحميد براهيمي،** " المغرب العربي في مفترق لطرق في ظل التحولات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى ، دجنبر 1996.

المقالات:

– **لعجال أعجال محمد لمين،** "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة الجزائر، مارس 2010.

– **عبد العزيز شرابي،** " إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.

– **جمال عمورة،** "معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الرابع، 2013.

– **إبراهيم قلواز** ، "الإتحاد المغاربي : مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، يونيو 2015.

– **لرباع الهادي،** "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.

– **عبد اللطيف الخناشي،** "تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، مارس 2016.

– **إدريس لكريني،** " تحولات الاتحاد المغاربي ورياح الحراك بالمنطقة"، منشور في الجريدة الإلكترونية هسبريس، بتاريخ 01 يونيو 2014، تمت زيارته يوم 20 يناير 2019، على الساعة الرابعة زوالا.

الندوات :

– **عبد العظيم أحمد عبد العظيم،** " اتحاد المغرب العربي: بين طموحات الإنشاء ومعوقات التنمية "، ندوة حول " التنمية البشرية في إفريقيا"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مارس 2003.

– **مصطفى عمر التير،** "رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، ندوة حول " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة 18/17 فبراير 2013.

الأطروحات والرسائل:

– **رقية بلقاسمي**، " التكامل الإقليمي المغاربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية "، رسالة لنيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، السنة الجامعية 2011/2010.

– **شنوفي نضال**، " التكامل الإقليمي المغاربي : معوقات العمل العربي المشترك؛ دراسة حالة الاتحاد المغاربي"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضرة بسكرة، الموسم الجامعي 2013/2012.

– **سمير باهي**، "تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية : دراسة للنموذج الليبي"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الموسم الجامعي 2010–2011.

– **عائشة مصطفاوي**، " اتحاد المغرب العربي : دراسة في المعوقات والتحديات (1964 – 1999)، رسالة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013.

الوثائق القانونية.

–معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.